جامعة محمد خيضر بسكرة
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية

مذكرة ماستر

الميدان : الحقوق والعلوم السياسية
الفرع: علوم سياسية
التخصص: العلاقات الدولية

رقم: .....

إعداد الطالبة: فائزة سلمي

يوم: 2025/06/17

الإنقلابات العسكرية في افريقيا

لجنة المناقشة:

سمير باهي	أ. مح أ	جامعة بسكرة	رئيسا
العالية منصوري	أ. مح أ	جامعة بسكرة	مشرفا ومقررا
سهام حروري	أ. مح أ	جامعة بسكرة	مناقشا

السنة الجامعية :**2024- 2025**

بسم الله الرحمن الرحيم
١٤٣٨

شكر وتقدير

الحمد لله حمداً كثيراً طيباً مباركاً فيه، الحمد لله الذي علم بالقلم، علم الإنسان ما لم يعلم، والحمد لله الذي هداني لهذا الطريق ووفقني لإتمام هذا العمل.

أتقدم بجزيل الشكر والامتنان إلى الأستاذة المشرفة الفاضلة العالية منصوري،

التي كانت خير معين وداعم طوال فترة إعداد هذه المذكرة،

فقد لمست منها حرصًا علميًا رفيع المستوى، واهتمامًا كبيرًا بالتفاصيل، ومتابعة مستمرة لا تكلّ ولا تملّ،

مما كان له الأثر الكبير في إثراء هذا البحث وتطويره، ورفع مستوى العمل إلى ما هو عليه اليوم.

إن كلمات الشكر لا تكفي للتعبير عن تقديري العميق لعلمها، وأخلاقها الرفيعة، وكرمها في منح الوقت، والدعم، والتوجيه الدائم.

كما أتقدم بخالص الشكر والامتنان إلى أعضاء لجنة المناقشة الكرام،

الذين أكرموني بوقتهم وجهودهم، وقدموا ملاحظات علمية قيّمة أثرت المذكرة وأضافت إليها الكثير من الرؤية والوضوح.

إن مشاركتهم الفعالة وحضورهم الكريم كان له بالغ الأثر في تطوير هذا العمل العلمي وإخراجه بأفضل صورة.

وأخيرًا، أتوجه بالشكر والامتنان إلى كل من ساهم، ولو بكلمة طيبة أو دعاء صادق، في إنجاز هذا العمل،

أسأل الله العلي القدير أن يجعل هذا العمل خالصًا لوجهه الكريم، وأن ينفع به من قرأه واطّلع عليه.

والحمد لله رب العالمين.

- الاهداء -

إلى الذين كانوا النور في عيوني حين أظلمت المسافات،

إلى من منحوني القوة كلما أوشكت على الانهيار،

إلى من شاركوني هذا الحلم وساندوني حتى صار واقعًا...

إلى زوجي الحبيب، حسن، رفيق دربي ونصف قلبي،

أهديك هذا العمل المتواضع، عربونَ حب وامتنان لا تسعه كلمات.

كنتَ السند في كل مراحل هذه الرحلة، وحين أثقلتني المسؤوليات،

كنتَ الحضن الآمن والداعم الأول، تشاركني التعب وتحتوي تقلبات النفس والجسد والعقل.

لولاك بعد الله، لما وقفت هنا اليوم معتزةً بما أنجزت.

إلى أبنائي الأحباء: أبي، بديع، ومنن،

أنتم النور الذي أضاء عتمة الليالي، واليقين الذي دفعني للاستمرار.

أبي وبديع، كنتما تكبران أمامي، فيما كنت أحاول أن أكبر بعلم أفتخر به بينكما.

ومنن الصغيرة، التي اختارت أن تولد في الأيام الأخيرة من هذه الرحلة...

كأنها تقول: "ها أنا ثمرة صبرك، وميلاد جديد يوازي ميلاد هذا الإنجاز".

إلى أختي الصغيرة الحبيبة، شراز بسملة،

التي كانت ملاكي الصغير، ودفئي في لحظات الإرهاق،

لم تبخلي عليّ بحبك ووقتك وحنانك، وكنتِ إلى جانبي حين احتجتُ لكِ أكثر من أي وقت مضى.

ستظلين دائمًا إحدى أجمل النِعم في حياتي.

إلى ياسمين ومحمد،

الذين قدموا لي يد العون في بعض المحطات،

شكرًا لكما على لحظاتكما الصادقة، وعلى أي دعم ولو كان صغيرًا،

فالوقفة الصادقة – مهما كانت بسيطة – تبقى موضع تقدير دائم.

وأخيرًا...إلى ذاتي،

إلى تلك المرأة التي درست وهي أم، وواصلت وهي حامل، وكتبت وهي تُرضع وتُربّي،

أُهديكِ هذه المذكرة... دليلًا على أنكِ قادرة، قوية، وأن كل لحظة صبر كانت تستحق

العنوان	الصفحة
شكر وعرفان	
الاهداء -1-	
المقدمة	أ، ب
الفصل الأول: الإطار النظري للدراسة	
المبحث الأول: إفريقيا دراسة جيوستراتيجية	06
المطلب الأول: المكانة الجيواستراتيجية لإفريقيا	08
المطلب الثاني: دراسة مفاهيمية لنظرية الانقلابات العسكرية	17
المبحث الثاني: الدور الأجنبي في الانقلابات العسكرية في إفريقيا	30
المطلب الأول: أبعاد التدخل الأجنبي في إفريقيا	30
المطلب الثاني: واقع الوضع اللامستقر في إفريقيا في ظل التدخل الأجنبي	33
المبحث الثالث:النظريات والاتجاهات المفسرة للانقلابات العسكرية في إفريقيا	37
المطلب الأول: أنواع الانقلابات والعوامل المؤثرة في حدوثها	37
المطلب الثاني: أهم النظريات المفسرة لظاهرة الانقلابات العسكرية	45
المطلب الثالث: تداعيات الانقلابات العسكرية في إفريقيا	51
الفصل الثاني: الانقلابات العسكرية في افريقيا (بوركينافاسو _النيجر)	
المبحث الأول: الانقلاب العسكري في بوركينا فاسو	64
المطلب الأول: أسباب الانقلاب العسكري في بوركينا فاسو	65
المطلب الثاني: واقع الانقلاب العسكري في بوركينا فاسو	71
المبحث الثاني: الانقلاب العسكري في النيجر	75
المطلب الأول: أسباب الانقلاب العسكري في النيجر	76
المطلب الثاني: واقع الانقلاب العسكري في النيجر	78
المطلب الثالث: أثر الانقلابات العسكرية على الدول الإفريقية	83
خلاصة الفصل	87

خاتمة عامة	100
قائمة المراجع المصادر	111

المقدمة

مقدمة:

تُعتبر ظاهرة الانقلابات العسكرية في إفريقيا من الظواهر ذات التأثير السلبي على الدولة والمجتمع في الدول الإفريقية، لما تحمله من متغيرات سياسية، اجتماعية، وحتى اقتصادية تمس المجتمعات المحلية في تلك الدول، ونقل آثارها إلى دول الجوار. لذلك فإن عدة ظروف وعوامل داخلية وخارجية كانت هي السبب في انتشار وتفشي ظاهرة الانقلابات العسكرية والكيان الإفريقي، وتساهم في فهم جانب من جوانب حركة التفاعلات السياسية للشخصية والكيان الإفريقي.

- **أهمية الدراسة:**

تتجلى أهمية الموضوع الذي نحن بصدد تحليله في كونه نقلة نوعية لطبيعة نظام حكم، أو محاولة تنحية شخص غير كفء لتولي منصب الرئاسة أو تولي سلطة دولة.

من ناحية أخرى، يعتبر الموضوع جديد الطرح والوجود على الصعيد الدولي والإفريقي.

إن الموضوع يمس القارة الإفريقية، وأنا باعتباري مواطنة من إحدى دول القارة، أنا أولى بالبحث في الموضوع وتحليله.

كما تتجلى أهمية الدراسة في كونها محاولة لفهم ظاهرة الانقلابات العسكرية، أسبابها وتداعياتها على دول إفريقيا بصفة خاصةمست الانقلابات بلدانًا من القارة، وهذا طبعًا مس القارة ككل صارت القارة السمراء محلّ التنافس الأجنبي لما تتميز به من مقومات.

- **أسباب اختيار الموضوع:**

أ- الأسباب الذاتية:

- الاهتمامات الشخصية لمعرفة مدى تأثير الإنقلابات على الاستقرار الأمني في القارة الإفريقية في ظل هشاشة الأنظمة السياسية.
- السعي لإثراء هذا المجال بإسهام اكثر أكاديمية و ربما هذا ما يبلور أسباب إختسار الموضوع من خلال جاذبيته القوية التي تستمد ثقلها من الضغط الإعلامي و الحضور الدائم للسياسة الإفريقية في كل الأزمات بل تعدي الامر الى التواجد في صلب النقاشات الدولية في واقع الإنقلابات العسكرية في إفريقيا و تأثيرها على الاستقرار فيها
- محاولة معرفة دوافع وأسباب الانقلابات في إفريقيا

ب- الأسباب الموضوعية:

- عدم الاستقرار الذي تعرفه القارة منذ إستقلال دولها عن الإستعمار الفرنسي باعتباره إرث أبدي.

-للموضوع ميزة هامة مما يدفع إلى محاولة الأكاديميين الدارسين في مجال البحث العلمي إلى الاهتمام بحيثياته.

-تمسّ الانقلابات أمن القارة بصفة عامة، وحتى أمن الأفراد

- مركزية الدور الإفريقي في حل الأزمات السياسية في القارة و تأثيرها على أمن دولها

حدود الدراسة:

أ. الزمنية: كانت الانقلابات في فترة يمكن أن نقول عنها إنها ليست ببعيدة نوعًا ما، ليتجدد مسلسل الانقلابات في العشرية الأخيرة

ب. المكانية: اجتاحت الانقلابات العسكرية في إفريقيا عدة بلدان. تعرضنا لأهم أسباب وقوع الانقلابات وتداعياتها وواقعها في نموذجين هما: بوركينا فاسو، النيجر، في فترات معينة مرّت بها هذه البلدان بالانقلابات، وماذا نتج عنها.

دراسات سابقة:

-علي محمد حسين، موجة الانقلابات العسكرية الجديدة في افريقيا في منطقة الساحل الافريقي، مذكرة مكملة للحصول على شهادة الماستر في علوم سياسية، دراسات استراتيجية وامنية، 2024/2023

-امال عقون، الانقلابات العسكرية في افريقيا، دراسة مقارنة بين انقلابي النيجر والغابون العسكريين. 2024/2023

-كفسيعلي ، التدخلات العسكرية الفرنسية في افريقيا 2011/ 2016 دراسة حالة كوت ديفوار ، مالي و جمهورية افريقيا الوسطى ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السايسية جامعة الجزائر 3 2017

-عبد النور زيام،(أطروحة دكتوراه) في العلوم السياسية و العلاقات الدولية تخص دراسات افريقية : المؤسسة العسكرية و دورها في عملية التحول السياسي في مصر ، 2011/ 2019 2020 / 2021 جامعة الجزائر 3

➢ **الاشكالية:**

إلى أي مدى أدت الانقلابات العسكرية إلى عدم الاستقرار في إفريقيا؟

تندرج تحت هذه الإشكالية تساؤلات فرعية نلخصها فيما يلي:

_ كيف يمكن تفسير توالي الانقلابات العسكرية في افريقيا؟

_ هل كان وضع افريقيا مستقرا قبل حدوث الانقلابات فيها؟

_ ما مدى تأثر النيجر وبوركينافاسو بالانقلابات وماهي تداعياتها عليها؟

➢ **الفرضيات:**

– لم يكن الوضع مستقرا عند حدوث الانقلابات في القارة السمراء التي شهدت أكبر عدد من الانقلابات على غرار الدول الأخرى.

– ولعل أهم حافز على توالي الانقلابات هو الوضع الأمني غير مستقر.

– إضافة إلى عوامل أخرى الفقر، البطالة، الفساد الإداري، الصراعات القبلية، الإرهاب.

➢ **مناهج الدراسة:**

لتحليل ظاهرة الانقلابات العسكرية في افريقيا اعتمدنا على مناهج تساعدنا في وصف وتحليل الظاهرة نذكر ها في التالي:

المنهج الوصفي: يعمد هذا المنهج إلى وصف ظاهرة الانقلابات العسكرية في عناصر هي أسباب حدوث الظاهرة. دوافعها مالاتها. لتسليط الضو أكثر على الظاهرة. كيف كانت نتائجها على القارة الإفريقية تحديدا البلدان التي عانت من ويلات الانقلابات وما اسفرت عنه من تدهور في جميع الاصعدة الاجتماعية، السياسية، الاقتصادية، فتحليلنا للدراسة متبني على فترة زمنية ليست بالبعيدة في ظل تفشي الظاهرة واجتياحها القارة السمراء. وما خلفته من فساد.

منهج دراسة حالة: أين سلطنا الضو على حالتي النيجر وبوركينافاسو على الرغم من وجود عدة نماذج. في إفريقيا اخذت حصة الأسد في عدد الانقلابات فقد كانت أكثر دويلاتها عرضة للاستعمار من جهة والانقلاباتمن جهة أخرى. اين حاولنا ان نستعرض اسباب وواقع الانقلابات في هاته البلدان.

➢ **تقسيم الدراسة:**

قمنا بتقسيم دراستنا إلى فصلين:

أين تضمن الفصل الأول دراسة نظرية لمكانة افريقيا الجيوإستراتيجية. تعريف الانقلابات. أسبابها. العوامل المؤثرة في حدوثها. تداعياتها. انواعها. واقع الدول ألإفريقية في ظل التدخل الاجنبي لنأتي الى الفصل الثاني الذي عالج حالتي مرت بالانقلابات العسكرية وكيف تأثرت بالانقلابات ومدى مواجهتها لظاهرة الانقلابات التي فتكت بهذه الدول ماهي المسببات وواقع هذه الدول في ظل الإنقلابات. عالجنا بالتحليل دولتي:بوركينافاسو النيجر. سعيا للبحث في مدى تأثر هاته الدول بالانقلابات ونجاعتها في تخطي ظاهرة الانقلابات.

➢ **صعوبات الدراسة:**

كانت حداثة موضوع الانقلابات من بين النقاط التي كانت عائقا في وجود مرجع كافي لنقل الاحداث التي انجرت عن الانقلابات.

-عدم توفر المادة المعرفية الكافية لتقصي حقائق ظاهرة الانقلابات وتداعياتها بصفة دقيقة، فقد اعتمدنا عموما على مجموعة مقالات وبعض الكتب التي تناولت جزا في الموضوع، أين كان الموضوع يفتقر الى كتابات مؤرخة اكتفينا بالمتوفر.

-الطابع السياسي الحساس للموضوع ،تُعد الانقلابات من المواضيع ذات الطابع السياسي بالغ الحساسية، خاصة في الدول التي لا تزال تشهد حالة من عدم الاستقرار منها دول القارة الإفريقة .

_غياب الإحصائيات الدقيقة:تفتقر معظم الدراسات حول الانقلابات إلى بيانات إحصائية دقيقة توثق تداعيات الانقلاب على المستوى الاقتصادي، الاجتماعي أو الأمني، مما يحد من إمكانية القياس الكمي أو المقارن.

_ ضعف التغطية الإعلامية الموضوعية، الإعلام قد يلعب دوراً في الترويج لخطاب معين حول الانقلاب، مما يشوش على الباحث عند محاولة استخراج المعلومات من مصادر إخبارية.

-تشابك العوامل وتحول المساراتحيث تتداخل في ظاهرة الانقلابات عدة عوامل سياسية، اقتصادية، اجتماعية وحتى خارجية، مما يجعل من الصعب الفصل بين الأسباب والنتائج أو التنبؤ بمساراتها المستقبلية بدقة.

الفصل الأول:

الإطار النظري للانقلابات العسكرية

المبحث الأول: إفريقيا دراسة جيواستراتيجية

تمهيد:

في ظل مجموعة المتغيرات و التحديات التي تميز المشهد الافريقي و العلاقة المعقدة بين الهشاشة السياسية و الانقلابات العسكرية و تاثيرها على التقدم الاقتصادي و الاجتماعي فالهشاشة السياسية الناتجة من مؤسسات و الفساد و الصراعات الداخلية خلقت في مجملها واقع ساسي إفريقي ميزته الإنقلابات العسكرية التي تؤدي بدورها مزيد من التدهور في الحكم و التنمية و عليه تهدف هذه الدراسة لفهم كيفية تأثير الإنقلابات على التنمية في إفريقيا و تحديد سبل الحد منها و أبرز نتيجة توصلت لها الدراسة ان هناك علاقة تبادلية بين الهشاشة و الإنقلابات مما يعيق النمو الاقتصادي و يزيد من الفقر و اللاستقرار في دول القارة السمراء.

إن ضعف الأنظمة و هشاشتها في اغلب بلدان افريقيا يعود الى عدم وجود مؤسسات قوية فضلا عن انتشار حكم الفرد داخل هذه البلدان فضعف التنمية و زيادة معدلات الفقر على الرغم من انها تتمتع بثروات هائلة و معادن تؤهلها الى تصدر العالم اقتصاديا ، فالتنمية من ابرز التحديات التي تواجه القارة .

بما أن افريقيا تقع بين ثلاث قارات اسيا أوروبا أمريكا و تطل على محيطات و بحار هامة فهي بموقعها الجغرافي الفريد تعتبر نقطة عبور مهمة.

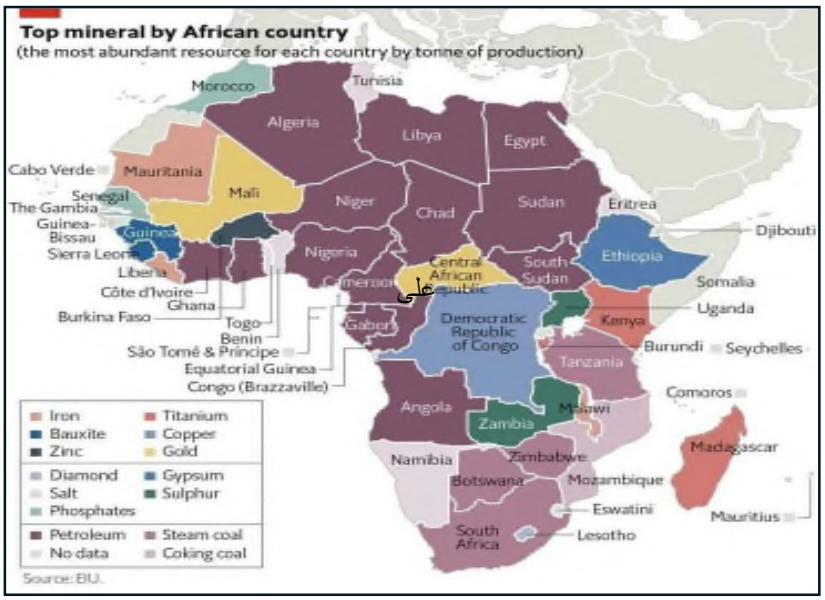

تعد قارة إفريقيا غنية بالموارد الطبيعية التي تتراوح ما بين الأراضي الصالحة للزراعة، والمياه، والنفط، والغاز الطبيعي، والمعادن، والغابات، والحياة البرية. حيث تحتفظ القارة بنسبة كبيرة من الموارد الطبيعية في العالم، سواء من مصادر الطاقة المتجددة أو غير المتجددة، لذا تعدّ قارة إفريقيا مصدرًا

ومورداً[1] لنحو 30% من احتياطيات العالم من المعادن، ونحو 8% من الغاز الطبيعي في العالم، وما يقرب من 12% من احتياطيات النفط في العالم. كما أن لدى القارة 40% من الذهب العالمي، ونحو 90% من الكروم والبلاتين. كما أن أكبر مخزن من الاحتياطيات العالمية من الكوبالت، والماس، والبلاتين، واليورانيوم في إفريقيا. وتملك إفريقيا 65% من الأراضي الصالحة للزراعة في العالم.

وتتوزع احتياطات القارة الإفريقية من المعادن في عدد من الدول؛ فعلى سبيل المثال، هناك احتياطيات كبيرة من النحاس والكوبالت في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وزامبيا، وجنوب إفريقيا، وزيمبابوي، والماس في بوتسوانا وأنجولا، والبلاتين في جنوب إفريقيا وزيمبابوي، واليورانيوم في ناميبيا والنيجر وجنوب إفريقيا، والذهب في غانا وجنوب إفريقيا والسودان، والحديد في جنوب إفريقيا، والمنغنيز في جنوب إفريقيا والغابونوغانا، والبوكسيت في غينيا، والليثيوم في زيمبابوي، والفحم في جنوب إفريقيا وموزمبيق، والغاز الطبيعي في الجزائر ومصر ونيجيريا، والنفط في نيجيريا وأنغولا والجزائر وليبيا.

وبرغم هذا التنوع الواسع في قاعدة المعادن الإفريقية، فإن عمليات الاستكشاف والاستخراج تتأثر في إفريقيا بسبب ضعف هياكل الإدارة المحلية ومعوقات السياسات، إلى جانب ارتفاع مخاطر الاستثمارات في إفريقيا خلال الفترة 2016–2020. وقد أدى ذلك إلى نقص ملحوظ في نشاط الاستكشاف في قطاع التعدين الإفريقي، وهو ما ستجري مناقشته لاحقًا.

ويُلاحظ أن الإمكانات الكامنة لإفريقيا في قطاع المعادن النادرة غير مستغلة، وفي عام 2022، وعلى المستوى الإفريقي، كان النحاس المعدن الأكثر تعدينًا. وكان أكبر المنتجين للنحاس هما جمهورية الكونغو الديمقراطية بنحو 1.8 مليون طن، وزامبيا بنحو 830 ألف طن.

ويعد الكوبالت، الذي يُستخرج في جمهورية الكونغو الديمقراطية ومدغشقر والمغرب وزامبيا، ثاني أكبر إنتاج في إفريقيا. ويُستخدم الكوبالت في صناعة البطاريات وتوليد طاقة الرياح. وكان المنغنيز، الذي يُستخدم أيضًا في صناعة البطاريات وطاقة الرياح، ثالث أكثر المعادن استخراجًا في إفريقيا، مع زامبيا المنتج الرئيسي له.

---

[1] موقع https://trendsresearch.org/ar/ بتاريخ: 19/ 10/ 2023.

2 علاء الدين زردوميو فائزةسبتي ، التنمية في افريقيا بين الهشاشة السياسية و الانقلاباتالعسكرية ، الجزائر

وبعيدًا عن الاستكشاف والاستخراج، تشكل جمهورية الكونغو الديمقراطية وزامبيا وجهتين محتملتين لتكرير المنتجات المعدنية.

ولعل التوجه نحو الصناعات النظيفة هو بمثابة فرصة ثمينة لقارة إفريقيا كمورد رئيس للمعادن الحيوية والمعادن النادرة. حيث أصبح التوجه نحو صناعة بطاريات الليثيوم شائعًا في سبيل تقليل الانبعاثات الكربونية، واستبدال السيارات التي تستخدم الوقود الحيوي بالسيارات الكهربائية التي تستخدم بطاريات الليثيوم أيون، والمكونة من خمسة معادن مهمة: الليثيوم، والنيكل، والكوبالت، والمنغنيز، والجرافيت، وهو ما يعزز دور قارة إفريقيا كمورد رئيسي لمتطلبات تلك الصناعة.

وعلى أية حال، فبالنظر إلى خريطة توزيع المعادن في قارة إفريقيا، نجد أنها تمتلك ثروة معدنية يمكنها أن تقدم مردودًا إيجابيًا للنمو المستدام والتنمية الاقتصادية الراسخة، لكنها مع ذلك تحتاج لاستغلالها بشكل أمثل، وتطوير قدرات القارة وإمكاناتها التي تعتمد على عملية الاستكشاف فقط، والانتقال إلى مرحلة الإنتاج ثم التصدير.[1]

المطلب الأول: المكانة الجيوإستراتيجية لإفريقيا

تعد قارة أفريقيا القارة الثانية بعد آسيا من حيث المساحة والسكان. وهي جزيرة واسعة يمر خط الاستواء من وسطها تقريبًا، وآخر أجزائها تقع بين المدارين الجدي والسرطان، لذلك غالبًا ما يُطلق عليها اسم "إفريقيا المدارين". وقارة أفريقيا جزء من العالم القديم الذي يضم أيضًا آسيا. وتنحصر قارة إفريقيا بين دائرتي عرض 21.37 درجة شمالًا و34.51 جنوبًا، كما تمتد بين خطي طول 25.51 درجة شرقًا و17.5 درجة غربًا، وهذا يعني أن أكثر من ثلاثة أرباع القارة يقع في النصف الشرقي من الكرة الأرضية.[2]

وقد انعكست آثار موقعها المداري على طبيعة المناخ الذي غلبت عليه صفة المناخ المداري، مما انعكس على واقع الحياة الاقتصادية والاجتماعية فيها. فعلى الرغم من أنها ضمت أكبر المناطق الصحراوية في العالم، إلا أنها تميزت بتعدد المناخات فيها؛ إذ ساد مناخ البحر المتوسط في شمالها

[1] المرجع نفسه, نفس الصفحة.

[2] أمين أسبر. إفريقيا سياسيا وإقتصادياواجتماعيا. (دمشق: دار دمشق للطباعة والنشر. ط1، 1985)

وأقصى الجنوب، في حين غلب المناخ الآسيوي على وسطها، وقد أدى ذلك إلى تنوع منتجاتها الزراعية وزيادة أهميتها الاقتصادية.[1]

وترتبط قارة إفريقيا بقارة آسيا ارتباطًا طبيعيًا من حيث توزيع الماء واليابس، وخاصة قبل فتح قناة السويس سنة 1869، ولا يفصلها عن آسيا سوى البحر الأحمر. كما أنها تقترب من قارة آسيا قرب باب المندب. أما بالنسبة لقارة أوروبا، فيفصل البحر المتوسط بينهما. ومع ذلك، فإنها تقترب من أوروبا في نطاقين، هما مضيق جبل طارق وجزيرة صقلية. إضافة إلى ذلك، تمتاز إفريقيا بخلو سواحلها من التعاريج والخلجان وأشباه الجزر، وهذا أدى إلى قيام سلسلة من الموانئ الطبيعية الصالحة لرسو السفن. كما أن هذه السواحل كانت الطريق الذي ربط بين داخل القارة والعالم الخارجي.

تحتل إفريقيا خمس مساحة العالم، وتأتي في المرتبة الثانية بعد قارة آسيا. أما بالنسبة لعدد سكانها، فإن إفريقيا من القارات التي اختلف حولها الباحثون من حيث تقدير عدد السكان، وإذا ما اعتمدنا تقديرات الأمم المتحدة أساسًا لنمو السكان، نجد أن عدد السكان في إفريقيا عام 1800 كان 90 مليونًا، وهكذا إلى أن وصل إلى 472 مليونًا عام 1980. وهذا البطء في النمو السكاني آنذاك يرجع إلى عوامل عدة، منها تجارة الرقيق، والأمراض الفتاكة، والحروب القبلية؛ فقد امتصت تجارة الرقيق كل الزيادة السكانية الحاصلة في نمو السكان. كما أن انتشار الأمراض الفتاكة في إفريقيا، وانعدام العناية الصحية، أدى إلى وفاة الكثير من السكان. وشهدت القارة الإفريقية سلسلة من الحروب القبلية التي ذهب ضحيتها عدد كبير من الإفريقيين، وقد ساعد المستعمرون الأوروبيون على إثارة الحروب بين السكان.[2]

الكشوفات الجغرافية: تعتبر حركة الكشوف الجغرافية التي بدأت في القرن الخامس عشر فاتحة للاستعمار الأوروبي سواء في إفريقيا أو الأمريكيتين. وعلى الرغم من أن نشاط المستكشفين البرتغاليين كان موجهًا في البحث عن طريق موصل للهند، حيث منابع تجارة التوابل، لانتزاعها من أيدي التجار المسلمين وتوصيلها إلى إفريقيا عن طريق البلاد الإسلامية الواقعة بين المحيط الهندي والبحر المتوسط، فإن إفريقيا كانت هذا الطريق الذي يبحثون عنه المستكشفين البرتغاليين، وطالما أراد هؤلاء تجنبالاصطدام بالمسلمين المسيطرين عن طريق التجارة التقليدية من الهند إلى أوروبا، ويعود للبرتغاليينالسبق في كشف السواحل الإفريقية المطلة على المحيطين الأطلنطي والهندي. إذ بدأت عملية الكشوفالبرتغالية بنزول

[1] رأفت صلاح الدين، الأهمية الجيواستراتيجية للقرن الإفريقي (مجلة البيان الرقمية)

[2] المرجع نفسه, صفحة 15

الأمير هنري الملاح إلى مدينة سبتة المغربية عام 1415، ومنذ ذلك التاريخ بدأ المركز الاستعماري البرتغالي الأول في الساحل الإفريقي، واستمرت حركة المستكشفين البرتغاليين للدوران حول إفريقيا التي انتهت بنجاح الملاح البرتغالي (فاسكو دي جاما). تعد الممرات البحرية من أهم معاملات القوة لدورها الاستراتيجي والأمني في حفظ أمن النظام الدولي الإقليمي، فهي الداعم الأكبر لحسم الصراعات والتحكم الإقليمي والدولي. من هذا المنطلق تكتسب منطقة القرن الإفريقي أهمية بالغة، لأنها تمثل أهم الممرات البحرية على الصعيد الإقليمي والدولي، كما تمثل منطقة القرن الإفريقي أهم عوامل التوازن والاستقرار الإقليمي، لما لها من موقع جغرافي مميز وأهمية استراتيجية عسكرية وسياسية واقتصادية كبيرة، بحكم إطلالها على البحر الأحمر والمحيط الهندي. وتأتي أهمية المنطقة استراتيجيًا بحكم قربها من مضيق باب المندب المتحكم في البحر الأحمر من ناحية الجنوب، لذا كانت ولا زالت مطمعًا لكل القوى الخارجية الطامعة في البحر الأحمر والشرق الإفريقي ككل. تعرضت منطقة القرن الإفريقي لموجات الاحتلال الأوروبي التي سيطرت على المنطقة خلال القرن الماضي، وذلك لأسباب الموقع، والممرات المائية، والمواد الخام، والموارد البشرية، والدين وغيرها، حيث تنافست عليها ثلاث قوى رئيسية هي: إيطاليا وبريطانيا وفرنسا. وما لبثت أن تحررت من الاحتلال القديم، حيث ابتليت باحتلال جديد، هذه المرة لم يعتمد على قوته العسكرية بل على النفوذ السياسي والاقتصادي، في ظل تنافس وتكالب دولي على المنطقة، برغم ما تعانيه من فقر وتعرضها لمجاعات على فترات متتابعة. تمثلت صورته في إنشاء عدد من القواعد العسكرية بها، غير التواجد من قبل قوات إثيوبية وكينية ورواندية تحت مظلة قوات حفظ السلام الإفريقي.

القرن الإفريقي هو ذلك الجزء من اليابسة الواقع في شرق القارة الإفريقية غرب البحر الأحمر وخليج عدن، ويحده المحيط الهندي جنوبًا على شكل قرن ممتد في الخليج الهندي، ومن هنا جاءت التسمية. وهو بهذا المفهوم يشمل أربع دول هي الصومال، جيبوتي، إريتريا، وإثيوبيا. وأرى إضافة كينيا لهم لقربها منهم جغرافياً وللتداخل العرقي والاثني وتشابه البيئة.[1]

يطل القرن الإفريقي على الخليج العربي مباشرة وخليج عدن وباب المندب، كما أنه الطريق الوحيد الذي يربط بين المحيط الهندي والبحر الأبيض المتوسط. ويطلق على هذه المنطقة أيضًا شبه الجزيرة الصومالية. تتداخل سياسيًا واقتصاديًا وأمنيًا مع منطقة الخليج العربي والبحر الأحمر، كما يعتبر القرن

[1] المرجع نفسه, (ص, ص12-14)

الإفريقي المدخل الوحيد لأفريقيا من جهة الشرقتتخطى الأهمية الاستراتيجية لمنطقة القرن الإفريقي البعد المحلي الإقليمي لتبوء مكانة على مستوى دول العالم، مما أبرز أهميتها وتأثيرها على أحداث التوازن والاستقرار لدول المنطقة والعالم ككل. تنبع هذه الأهمية ليس من الموقع الجغرافي فحسب، بل أيضًا مما تتميز به المنطقة من خصائص اقتصادية وسياسية وعسكرية وحضارية.

وبرز هذا الدور الاستراتيجي للمنطقة عندما تأثرت الكثير من الدول على مستوى العالم بظاهرة القرصنة التي ظهرت في المنطقة طوال العقد الماضي، والتي جعلت هذه الدول تنتفض لتزود عن مصالحها الاستراتيجية وحماية طريق التجارة وناقلات النفط. كما برزت الأهمية الاستراتيجية تأثرًابالعنف المسلح بين القبائل والاثنيات في المنطقة وكذلك الدول، وعنف الجماعات المسلحة في الصومال وغيرها. وبدا للعيان تأثر الدول عندما تتعرض المنطقة لعدم الاستقرار، وخاصة عند تعرض الممرات المائية للاعتداء، وذلك لارتباط البعد الجغرافي الاستراتيجي في تلك المنطقة الحيوية. لذا، اصطلح على إطلاق مصطلح الأهمية الجيواستراتيجية على تلك المناطق التي تنبع أهميتها من موقعها الجغرافي.

ويكتسب أيضًا القرن الإفريقي أهميته الاستراتيجية من كون دوله تطل على المحيط الهندي من ناحية، وتتحكم في المدخل الجنوبي للبحر الأحمر، حيث مضيق باب المندب من ناحية ثانية. ومن ثم، فإن دوله تتحكم في طريق التجارة العالمي، خاصة تجارة النفط القادمة من دول الخليج المتوجهة إلى أوروبا والولايات المتحدة. كما أنها تعد ممرًا مهمًا لأي تحركات عسكرية قادمة من أوروبا والولايات المتحدة في اتجاه منطقة الخليج. تتضح الأهمية الاستراتيجية للمنطقة لأنها منطقة اتصال مع الخليج العربي الغني بالنفط؛ فالموانئ، حاملات النفط والغاز، والاتجار بالبضائع والأسلحة، وعبور الأشخاص، تمر من خلالها. تعتبر المنطقة منطقة نفوذ وتنافس بين القوى الإقليمية والدولية. إثيوبيا، كونها أحد محاور القرن الإفريقي، والقوة الناهضة به، والتي تملك أكبر قوة عسكرية، تفتقد لأي منافذ بحرية على الممرات المائية، وبالتالي فهي تعتبر القرن الإفريقي طوق نجاة لها وامتدادها البحري. وهي تتعمد التواجد العسكري في الصومال لضمان امتيازاتها، رغم انقضاء داعي وجودها. وتستفيد من ذلك ببرز الهيمنة السياسية لها. وهذا أيضًا ينطبق على كينيا التي تتذرع بحماية حدودها ومحاربة الإرهاب الذي ضرب أراضيها منطلقًا من الصومال. من هذا المنطلق، فإن القوى تخفي مطامعها السياسية الاستراتيجية تحت غطاء عسكري وذريعة محاربة الإرهاب الممثل في حركة الشباب الصومالية. أما التنافس الدولي بغرض الهيمنة السياسية، فهو لم ينقطع عن المنطقة قديمًا وحديثًا. فأمريكا، القوة العالمية، تعد المنطقة منطقة

نفوذ لها. غاية الأمر هو ظهور لاعبين جدد مثل الصين وتركيا وإيران والكيان الصهيوني. تدخل أمريكا في صراع مع الصين من أجل وقف نفوذها وحصارها حتى لا تتمدد. أما الصين، فاستطاعت أن تمد جذورها القوية من التواصل في إثيوبيا والصومال وجيبوتي. وتركيا التي تحاول استعادة جزء من إرثها العثماني وإثبات قوتها وعلاقتها، فهي تتواجد في الصومال بقوة ولها علاقات مع جيبوتي وإثيوبيا.[1]

أما إيران فتسعى ليكون لها نفوذ في المنطقة الحيوية، سعيًا لبسط هيمنتها انطلاقًا من ركيزتها في اليمن، وهي مليشيات الحوثي الشيعية التي سيطرت على مساحة كبيرة من اليمن بمساعدة إيران. لذا تطمع إيران أن يمتد نفوذها للقرن الإفريقي وبالتالي السيطرة على باب المندب، وحتى تتمكن من حصار وخنق دول الخليج العربي. وقد كانت لها محاولات لبسط نفوذها على باب المندب من خلال الحوثيين، لكنها باءت بالفشل، وهي بالتالي تتصادم مع مصر والسودان. أما الكيان الصهيوني فهو يعد المنطقة صمام أمان له، فالبحر الأحمر بحر عربي، لذا ففي أي صراع يمكن خنقه عن طريق غلق الممرات المائية. لذا سعى الصهاينة لإيجاد مجال حيوي في تلك المنطقة الحيوية، فأسسوا وجودًا عسكريًا وأمنيًا، كما طوروا علاقاتهم السياسية مع بعض أنظمة تلك المنطقة، وخاصة النظام الإثيوبي والإريتري.

وسعى الكيان الصهيوني أيضًا ليكون له أدوات سياسية من خلال القضايا الهامة المطروحة في المنطقة مثل قضية الإرهاب والقرصنة بهدف البقاء في المنطقة تحت ذريعة محاربة الإرهاب والقرصنة. واستطاع عمل اتفاقات عسكرية لتدريب وتسليح جيوش هذه الدول، عبر الاتفاقات الاقتصادية والأمنية،وبالتالي كسب نفوذًا كبيرًا للمؤسسة العسكرية والهيمنة على المنطقة. كما دعم الكيان الصهيوني إثيوبيا في إقامة السدود المائية على نهر النيل لتقليل حصة مصر، وخاصة سد النهضة الذي مازال نقطة خلاف بين مصر وإثيوبيا.

مما سبق يتضح مدى الأهمية العسكرية للمنطقة، فهي بممراتها المائية وموقعها الجغرافي الفريد تستطيع أي قوة من خلالها بسط نفوذها على مناطق شتى كالجزيرة العربية ودول حوض النيل، والسيطرة على البحر الأحمر وغلقه متى أرادت عن طريق باب المندب. لذا أصبحت المنطقة جاذبة للقوى الدولية لعمل قواعد عسكرية بها، ووجدت الاستجابة من دول المنطقة الضعيفة والفقيرة نظير امتيازات تحصل

[1] المرجع نفسه, نفس الصفحة

عليها، ونظير دعم النظم السياسية بها. فتسابقت دول مثل أمريكا وفرنسا صاحبة أقدم عسكرية، والصين وتركيا، حتى اليابان التي لا تسعى لأي نفوذ سياسي غير حماية تجارتها الخارجية.

تواجد عدة قواعد عسكرية في المنطقة منها:[1]

فرنسا:احتلت جيبوتي منذ عام 1850م ومازالت تحتفظ بأقدم قاعدة عسكرية لها في جيبوتي، قاعدة (فورس فرانسيس جيبوت) بالقرب من طريق دودا المتفرع من شارع مطار (أمبولي) حيث يتمركز نحو 900 جندي مقابل عقد إيجار بقيمة 34 مليون دولار سنويًا، برغم استقلال جيبوتي عنها. وهي تعد أقدم قاعدة عسكرية فرنسية في القارة الإفريقية. مهامها: تأمين حركة التجارة عبر مضيق باب المندب، وحماية جيبوتي من أي اعتداء خارجي أو داخلي، على غرار القضاء على التمرد عام 2001م.

أما أمريكا: فإنها تملك أهم القواعد وأكبرها في المنطقة، حيث يتواجد بها أكثر من أربعة آلاف فرد ما بين عسكري ومدني. وكانت قد أنشأتها واشنطن بعد هجمات 11 سبتمبر، كما تملك عدة قواعد عسكرية سرية في دول القرن الإفريقي وجوارها. ففي كينيا هناك قاعدتا مومباسا ونابلوك البحريتان، وفي إثيوبيا توجد قاعدة إربا منشن الجوية للطائرات بدون طيار منذ عام 2011، ومهمتها الاستطلاع والتجسس في شرق إفريقيا. إلا أن القاعدة الأمريكية في جيبوتي هي الوحيدة المعلن عنها من قبل واشنطن، وقد تم تمديد بقاء هذه القاعدة الأمريكية إلى سنة 2025 بتكلفة 60 مليون دولار سنويًا.

أما الصين:فقد أقامت أول قاعدة عسكرية لها في الخارج في جيبوتي سنة 2016م، في موقع يحتل مكانة استراتيجية كبرى، لإعادة تزويد السفن البحرية المشاركة في مهام حفظ السلام والمهام الإنسانية بالوقود، خاصة قبالة سواحل اليمن والصومال. والاتفاق يضمن وجودها العسكري حتى سنة 2026م بقوة عسكرية تصل إلى 10 آلاف جندي. ومن مهام القاعدة المراقبة، وحفظ السلام، وتقديم المساعدات الإنسانية في إفريقيا وغرب آسيا، والتعاون العسكري والتدريبات المشتركة، وإجلاء وحماية الصينيين في الخارج، وعمليات الإنقاذ المستعجلة وتأمين الممرات البحرية الاستراتيجية.

الكيان الصهيوني: استأجر أرخبيل دهلك بإريتريا لبناء أكبر قاعدة عسكرية له فيها، كما أنشأ قاعدة بحرية في ميناء مصوع وقاعدة تنصت استخبارية تقع على قمة جبل على ارتفاع 3000 متر فوق سطح البحر. ويتخذ الكيان الصهيوني من الجزيرة مركزًا له للرصد والمراقبة في البحر الأحمر لمراقبة السعودية

[1] المرجع نفسه,(صص 17-24)

واليمن والسودان وحركة ناقلات النفط. كما أنها تعد أيضًا محطة لتشغيل الغواصات الإسرائيلية المزودة بالصواريخ النووية، التي تقوم بمراقبة حركة الملاحة عند مضيق باب المندب وهرمز، ليساعدها ذلك في التواجد الفعال في مياه البحر الأحمر لحصار السعودية ودول الخليج.

وهناك شكوك في أن إيران نجحت في إنشاء قاعدة عسكرية في ميناء عصب بإريتريا، إلا أن السلطات الإريترية نفت وجود قواعد عسكرية إيرانية على أراضيها. تتواجد قواعد عسكرية إيرانية بالمنطقة وهي المجموعة 41 البحرية التابعة للجيش الإيراني على أراضيها. وهي تتكون من الفرقاطةاللوجيستية (لافان) والمدمرة الشهيد الأدميرال نقدي وسفينة (تنب) للدعم اللوجستي، وتوجد من وقت لآخر ثلاث غواصات إيرانية من نوع كيلو.[1]

اليابان: تعود علاقتها مع جيبوتي إلى سبعينيات القرن الماضي، لكنها لم تتواجد عسكريًا في جيبوتي إلا سنة 2009 من خلال إنشاء قاعدة عسكرية بحرية للمشاركة في التصدي لقرصنة السفن من قبل الصوماليين. وتحتوي القاعدة على ميناء دائم ومطار لإقلاع وهبوط طائرات الاستطلاع اليابانية. وتضم 600 عسكري، وينفق عليها 30 مليون دولار كعقد إيجار سنويًا. برغم الامتيازات والاستفادات الاقتصادية للدول التي تحتضن قواعد عسكرية على أراضيها، وذلك لحاجتها الماسة لدعم اقتصادها، تحتاجه بعض الأنظمة لتثبت حكمها، كما تحتاجه بعض الدول التي تعاني من العقوبات الدولية المفروضة عليها كإريتريا والسودان حتى (أكتوبر 2017). كذلك تحتاج بعض هذه الدول لدعم عسكري وسياسي للوقوف في وجه غيرها من دول المنطقة. برغم كل ذلك، إلا أن وجود هذه القواعد هو انتهاك للسيادة الوطنية، كما أنه يتسبب في إثارة كثير من المشاكل بين الدول المتنافسة مما ينذر بوقوع صراع في أي وقت. ومن ناحية أخرى، فإن وجود هذه القواعد يثير حفيظة دول الجوار وذلك لوجود حزازيات وصراعات بين دول المنطقة وبعضها، كما بين إثيوبيا وإريتريا، وبين الصومال وإثيوبيا، ومقاطعة أرض الصومال التي تطمح إلى الانفصال عن الصومال. كما أنه يثير مشكلات بخصوص بعض الدول الساعية لبسط نفوذها وتطويق دول أخرى قريبة من المنطقة، كما هو سعي إيران والكيان الصهيوني. لذا، فإن الإسراع المتزايد والتكالب على المنطقة لبسط النفوذ من خلال إنشاء قواعد عسكرية قد يكون له تداعيات مستقبلية لا تحمد عقباها، لاسيما أن الدول صاحبة القواعد العسكرية لا تكتفي بقواعدها بل تمد جذورها داخل بلدان القرن الإفريقي عن طريق الهيمنة الاقتصادية والمساعدات الخيرية وغيرها، مما حول

[1] المرجع نفسه, نفس الصفحة

دولًا مثل جيبوتي وإريتريا والصومال إلى دول لا تملك من أمرها شيئًا والأمر فيها للدول ذات الهيمنة العسكرية والاقتصادية. أما من الناحية الاقتصادية، نلاحظ أن هذه الدول تعاني من فقر مدقع، حيث تعتمد جلها على المساعدات الخارجية. فإريتريا تعد واحدة من أكثر دول العالم اعتمادًا على المساعدات الخارجية. وكذلك الصومال، أما إثيوبيا فكانت تعتمد على المساعدات الخارجية ومازالت، كما كانت تصنف من أفقر دول العالم، إلا أنها في السنوات الأخيرة شهدت نموًا اقتصاديًا ملموسًا يعد من أسرع معدلات النمو العالمية. مع أن المنطقة تمتلك ثروات طبيعية هائلة: 22٪ من احتياطي الغاز والنفط في العالم، و25٪ من احتياطي الذهب، و80٪ من البلاتين، إضافة إلى نحو احتياطي العالم من الألماس. وهي تمتلك مقومات اقتصادية أخرى لا تملكها دول أخرى، حيث تعد ممرًا تجاريًا لحركة التجارة الدولية لاسيما عبر مضيق باب المندب، وتمثل حلقة الربط المائية بين المحيط الهندي والبحر الأحمر، وطريق تجارة نفطية بين مناطق الاستخراج ومناطق الاستهلاك، لاسيما وأن نحو 40٪ من تجارة النفط العالمية تعبر من باب المندب. كما تمتلك المنطقة مقومات اقتصادية أخرى بما تحويه من موارد اقتصادية، أهمها المياه، فالمنطقة هي التي تزود مصر والسودان بالمياه الصالحة للشرب، ذلك أن نهر النيل ينبع في جزئه الأكبر من إثيوبيا.[1]

كما تعد إفريقيا مصدرًا لنحو 40٪ من احتياطات العالم من المعادن، ونحو 8٪ من الغاز الطبيعي في العالم، ونحو 12٪ من احتياطات النفط في العالم. كما أن القارة لديها 40٪ من الذهب العالمي ونحو 90٪ من الكروم والبلاتين، كما يوجد أكبر الاحتياطات من الكوبالت والماس والبلاتين واليورانيوم في العالم، وتملك إفريقيا 65٪ من الأراضي الصالحة للزراعة في العالم أي 10٪ من مصادر المياه العذبة المتجددة الداخلية. وفي معظم البلدان الإفريقية يمثل رأس المال الطبيعي ما بين 30٪ و50٪ من مجموع الثروة. ويعتمد أكثر من 70٪ من السكان الذين يعيشون في إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى على الغابات والأراضي لكسب رزقهم، وتعتبر الأرض بمثابة أصول التنمية الاقتصادية فضلاً عن الموارد الاجتماعية والثقافية. ومع ذلك، فإن حصة كبيرة من هذه الموارد تستخدم على نحو غير مستدام.

تخسر إفريقيا ما يقارب 195 مليار دولار سنويًا من رأس مالها الطبيعي من خلال التدفقات المالية غير المشروعة، والتعدين غير المشروع، وقطع الأشجار غير المشروع، والاتجار غير المشروع بالأحياء البرية، والصيد غير المنظم، والتدهور البيئي وفقدان التنوع البيولوجي، من بين أمور أخرى. وبصفة

[1] المرجع نفسه , نفس الصفحة.

عامة، فإن القارة لديها الكثير من المكاسب في جمع الموارد الطبيعية الشاسعة وتسخيرها لتمويل جدول أعمال التنمية من أجل تحقيق المزيد من الازدهار، وعليها أيضًا ضمان نمو الموارد الطبيعية واستغلالها مستقبلًا وتوجيهها نحو تحقيق نتائج وأن يكون ذلك مستدامًا ومرنًا في مواجهة تغير المناخ.[1]

تعد إفريقيا قارة ضخمة بكل المعايير سواء جغرافيًا أو من خلال تنوع ساكنيها وتعدد ثرواتها الطبيعية الهائلة. إفريقيا بموقعها الجيواستراتيجي وما تزخر به القارة من مقومات يدفعنا إلى فهم خلفيات التسابق الدولي. فهذا الفضاء الجغرافي والاقتصادي والاجتماعي والبشري الواسع تحول إلى حلبة صراع وتنافس بين القوى الكبرى لمن يستطيع أن يضمن موطئ قدم ولمن يتمكن من ضمان تمركز لمؤسساته وقواعده. فإفريقيا كانت ولا تزال تعد محط صراع حقيقي بين أقطاب القوى الدولية، باعتبار أن إفريقيا في حسابات الدول الكبرى مخزون استراتيجي للطاقة والموارد الطبيعية. فمعظم الباحثين يجمعون علىأن القارة الإفريقية تعد أغنى بقاع العالم في الموارد الطبيعية المعدنية، والمواد الخام المهمة في الصناعات الاستراتيجية، خاصة النووية بالنسبة لدول كبرى، وأنها قارة الألفية الثالثة. فكل هذه الأمور جعلتها محطة جذب لصراع النفوذ وطموحات استراتيجية بين القوى العالمية مثل الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي والصين وغيرها من الدول. هذا من جهة، باعتبار المكانة التي تكتسبها إفريقيا جيوسياسيًا في ظل خريطة التحولات العالمية الجديدة. ففي السنوات الأخيرة، لوحظ اهتمام غربي كبير بالقارة الإفريقية، ولقد اتخذ هذا الاهتمام أشكالًا عديدة أبرزها التدخل الدولي لحل الأزمات التي تدور في بؤر التوتر على غرار إفريقيا الوسطى ومالي والنيجر وغيرها من الدول الإفريقية. وتتنافس القوى الكبرى في إطار صراع خفي على أكبر قدر من النفوذ الممكن في إفريقيا، وعلى غرار التدخلات الفرنسية المعروفة في إفريقيا والإشارات الأمريكية بالاهتمام بالأوضاع الأمنية للقارة السمراء، برزت الصين كقوة اقتصادية كفاعل مؤثر في إفريقيا واتخذ ذلك العديد من الوجوه أبرزها التأثير الاقتصادي. فيما تتخذ الدول الآسيوية العملاقة موطئ قدم لها منذ عقدين من الزمن، معتمدة في ذلك على حضورها الاقتصادي، بينما تواصل القوى التقليدية الرهان على دبلوماسية ذات قدم راسخة. ليس من باب المبالغة بالتالي القول إن مستقبل إفريقيا مع نهاية هذا القرن هو مستقبل الإنسانية جمعاء، أي إنه في حال أحسنت إفريقيا إدارة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، فإن من شأنها أن تكون في الصدارة السكانية وحسب، بل أن تتبوأ مكانتها الواعدة كأرض للفرص للنصف الثاني من هذا القرن وما يليه. أما إذا أساءت إفريقيا إنجاز هذه المهمة، فإن عواقب الفشل لن تقتصر

[1] المرجع نفسه, نفس الصفحة.

عليها بل ستنتقل مع المزيد من المهاجرين إلى باقي مناطق العالم. الإشكالية في مقاربة نجاح إفريقيا أو فشلها هي أنه ليس ثمة شخصية معنوية فاعلة لإفريقيا.[1]

أي أن الفصل الأخير من القرن الحادي والعشرين قد يُسجل تاريخيًا على أنه حقبة صعود الصين واعتلاءها موقعها المرتقب بناءً على ما لديها كقوة عظمى اقتصادية سياسية عسكرية. لا تقل إفريقيا عن كثير من الدول من حيث المقومات الطبيعية والبشرية، ولكنها تفتقد المرجعية الواحدة سواء على مستوى الهوية المعنوية والتاريخية الكفيلة بتسهيل التحولات في الأحوال الريفية والمدنية من نزوح سكاني وتبديل في أنماط الإنتاج والاستهلاك، والتي تنتج حُكمًا عن أي مشروع تنمية شامل. بل إفريقيا هي اليوم 55 دولة تتفاوت في طبيعة النظم السياسية وفي توفر الثروات ومستويات الفساد، وإن كانت في معظمها في الرتب الدنيا في هذه الأوجه عالميًا. الخشبة دائمًا في أوساط الطبقات الحاكمة في معظم الدول الإفريقية هي ألا تتمكن من البقاء في موقع السلطة والنفوذ والثروة، ما جعل اغترافها من الموارد العامة أكثر جشعًا، وما يؤكد لعامة المواطنين وهن التعويل على أن مجاعة للنظام السياسي ما يغذي الانتماءات الفئوية والولاءات الخاصة دون الوطنية. أي أن التحدي الذي تواجهه المجتمعات الإفريقية مزدوج: تحرير الدولة من النخب الناهبة ودفعها باتجاه تنفيذ الصالح العام من جهة، والتأسيس لثقة المواطن بدولته ومؤسساتها للتعويل عليها في تطويرها من جهة أخرى. أما الاتحاد الإفريقي، كما حال جامعة الدول العربية، فهو أقرب إلى منتدى الطبقات الحاكمة منه إلى مشروع مرجعية موحدة، والمعضلة في إفريقيا.

المطلب الثاني: دراسة مفاهيمية لنظرية الانقلابات العسكرية في افريقيا

اولا:تعريف الانقلابات العسكرية في افريقيا [2]

مع نهاية الحرب الباردة، انتشر التداول غير السلمي للسلطة عبر الانقلابات العسكرية في دول القارة الإفريقية، خاصة بعد استقلالها في ستينات القرن الماضي، رغم رفض الاتحاد الأوروبي الاعتراف

[1] المرجع نفسه, نفس الصفحة.

[2] محمد علي حسين ، موجة الانقلابات العسكرية الجديدة في منطقة الساحل الافريقي، مذكرة مكملة على شهادة ماستر العلوم السياسية، جامعة قالمة.2023-2024.

بالحكومات التي تصل إلى السلطة بطريق غير دستوري. إلا أن تسلسل الانقلابات العسكرية في إفريقيا، منذ سنة 2010 حتى سنة 2023، أثّر على الأمن الإقليمي في القارة، وكذلك على علاقاتها الخارجية.[1]

وحسب عدة تقارير دولية، تراجعت وتيرة الانقلابات نسبيًا بعد انتهاء الحرب الباردة وأواخر التسعينيات من القرن الماضي، نتيجة الوعود الغربية بالتحول الديمقراطي والازدهار الاقتصادي. غير أن ذلك، على ما يبدو، كان مجرد استراحة مقاتل، إذ عادت الانقلابات مرة أخرى. بيد أن ثمّة ملاحظات وفوارق مهمة بين الانقلابات التي حدثت مؤخرًا، وتلك التي كانت تحدث في الخمسينات والستينات، ولذلك وجب علينا توضيح مفهوم الانقلابات والفروقات بين المصطلحات:[2]

تعريف الانقلاب:

لغة: كلمة "انقلاب" مشتقة من الفعل العربي "انقلب"، الذي يعني التحوّل. يُستخدم هذا المصطلح للدلالة على تغيير جذري أو تحوّل كامل في الحالة أو الوضع، وذلك في مختلف السياقات، سواء كانت سياسية، اجتماعية أو غيرها. "انقلاب" بالفارسية أو التركية تعني التحركات الشعبية الكبرى لتغيير نظام الحكم، التي تُسمى عادة "ثورة" في العربية، لكن كلمة "انقلاب" تعني "التجديد الثوري" أو "التحوّل الثوري"، ويُقال كذلك "انقلاب فكري" أو "انقلاب سياسي."

في معجم اللغة العربية:

تعني "انقلاب" ثورة مفاجئة يتم فيها الاستيلاء على السلطة بالقوة. وفي السياق السياسي، يشير الانقلاب إلى تغيير سريع، وغالبًا ما يكون عنيفًا، في السلطة الحاكمة، عادة ما يقوده جزء من القوات المسلحة أو الأمن القومي ضد الحكومة القائمة.

اصطلاحًا: يُعرف الانقلاب عامة على أنه عملية سريعة ومفاجئة تؤدي إلى تغيير جذري أو تحوّل في السلطة السياسية أو الهيكل الاجتماعي. ويمكن أن يحدث في سياقات متنوعة مثل: السياسة،

---

[1] رضا كشان، الانقلابات العسكرية في افريقيا دراسة في الأسباب والتداعيات.

[2] سامية يحيى، الانقلابات في افريقيا وعسكرة الديموقراطية، هل تصنع الانقلابات العسكرية مقاربة افريقيا للأفارقة؟ المركز الديموقراطي العربي 2024 , (ص,ص11-16).

3 حسن الحاج علي أحمد ، للانقلاب العسكري بمنزلة عملية سياسية ، الجيش و السلطة في السودان ، جامعة الخرطوم ، مجلة سايساتعربية العدد 34 يناير 2017 ، ص 53

العسكر، الاقتصاد، أو حتى داخل المنظمات والشركات. في السياق السياسي والعسكري، هو سيطرة جماعة من القوات المسلحة على الحكم في الدولة بالقوة.

ويُعرف الانقلاب العسكري أيضًا بأنه سيطرة جماعة من القوات المسلحة على الحكم في الدولة بالقوة، وهي ظاهرة معروفة سواء في العالم القديم أو الحديث، وقد سادت هذه الظاهرة في كثير من الدول

النامية، مما دفع المحللين السياسيين إلى محاولة تفسيرها بنظريات ومبررات مختلفة. وقد ركّز البعض منهم، في كثير من الأحيان، على دراسة ديناميكية الانقلابات في الدول النامية أو على وضع الحكومات قبل حدوث الانقلاب، وتجاهلوا المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية المترابطة في تلك الدول، مما أدى إلى ظهور مجموعة مفككة من النظريات يصعب تعميمها على الدول النامية عمومًا، وعلى إفريقيا بشكل خاص.

وهذا بالموازاة مع ظروف الدول التي قامت فيها الانقلابات، والتي تختلف عن مثيلاتها في أمريكا اللاتينية أو الشرق الأوسط.[1]

من خلال هذا التعريف، يمكن القول إن الانقلاب يشير غالبًا إلى الاستيلاء غير القانوني وغير الدستوري على السلطة الحكومية. ويشير إلى تغيّرات جذرية في القيادة أو الاستراتيجيات، دون استخدام القوة أحيانًا

السمة المشتركة في جميع أشكال الانقلابات هي السرعة المفاجئة في التنفيذ، وغالبًا ما تهدف إلى تحقيق تغيير سريع وفعّال. حيث جاءت الانقلابات العسكرية بأعذار مختلفة، وتحول الانقلابيون فيها إلى زعماء، أقاموا هيئات ومجالس، وعيّنوا أنفسهم قادة عليها، وعملوا من خلالها على تحويل مجريات الأحداث السياسية في البلاد، بعد أن منحوا أنفسهم الحق المطلق في امتلاك الرأي السديد في توجيه البلاد وتحديد مستقبلها.

ويُعرف الانقلاب أيضًا على أنه عملية عسكرية سريعة ودقيقة لإزاحة قائد دولة من منصبه، واستبداله بغيره، سواء كان قائد الانقلاب نفسه أو من يختاره لقيادة الدولة.

[1] المرجع نفسه, الصفحة 25.

بمعنى آخر، هو الاستيلاء على السلطة في مركزها الرئيسي، بما يمكّن من بسط النفوذ على كافة أرجاء الدولة.

وهي ظاهرة ليست حديثة، بل سادت في كثير من الدول النامية، حيث اعتبرها البريطانيون والفرنسيون مجرد ظاهرة مؤقتة في إفريقيا مقارنة بأمريكا اللاتينية، ولا يمكن أن تصل إلى السلطة السياسية، باعتبارها دولًا مستعمرة، وموروثها الاستعماري لا يسمح لها سوى بالتفكير في أبسط شروط العيش، دون التدخل في الشؤون السياسية.

يمكن القول بأنها ظاهرة قديمة، موروثة من مخلفات الاستعمار الفرنسي غالبًا، وقهره للدول النامية والفقيرة، واستعماله لأسلوب العنف في التغيير والتطور بدءًا من السلطة السياسية.

ومع نهاية الستينات، تغيرت هذه النظرة إلى اعتبار أن إفريقيا كلها معرضة للانقلابات العسكرية، وذلك بعد حدوث 27 انقلابًا في 13 دولة إفريقية، ومحاولات انقلابية فاشلة في 9 دول أخرى، وبقاء 7 دول دون انقلابات. وأصبحت الانقلابات العسكرية تمثّل ظاهرة سياسية اجتماعية.

بدأ، منذ ثمانينات القرن الماضي، أن السودان وموريتانيا هما الدولتان الوحيدتان ذواتا القابلية للانقلابات العسكرية.[1]

كان انقلاب مصر والصومال في 1949، تلاه انقلاب ليبيا في نفس السنة، وهو انقلاب معمر القذافي الذي استمر ما يقرب من أربعة عقود. ثم انقلاب الفريق إبراهيم عبود في السودان عام 1958 جنوب الصحراء، تلاه 3 انقلابات حتى 1969، حيث وصل الرئيس الأسبق جعفر النميري إلى الرئاسة.

من خلال ما سبق، يمكننا تقديم تعريف للانقلاب على النحو الآتي:

هو محاولة غير قانونية وعلنية من قبل الجيش أو غيره من المسؤولين المدنيين لعزل قادة بلد من مناصبهم، قد تحمل تأييدًا شعبيًا واسعًا ينتهي بنجاحها وتحقيق أهدافها. وقد تتدخل أطراف خارجية لإفشال الانقلاب حمايةً لمصالحها والاحتفاظ بالسلطة السابقة.

---

[1] رضا كشان,(مقالدكتوراه)انقلابات العسكرية في افريقيا: الأسباب و التداعيات , صفحة 14.

2 عبد النور زيام،(أطروحة دكتوراه) في العلوم السياسية و العلاقات الدولية تخص دراسات افريقية : المؤسسة العسكرية و دورها في عملية التحول السياسي في مصر ، 2011/ 2019 الصفحة 14 2020 / 2021 جامعة الجزائر 3

إن مفهوم الانقلاب يعني انتقال السلطة من يد فئة قليلة إلى أخرى تنتمي إلى نفس الفئة الأولى التي كانت تسيطر على الحكم أو على الأقل تشبهها، ويكون باستخدام وسائل العنف الرسمية دون إحداث تغيير في وضع القوة السياسية في المجتمع أو في توزيع عوائد النظام السياسي، ودون تغيير في أحوال المحكومين، وغالبًا ما يكون الانقلاب باستيلاء العسكر على السلطة الشرعية بواسطة القوة المسلحة وتغيير نظام الحكم بالقوة دون الرجوع للناخبين.

مصطلحات ذات علاقة بظاهرة الانقلاب العسكري:

الثورة والانقلاب العسكري:

هما شكلان من أشكال التغيير السياسي، لكنهما يختلفان بشكل كبير في الأهداف، الأساليب، والمشاركينالثورة تُعبّر عن تحرك جماعي واسع النطاق، يشارك فيه عادة أفراد من مختلف طبقات المجتمع، بهدف إحداث تغييرات جذرية وعميقة في النظام السياسي، الاجتماعي، والاقتصادي للدولة. تسعى الثورات إلى تغيير النظام القائم بأكمله، وليس فقط القيادة السياسية، وغالبًا ما تستلهم من أيديولوجيات أو مبادئ تتبناها الحركة الثورية لإعادة تشكيل المجتمع.

يمكن أن تكون الثورة عملية طويلة الأمد تتضمن مظاهرات جماهيرية، اضطرابات، وفي بعض الأحيان اللجوء إلى العنف. فهي تمثّل تمرّدًا أو عصيانًا شعبيًا من خارج النظام ضد الحاكم، ويُقال عنها "انتفاضة".

واصطلاحًا، هي تحرّك شعبي واسع لإسقاط نظام الحكم، وتُعتبر كاملة وناجحة – هذه النقطة تبقى رؤية لبعض المثقفين – حيث يرون أنه لا تُسمى ثورة إلا إذا غيّرت النظام، أي نجحت.

بمعنى آخر، الثورة هي تغيير شامل لمعظم نواحي الحياة، بداية من الحياة السياسية حتى أقل المناصب الإدارية، وقد تنتهي بعنف دموي أحيانًا إذا طالت المدة الزمنية.

أما الانقلاب العسكري، فيأتي من داخل النظام، وغالبًا من قطاع البيروقراطية الأعلى تنظيمًا، أي القوات المسلحة، وينتهي غالبًا بتغيير الحاكم مع الحفاظ على النظام.

الفروق الرئيسية تتعلق بالنطاق والأهداف، حيث إن الثورة تسعى إلى تغيير شامل وجذري في النظام القائم بمشاركة واسعة من الشعب، في حين أن الانقلاب العسكري يركّز على تغيير القيادة السياسية من خلال عملية محدودة ومركزية، يقودها عناصر من الجيش أو الأمن.[1]

التحول السياسي والانقلاب العسكري:

التحول السياسي يُعبّر عن عملية تغيير سلمية وتدريجية في النظام السياسي للدولة، غالبًا ما تتم عبر الطرق الدستورية أو القانونية.

قد يشمل تغييرات في الدستور، إصلاحات سياسية، تغيير الأحزاب الحاكمة عبر الانتخابات، أو تحولًا في النظام السياسي من دكتاتورية إلى ديمقراطية أو العكس، بطريقة منظمة.

ويهدف إلى تحقيق الاستقرار والتنمية والتقدم المستدام، بمعنى أن التحول يمس، في أغلب الأحيان، الجانب السياسي ونظام الحكم بطرق قانونية ودستورية.

ويُعرفه "صامويل هنتنغتون" بأنه: "عملية معقدة، تشارك فيها مجموعات سياسية متباينة تتصارع من أجل السلطة، وتتباين من حيث إيمانها أو عدائها للديمقراطية، وهو مسلسل تطوري يتم فيه المرور من نظام سياسي تسلّطي مغلق لا يسمح بالمشاركة السياسية ولا بالتداول على السلطة، إلى نظام سياسي مفتوح"

بمعنى آخر، هو الصراع من أجل السلطة بين الطبقات السياسية لتغيير النظام السياسي المنغلق إلى نظام متفتح متطور.

بينما الانقلاب العسكري يشير إلى الاستيلاء القسري على السلطة من قبل مجموعة صغيرة – غالبًا ما تكون من العسكريين – وذلك خارج الإطار الدستوري أو القانوني، ويتم بشكل مفاجئ وغالبًا ما يكون عنيفًا. حيث يستخدم الانقلابيون القوة العسكرية أو الأمنية للاستيلاء على السلطة وإزاحة الحكومة القائمة، ويفتقر إلى الشرعية الديمقراطية، ويواجه في الغالب معارضة داخلية ودولية.[2]

[1] المرجع نفسه ,نفس الصفحة.

[2] محمد علي حسين , موجة الانقلابات العسكرية الجديدة في الساحل و افريقيا (ص,ص10-11).

ويهدف غالبًا إلى تغيير النظام السياسي أو الحفاظ على سلطة مجموعة معينة، ولكنه قد يؤدي إلى عدم الاستقرار وتوترات سياسية.

ومن المصطلحات ذات الصلة القريبة بالانقلاب العسكري نجد:

العنف السياسي:يصبح العنف سياسيًا عندما تكون أهدافه أو دوافعه سياسية. وهو استخدام القوة المادية أو التهديد باستخدامها لتحقيق أهداف سياسية.

وتتعدد القوى التي تمارس العنف السياسي.

ويُعرفه "بول ويلكنسون" بأنه: "استخدام القوة أو التهديد باستخدامها لإلحاق الأذى والضرر بالآخرين لتحقيق أهداف سياسية."

بمعنى آخر، يمكن أن يتحول الانقلاب إلى مسلسل دموي ويصبح عنفًا سياسيًا يُلحق الأذى بالطبقة المجتمعية خدمة لأغراض سياسية.

أما "لينبورج" فقد عرّفه بأنه: "كل عمل من أعمال الخروج عن النظام أو التدمير أو الإصابة تكون آثاره، وحله، واختيار أهدافه، وظروف تنفيذه ذات مدلول سياسي، والذي يعني أن الفعل يرمي إلى تغيير سلوك الآخرين، في وضع من أوضاع المساومة، وله تأثير على النظام الاجتماعي."

يمكننا القول إنه في حالة تأثير الانقلاب على طبقات المجتمع، فيخلّف أضرارًا جسيمة مادية ومعنوية، ويخرج عن هدفه السياسي فيُسمى عنفًا سياسيًا.

وقد يأخذ العنف عدة أشكال، منها:

– عنف موجّه من النظام السياسي إلى المواطنين لتقليص دور المعارضة.

–عنف موجّه من المواطنين أو فئات معيّنة كـ العمال، الأقليات، الأحزاب، وغيرها إلى النظام السياسي أو بعض رموزه أو مؤسساته، ويأخذ طابع التظاهرات، الإضرابات، الانقلابات، والاغتيالات.

–عنف موجّه من داخل المجتمع بين عناصر.

–عنف موجّه من بعض عناصر السلطة الحاكمة إلى بعضها أو إلى خارجها.

نخلص إلى أن كل المصطلحات: (الثورة، التحول، العنف السياسي، والانقلاب العسكري)

تصف استراتيجيات مختلفة ضمن الصراع السياسي والاجتماعي، لكنها تختلف بشكل كبير في طرق التنفيذ، المشاركين، الأهداف.[1]

يمكن أن تكون جزءًا من استراتيجيات أو أعمال قد تؤدي إلى انقلاب عسكري، أو تأتي كرد فعل عليه

الفرق الرئيسي يكمن في النوايا والوسائل التي تُستخدم لتحقيق الأهداف.

ثانيًا: أسباب الانقلابات العسكرية في إفريقيا

أدخلت الولايات المتحدة الامريكية تعديلات على فلسفة نشر قواتها العسكرية فتوسعت في ماسمته نقاط الارتكاز المنتشرة في كل القارة .

يمكن إرجاع أسباب الانقلابات العسكرية في إفريقيا، أو غالبية الدول الإفريقية التي وقعت فيها انقلابات عسكرية، إلى أسباب داخلية وأخرى خارجية، وهذا ما سنوضحه كالتالي:

<u>الأسباب الداخلية:</u>

يمكن كذلك تقسيمها إلى ما يلي:

1-أسباب وعوامل سياسية:

إن ضعف البنى السياسية في الدول الإفريقية يبقى من العوامل الأساسية التي تبرر التدخل العسكري في كل انقلاب عسكري.

ضف إلى ذلك أن الصراع على السلطة بين القادة السياسيين وطغيان الطموحات الشخصية على حساب المصالح الوطنية والعامة، هو أحد العوامل الرئيسية التي تبعث على عدم الاستقرار السياسي في الدول الإفريقية بصفة عامة.

[1] المرجع نفسه,نفس الصفحة

2 حموم فريدة و ابتسامطليس ، إشكالية بناء السلام في منطقة الساحل الافريقي في ظل التنافس الدولي ، سياسة العالمية المجلد الثامن العدد واحد 2024 ،الجزائر ، ص ص 328 344

وهناك من يرى أن من بين الأسباب التي تدفع إلى الانقلابات العسكرية هو فشل القادة السياسيين في إدارة بلدانهم، وربما يرجع ذلك إلى إسناد المناصب السياسية إلى غير أهلها، أو إلى الذين تورطوا في جرائم الفساد. فسيكون إسناد الوظائف العليا لهم من قِبل جماعات المصالح واللوبيات الاقتصادية والمالية حرصًا على تأمين مصالحهم من مختلف التهديدات.[1]

وإذا أمعنت النظر في الأسباب الحقيقية التي تؤدي إلى تكرار سيناريو الانقلابات العسكرية في الدول الإفريقية، لوجدت أن أغلبها يتمثل في ضعف المؤسسات السياسية، وحدوث اختلالات وظيفية داخل تلك المؤسسات، مما يجعل مؤسسة الجيش تتدخل في كل مرة لتصحيح تلك الاختلالات، وإن تنافى ذلك مع الدستور المعمول به داخل البلاد.

ويرجع ضعف المؤسسات السياسية، في الأصل، إلى الفساد الكبير الذي اخترق معظم المؤسسات السياسية الرسمية، بفعل تقديم المصالح الخاصة على المصالح العليا للبلاد.

كما يرجع ضعف المؤسسات السياسية في الدول التي شهدت انقلابات عسكرية إلى غياب كوادر سياسية قادرة على مواجهة التحديات التي تعيق عملية التمكين السياسي.[2]

فكما هو معلوم، فإن تولّي غير الأكفاء المناصب السياسية السامية يكون ضرره أكثر من نفعه، بل قد يجعل الدولة بأكملها تنحدر في هوّة سحيقة من المشكلات التي لا خلاص منها، أو التي تجعل البلد عرضة للتدخلات الأجنبية أو الانقلابات العسكرية التي تستهدف تصحيح بعض الاختلالات والأخطاء التي يقع فيها رجال السياسة عن قصد أو عن غير قصد.

وفي سياق آخر، يرى بعض المحللين أن من بين أسباب استمرار النهج الانقلابي للوصول إلى السلطة في القارة الإفريقية، فشل الأنظمة الحاكمة في إدارة وتسيير قضايا التنمية الشاملة، وبخاصة التنمية الاقتصادية.

وهذا ما جعل تلك البلدان تدخل في دوامة من المشكلات الاقتصادية، كتدهور القدرة الشرائية، وارتفاع معدلات البطالة، وانخفاض معدلات الاستثمار بشقيه المحلي والأجنبي، فضلًا عن زيادة المديونية الخارجية، وزيادة نسبة التضخم، وغيرها من المشكلات الاقتصادية التي تدفع نحو التذمر الشعبي.

---

[1] المرجع نفسه, نفس الصفحة .

[2] المرجع نفسه, نفس الصفحة.

2-أسباب وعوامل اقتصادية:

لا شك أن للعوامل والدوافع الاقتصادية أثرًا كبيرًا على تزايد وتيرة الانقلابات العسكرية في الدول الإفريقية، فإنخفاض النمو الاقتصادي، مثلًا، وانتشار الفساد المتفشي داخل المؤسسات الاقتصادية، يُعدّ من الأسباب الرئيسية التي تؤدي في غالب الأحيان إلى القيام بانقلابات عسكرية، ليس في الدول الإفريقية فحسب، بل في أغلب الدول التي تعاني من ركود اقتصادي بسبب سوء التسيير وإهدار الموارد الاقتصادية المتاحة.

لكن الملاحظ على أغلب الدول الإفريقية التي شهدت انقلابات عسكرية متكررة، أن أهم الأسباب التي دفعت الجيش للتدخل في الشؤون السياسية هي فشل الحكومات المدنية في دفع عجلة التنمية إلى الأمام، وهو ما جعل تلك الدول غير قادرة على تحقيق أمنها الغذائي، الذي يُعدّ أحد أهم ركائز التنمية في كل بلدان العالم.

وحسب وجهة نظر العديد من الخبراء والمتخصصين في الشأن الإفريقي، فإن ضعف الاقتصاد الإفريقي يُعد من أبرز أسباب الانقلابات العسكرية في القارة، إذ يعيش أكثر من 55٪ من السكان تحت خط الفقر، وهذا ما يجعل الغضب الشعبي يزداد أكثر فأكثر، الأمر الذي يُعجّل بإسقاط الحكومات من خلال ما يُسمى بالانقلابات العسكرية، التي قد يكون أحد أسبابها عدم رضا القاعدة الشعبية على حكومتها، مما يجعل الجيش غير قادر على إهمال الحكومة دون إجراء إصلاحات سياسية واقتصادية لامتصاص هذا الغضب.

وفي السياق نفسه، ذكر الباحث محمد فرج أن منطقة غرب إفريقيا شهدت تصاعدًا ملحوظًا في الاضطرابات الداخلية وحالة عدم الاستقرار، ومن ذلك كثرة الانقلابات العسكرية بالمنطقة، وسط سيناريوهات ضبابية تلفّ المستقبل القريب لتلك المنطقة.[1]

ويرجع ذلك – حسبه – إلى العديد من العوامل، منها غياب الحكم الرشيد، وتدني مستويات التنمية في العديد من تلك الدول، مما فتح الباب على مصراعيه لدخول تلك البلدان في أزمات سياسية واقتصادية حادة، الأمر الذي عجّل بسقوط وانهيار كثير من الحكومات بسبب تلك الأزمات العويصة التي عجزت عن مواجهتها في بداية أمرها، الأمر الذي فسح المجال أمام الجيش للتدخل في تلك الدول بحثًا عن بعث

[1] المرجع نفسه,نفس الصفحة.

الاستقرار السياسي والاقتصادي في تلك المنطقة، وهذا ما صرّح به كثير من مهندسي الانقلابات العسكرية في البلدان الإفريقية.

ولا يتسع المجال لذكر نماذج عن ذلك.

3- أسباب وعوامل استراتيجية وأمنية:

من الحجج التي يستند إليها كثير من الجيوش الإفريقية لتبرير تدخلها في الحياة السياسية – أو بالأحرى قيامها ببعض الانقلابات العسكرية التي تتكرر في كثير من الأحيان في البلد الواحد – هو بسط وتعزيز الأمن القومي، ومواجهة كل التهديدات الأمنية والعسكرية التي تطال الدولة القطرية، بغض النظر عن مصدر تلك التهديدات، سواء كانت من الداخل أو من الخارج.

وقد يكون كذلك دافع الجيوش للتدخل في الشأن السياسي هو كبح جماح السلطة المدنية التي قد تتمادى في صراعها السياسي مع مختلف القوى السياسية الوطنية، الأمر الذي قد ينجم عنه صدام ينتهي بدخول البلاد في حرب أهلية، مثلما حدث في كثير من الدول الإفريقية.

ومن ثم، فإن الانقلابات العسكرية – حسب هذه الرؤية – المقصود منها هو منع تطور الصراع السياسي الذي قد يدخل البلد في دوامة من المشكلات الأمنية والاستراتيجية التي لا مخرج منها.

<u>الأسباب الخارجية:</u>

مما لا ريب فيه أن للتدخل الأجنبي في شؤون الدول الإفريقية دورًا كبيرًا في زيادة عدد الانقلابات العسكرية ودعمها في تلك الدول.

فقد ثبت بالدليل أن رجال الجيش أو الانقلابيين يتلقون – بين الحين والآخر – أوامر من الخارج لإسقاط الحكومات المدنية الشرعية.[1]

وقد ثبت كذلك أن من أكثر الدول الأجنبية تدخّلًا في الشأن الإفريقي، والتي تولت كِبر أغلب الانقلابات العسكرية في إفريقيا، هي فرنسا، وذلك راجع لعدة أسباب، منها أن فرنسا ترى أن الدول الإفريقية لا يزال أغلبها مستعمرات فرنسية قديمة، ومن ثم فهي – من وجهة نظرها – أدرى بالشأن

[1] المرجع نفسه,نفس الصفحة.

الإفريقي والقضايا الأمنية الإفريقية، ولذلك تعطي لنفسها شرعية التدخل في الشأن الإفريقي، وذلك باسم "التاريخ" تارة، وتارة أخرى تحت حجة إشاعة السلم والأمن، ومواجهة الجماعات الإرهابية المتطرفة.

وهذه كلها حجج واهية لا ترقى للصحة بأي حال من الأحوال، والدليل على أن التدخل الأجنبي كان وراء كثير من الانقلابات العسكرية هو أن الانقلاب الأخير في دولة مالي، الذي أطاح بالرئيس الانتقالي باه نداو، كان الهدف منه حماية المصالح الفرنسية في مالي، وهو ما أدى إلى تنظيم مظاهرات في العاصمة باماكو تطالب بخروج القوات الفرنسية من البلاد، كونها أدت إلى تردّي الأوضاع الأمنية، وتعثر مبادرات السلام والمصالحة بين الأطراف المتنازعة في مالي.

ومن جهة أخرى، فقد ثبت بالدليل الذي لا يقبل الجدل أن فرنسا، التي تُعد من أكثر الدول المتسببة في الانقلابات العسكرية في القارة الإفريقية، قامت بتدريب قوات عدة دول إفريقية مع وحدات فرنسية، مثل تشاد.

وهذا في الحقيقة يدل دلالة قطعية على أن مهندسي الانقلابات العسكرية قد تلقوا فعلاً تدريبات رفيعة المستوى بالخارج من أجل مباشرة الانقلابات العسكرية في بلدانهم، وتهيئة الأرضية الخصبة لإنجاح تلك الانقلابات، على يد داعمي الانقلابات العسكرية في الدول الإفريقية.

وليست فرنسا فحسب من تقف وراء الانقلابات العسكرية في إفريقيا، بل كثير من الدول التي لها مصلحة في المنطقة، تُسهم بشكل أو بآخر في تأجيج الوضع السياسي في تلك البلدان، من أجل شرعنة الانقلابات العسكرية تارة، ومن أجل تأمين مصالحها الحيوية في القارة الإفريقية تارة أخرى.

الولايات المتحدة وأتباعها (ألمانيا، إيطاليا، بريطانيا... إلخ)، فضلًا عن روسيا وتركيا في بعض الأحيان

لأنه – كما هو معلوم – في أبجديات العلاقات الدولية لا توجد علاقة دائمة بين الدول، وإنما توجد مصالح هي التي تتحكم في سيرورة وتفاعلات العلاقات الدولية، ونفس الشيء ينطبق على الوجود الأجنبي ودوره في دعم الانقلابات العسكرية بالدول الإفريقية.[1]

[1] سامية يحيى ,الانقلابات في افريقيا وعسكرة الديموقراطية، هل تصنع الانقلابات العسكرية مقاربة افريقيا للأفارقة؟ المركز الديموقراطي العربي2024 نفس الصفحة

إذ كلما وُجدت مصلحة تضمنها الانقلابات العسكرية، فإن الدول الأجنبية لا تتوانى ولا تتأخر البتة في دعم تلك الانقلابات، تعزيزًا لمصالحها المتعددة في تلك المنطقة، دون النظر في عواقب تلك الانقلابات على الشعوب الإفريقية.

ثالثًا: أبعاد الانقلابات العسكرية في إفريقيا

استطاعت المدرسة الفكرية المناهضة للاستعمار، منذ بدايتها، أن تغيّر مفاهيم النخب والناشطين السياسيين الأفارقة، الذين قوضوا مصداقية القيم الأوروبية والديمقراطية الليبرالية.

هذا ما أفرز قيماً مغايرة تدافع عن مفاهيم ومبادئ جديدة، تدعو لها النخب والشعوب في القارة الإفريقية، خاصة مستعمرات فرنسا، بعد محاولة هذه الدول الاستعمارية فرض أجندتها العسكرية والسياسية والاقتصادية. ولعل ما حدث في النيجر وبوركينا فاسو أكبر دليل.

ومن هذا اشتُقّت شعارات: "إفريقيا للأفارقة"، و **"لا ديمقراطية على مقاسات الغرب"**، ومناهضة كل أشكال التواجد الفرنسي.

فقد كان أبرز منتقدي السياسة الفرنسية في إفريقيا يزعمون أنهم من أنصار القومية الإفريقية، مما يجعلنا نبحث أبعاد الانقلابات العسكرية، ومدى قدرتها على تجسيد ديمقراطية جديدة من شأنها إخراج الدول الهشة في إفريقيا من عنق الزجاجة، أم أن حجة أن يكون الجيش وصيًّا على عملية الإصلاح السياسي ستؤدي، في نهاية المطاف، إلى تكريس نظام عسكري مستبد.

إن الرجوع إلى تاريخ معظم الدول الإفريقية المستعمَرة، يُظهر أنها – رغم استقلالها – لم تتحرر من سيطرة الدول المستعمِرة، حيث تم بناء هذه الدول لتبقى خاضعة لها.

وهذا ما يُفسّر هشاشة الأنظمة التي كثيرًا ما كانت موالية ولا تعكس إرادة شعوبها. ولهذا، فقد واجهت منطقة غرب إفريقيا تحديات هائلة في سعيها إلى إرساء الديمقراطية، خاصة مع تزايد الصراعات السياسية والجماعات الإرهابية في المنطقة.[1]

---

2 منير محمودي ، مصادر الصراعات الداخلية في بلدان غرب افريقيا و الاياتادارتها ، جامعة الجزائر 3 2016 ، ص 35

[1] المرجع نفسه, نفس الصفحة.

في هذا الصدد، جادل سلطان كاكوبا، أستاذ العلوم السياسية في جامعة أوغندا، أن القارة الإفريقية خطت خطوة إلى الأمام في التحول نحو الديمقراطية.

ومن ناحية أخرى، فإن ذلك يتطلب إما تنازلات أكبر من جانب النخبة، أو زيادة خطر استيلاء الجيش على السلطة. وبمجرد حدوث التحول إلى الديمقراطية، يشكل الجيش القوي تهديدًا بالانقلاب على النظام الديمقراطي الناشئ، حتى يتم إصلاح الجيش.

والحقيقة أن توقّع إصلاح المؤسسة العسكرية في المستقبل يشكل دافعًا مركزيًّا لها للقيام بانقلابات ضد الحكومات الديمقراطية.

وبشكل خاص، تكون الأنظمة الديمقراطية أكثر عرضة للخطر عندما لا تكون قوية بالقدر الكافي لإصلاح المؤسسة العسكرية على الفور، ولكنها أيضًا غير قادرة على الالتزام بتقديم تنازلات، وعدم إصلاح المؤسسة العسكرية، لتقليل قوتها في المستقبل.

في ضوء هذه الاقتراحات، نتطرّق إلى العديد من المؤشرات ذات الصلة بالأبعاد والتداعيات الخاصة بالانقلابات العسكرية في إفريقيا، ومنها:

1-صعوبة ردع الانقلابات:

لا توجد كوابح داخلية – من الناحية الفعلية – يمكنها وقف الانقلابات العسكرية

فهناك انقلابات ناجحة وأخرى فاشلة، لكن في ظل طبيعة الدولة، والفاعلين، بالإضافة إلى عامل ارتباك النظام الدولي، من الصعوبة بمكان إمكانية كبح ظاهرة الانقلابات العسكرية في إفريقيا.

2-هندسة جيوسياسية جديدة:[1]

تتصل مناطق الصراعات من القرن الإفريقي إلى غرب القارة السمراء، وعلى الرغم من تباين طبيعة التطورات من الناحية الشكلية، فهناك تأثيرات متبادلة، إضافة إلى تنامي العامل الجيوسياسي، بالنظر إلى محدد التدخل الخارجي في ظل التنافس بين القوى الرئيسية في النظام الدولي.

[1] المرجع نفسه, نفس الصفحة.

2 الياس نايت قاسي ، المحددات المؤثرة في السياسة الاستعمارية الفرنسية في غرب افريقيا خلال القرن 19 ، مجلة الدراسات الافريقية ، مجلد 3 ، العدد 8 ، ماي 2020 ،الجزائر ، ص 204 .

حيث تتبلور ظاهرة إعادة الهندسة الجيوسياسية عبر تشكّل تحالفات إقليمية ودولية جديدة، لديها مصالح مختلفة، ربما تعيد إنتاج الحرب الباردة في شكل جديد.

3-المهددات الهجينة:

هنا يتعلق الأمر بطبيعة المهددات، سواء من حيث الجمع بين التقليدي وغير التقليدي، أو على مستوى تطوّر الأنماط، مثل ظاهرة تغيّر المناخ وتداعياتها، وتشابكها مع ظواهر أخرى مثل الإرهاب.

المبحث الثاني:الدور الأجنبي للانقلابات العسكرية في افريقيا

مطلب أول: أبعاد التدخل الأجنبي في إفريقيا

أولًا: أبعاد التدخلات الأجنبية في إفريقيا

مثلت الظاهرة الاستعمارية محصلة منطقية لتطور النظام الراسماليو هي وليد شرعي لهذا النظام ، يعرف الاستعمار بأنه قدرة الشعب على الانتشار و التكاثرو السيطرةو يظهر في عدة ابعاد نذكر منها :

1-البعد التاريخي

بدأت التدخلات الأجنبية في إفريقيا منذ عصر الاستعمار في القرن التاسع عشر، حيث قامت القوى الأوروبية الكبرى بتقسيم القارة واستغلال مواردها، مما أدى إلى تدمير البنية الاجتماعية والثقافية والسياسية للمجتمعات الإفريقية. وبعد استقلال الدول الإفريقية في منتصف القرن العشرين، استمرت بعض القوى الأجنبية في ممارسة نفوذها من خلال دعم الحكومات المحلية أو تمويل الحركات المسلحة المعارضة.

2-البعد الاقتصادي:

تُعتبر إفريقيا غنية بالموارد الطبيعية، مثل النفط، الغاز، الذهب والمعادن النادرة. هذه الثروات جعلت القارة محط أنظار القوى الكبرى مثل الولايات المتحدة، الصين، روسيا، والاتحاد الأوروبي، الذين يسعون للاستفادة من هذه الموارد عبر عقود استثمارية وتبادل تجاري.[1]

[1]كريسبودیالو ، موقع حبر جوان 2024(ص,ص13-19).

2 يوسف معمري ، القواسم المشتركة في الانقلابات العسكرية بالقارة السمراء ، مركز بينون للدراسات ، ص 47

3-البعد العسكري:

شهدت إفريقيا عدة تدخلات عسكرية من قبل القوى الأجنبية بذريعة مكافحة الإرهاب أو حفظ السلام، كما حدث في مالي، جمهورية إفريقيا الوسطى، والصومال. هذه التدخلات تأتي غالبًا بدعوات من الحكومات الإفريقية، لكن بعض المحللين يرون أن لها أهدافًا استراتيجية مثل السيطرة على مناطق معينة أو كبح النفوذ الإقليمي لبعض الدول.

ثانيًا: دور التدخلات الأجنبية في تفاقم الإرهاب

تلعب التدخلات الخارجية والأجنبية دورًا في زيادة معدلات الإرهاب في القارة الإفريقية، وهذا التدخل يؤدي إلى:

1-زعزعة الاستقرار السياسي وتعزيز الانقسامات الداخلية:

أدّى التدخل الخارجي في بعض الحالات إلى زعزعة الاستقرار السياسي للدول الإفريقية، خاصةً عندما يرتبط بفرض نماذج سياسية لا تتناسب مع البيئة المحلية. مثل هذه التدخلات يمكن أن تؤدي إلى تفاقم

الصراعات العرقية والطائفية، مما يوفر بيئة ملائمة لنشوء جماعات إرهابية تتبنى العنف والتطرف كوسيلة للتعبير عن رفضها لهذه الأوضاع. كما يُساهم دعم القوى الأجنبية لبعض الفصائل أو الجماعات

في تعزيز الانقسامات الداخلية، مما يوفر بيئة خصبة لنمو الحركات الإرهابية. ففي دول مثل مالي، أدى الدعم الخارجي لأطراف على حساب أخرى إلى إذكاء النزاعات وفتح المجال لنشاط الجماعات المسلحة مثل "القاعدة" و"داعش"

2-استغلال الجماعات الإرهابية للتوترات الإقليمية:

تعتمد الجماعات الإرهابية مثل "بوكو حرام" و"القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي" على التوترات الناجمة عن التدخلات الأجنبية لتبرير وجودها. تدعي هذه الجماعات أنها تدافع عن هوية القارة وحقوق المسلمين والمجتمعات المهمشة، مما يكسبها بعض الدعم الشعبي.

3-استخدام الإرهاب كورقة ضغط وضعف السيادة المحلية:[1]

تستخدم بعض القوى الأجنبية التدخلات العسكرية لمحاربة الإرهاب كذريعة لتحقيق مصالح سياسية واقتصادية. هذه السياسات قد تُثير استياء المجتمعات المحلية التي تشعر أن التدخلات الأجنبية تهدف أكثر إلى تعزيز السيطرة على الموارد الاستراتيجية أكثر من حلّ مشكلة الإرهاب بحد ذاتها. غالبًا ما تؤدي التدخلات الأجنبية إلى تآكل السيادة الوطنية، حيث تعتمد الحكومات الإفريقية على القوى الأجنبية لتحقيق الأمن، مما يفقدها ثقة شعوبها ويُتيح فرصًا للجماعات الإرهابية لتجنيد الأفراد المتضررين من السياسات الأمنية الأجنبية.

ثالثًا: دوافع تأجيج الصراع[2]

هناك الكثير من التدخلات الأجنبية في شؤون إفريقيا، وقد كان هذا التدخل الأجنبي سببًا في تأجيج الصراعات وعدم الاستقرار في عدد من البلدان الإفريقية. ويلعب التنافس بين القوى الدولية، ممثلة في روسيا، الولايات المتحدة، وفرنسا، دورًا في تأجيج الصراع في القارة الإفريقية، وأن هذا التنافس، خاصةً بين الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا، له تأثير على تزايد وتيرة الصراع في الغرب الإفريقي؛ حيث يدفع هذا الصراع والدعم الخارجي القوى السياسية داخل الدول الإفريقية للمطالبة بحقوق تاريخية، معتمدين على هذه التدخلات الخارجية التي تدعم قوى المعارضة، في الوقت الذي تستغله الجماعات الإرهابية في محاولة لفرض سيطرتها.

وأن الأوضاع في القارة دائمًا متوترة، لكنها تتصاعد بين الحين والآخر. وكذلك، هناك عوامل أخرى تُسهم في تأجيج الصراع، من بينها الجماعات المتطرفة والحركات الوطنية العرقية، وأن ما يحدث حاليًا من تصاعد لوتيرة الأحداث في عدد من دول القارة الإفريقية مرتبط بشكلٍ ما بحالة الفوضى السياسية التي يشهدها النظام العالمي في أعقاب الأزمة الروسية – الأوكرانية.

من بين هذه الأسباب أيضًا:

-صعوبة التداول السلمي للسلطة في دول المنطقة، ومن بينها مالي.

[1] المرجع نفسه, نفس الصفحة.

1 المرجع نفسه ، نفس الصفحة

–الانقلابات العسكرية، حيث شهدت 45 دولة إفريقية من أصل 54 محاولة انقلاب عسكري واحدة على الأقل.

–يتصدر السودان القارة بـ 17 محاولة انقلاب، نجح منها عدد كبير.

من أغسطس 2020 حتى أغسطس 2023، شهدت إفريقيا 18 محاولة انقلاب عسكري، نجح منها 9، من بينهم 4 انقلابات في دولتين فقط:

مالي (أغسطس 2020 ومايو 2021)، بوركينا فاسو (يناير 2022 وسبتمبر 2022)

كما غضب كثير من الجماعات من عدم قدرتها على الوصول للحكم، إضافةً إلى انسحاب فرنسا من مالي الذي لم تعوضه قوات "فاغنر" الروسية. ويصف مراقبون الصراع الدائر بين القوى الدولية على إفريقيا بأنه "حرب باردة جديدة"، يحاول كل طرف فيها تقديم نفسه بشكل أو باستراتيجية جديدة، أملًا في كسب مزيد من النفوذ في القارة.

المطلب الثاني: واقع الوضع اللامستقر في إفريقيا في ظل التدخل الأجنبي

تلعب التدخلات الخارجية والأجنبية دورًا في زيادة معدلات الإرهاب في القارة الإفريقية، وهذا التدخل يؤدي إلى:[1]

أبرز التدخلات الأجنبية وتأثيرها على انتشار الإرهاب في إفريقيا:

– الصومال:

تُعتبر الصومال مثالًا واضحًا على تأثير التدخلات الأجنبية على الإرهاب. منذ التدخل الأمريكي في أوائل التسعينيات وحتى التدخلات اللاحقة من قبل الاتحاد الإفريقي وبلدان أخرى، لم تنجح الجهود في تحقيق استقرار طويل الأمد، وبدلًا من ذلك، أسهمت هذه التدخلات في نمو حركة "الشباب المجاهدين"، التي تُعد من أخطر الجماعات الإرهابية في المنطقة.

[1] – امال عقون ، دراسة مقارنة بين اقلابي النيجر و الغابون العسكريين , دراسة مكملة لنيل شهادة ماستر للعلوم السياسية جامعة خنشلة 2023–2024 (ص,ص32–40)

– مالي ومنطقة الساحل:

أدت التدخلات الفرنسية في مالي عام 2013 إلى ردع بعض الجماعات المسلحة مؤقتًا، لكنها لم تتمكن من القضاء على جذور المشكلة، وعادت الجماعات الإرهابية لاحقًا بشكل أقوى.

واستفادت من تدهور الأوضاع الاقتصادية وضعف الحكومات المحلية في دول الساحل لتُمدد نفوذها. إلا أن الماليين اتهموا القوات الفرنسية بتقسيم بلادهم وارتكاب جرائم قتل ونهب، منها جريمة قصف عرس "بونتي" الشهير الذي راح ضحيته عدد من المدنيين، ومذبحة "غوسي" التي اكتُشفت بعد انسحاب فرنسا من قاعدة غوسي العسكرية.

– ليبيا:

أدى التدخل العسكري لحلف شمال الأطلسي (الناتو) في ليبيا عام 2011 إلى إسقاط نظام القذافي، وفتح المجال لانتشار الجماعات الإرهابية، التي استغلت الفوضى لفرض سيطرتها على مناطق واسعة، ونقل الأسلحة والمقاتلين إلى دول الجوار مثل مالي والنيجر.

فمازالت رؤوس الأموال الفرنسية من أهم الاستثمارات الأجنبية في كثير من الدول الفرنكوفونية، ونخص بالذكر كوت ديفوار والجابون، ونذكر أيضًا اشتراك الخبرة والتكنولوجيا والأموال الفرنسية في إقامة مشروعين ذوي أهمية اقتصادية حيوية بالنسبة للسنغال وموريتانيا، وهما مشروع استصلاح أراضي نهر السنغال في الجزء الأسفل منه والمشترك بين السنغال وموريتانيا ومالي، ومشروع استخراج الحديد في موريتانيا. وكان هذا الإنجاز ثمرة سياسة التعاون الاقتصادي الثلاثي بين فرنسا والدول العربية والدول الإفريقية في الثمانينات، وتعتمد فرنسا في مجال تنمية هذه الاستثمارات على خبرتها القديمة بالسوق الإفريقية وباحتياجاتها وأذواقها.

المبحث الثالث: النظريات والاتجاهات المفسرة للانقلابات العسكرية في افريقيا

المطلب الأول:أنواع الانقلابات والعوامل المؤثرة في حدوثها

منذ تأسيس الجمهوريات الإفريقية، واستقلالها عن المستعمرات الأوروبية في خمسينيات القرن الماضي، شهدت أكثر من 200 انقلاب، نجح ما يقارب نصفها وفشل الباقي. ولسنوات، ظل معدل الانقلابات في إفريقيا أربعة على الأقل كل عام.[1]

وانخفض عام 2019 ليقتصر على محاولتين فقط، ثم ارتفع العدد إلى 6 انقلابات في 2021

ورغم اختلاف أنواع الانقلابات التي تعرضت لها القارة، إلا أنها تتفق في مجموعة من العوامل المؤثرة في حدوثها، خاصة مع غناها بالموارد الطبيعية الضخمة التي تحتاجها الصناعات الثقيلة في أوروبا، والصين، والولايات المتحدة، وآسيا، مع أنها لا تمنح أبناءها هامشًا من هذه الثروات، ولا تتركهم ينعمون بأي نوع من الاستقرار الأمني أو السياسي أو الاقتصادي.أكثر من 55% من الأفارقة تحت خط الفقر.

أولاً: أنواع الانقلابات

تختلف الانقلابات في مدى عنفها وسلمتها، وفي مدى سريتها وعلنيتها، وعلاقتها بالسلطة والقيادة العليا في الدولة، وقربها من رأس الدولة واحتوائها على مدنيين، ومدى معارضتها أو مساندتها من المجتمع المدني الإقليمي والدولي.

يمكن تصنيف الانقلابات حسب مستوياتها إلى داخلي وخارجي:

انقلاب داخلي:يكون من داخل المؤسسة أو النظام، ما يعرف بانقلاب القصر (كحرس الرئيس أو الملك) التي يفترض فيها الوقاية منها، فهو صعب أمنها لقربه من رأس المؤسسة وسهل عسكريًا.

انقلاب خارجي: يكون من خارج النظام أو المؤسسة. من غير المقربين من رأس الدولة، يكون سهلًا من الناحية الأمنية، وصعبًا من الناحية العسكرية.

كما يمكن تصنيفها من حيث النوع إلى انقلاب عسكري صرف وانقلاب سياسي:

[1]امال عقون ، دراسة مقارنة بين انقلابي النيجر و الغابون العسكريين في افريقيا, دراسة مكملة لنيل شهادة ماستر في جامعة خنشلة 2023-2024(ص,ص 71-79).

2 عليكفسي ، التدخلات العسكرية الفرنسية في افريقيا 2011/ 2016 دراسة حالة كوت ديفوار ، مالي و جمهورية افريقيا الوسطى ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السايسية جامعة الجزائر 3 2017 الصفحة 25

ليبتاكوغورما، الإنقلابات العسكرية وإعادة التشكل الجيوسياسي في الساحل الإفريقي. دار المستقبل للنشر.

الانقلاب العسكري الصرف: مصدره الجيش من بدايته إلى نهايته دون تدخل القوى السياسية المدنية. يبدأ بضابط واحد يتبنى فكرة الانقلاب، وتنتشر إلى زملائه المقربين، ويكون هو العقل المدبر.

الانقلاب العسكري السياسي: أساسه قوة سياسية وأيديولوجية وينفذه العسكريون. تكون نواة مشتركة عسكرية وسياسية، تبدأ من حزب أو حركة سياسية راديكالية وينفذها عسكريون.[1]

يمكننا القول إن الانقلابات السياسية أيضًا كانت غالبًا ما تفرز حكمًا يكتسب شرعية من رجال الجيش الذين عادة ما ينضمون إلى النظام الجديد فيحتلون مراتب وزارية، كما فعل الرئيس الراحل حافظ الأسد حين تولى حقيبة وزارة الدفاع إلى الإطاحة بأمين الحافظ سنة 1966 فأصبح رئيسًا بعدما كان عسكريًا.

وقد جاءت الانقلابات العسكرية والسياسية بأشكال وأعداد مختلفة من رحم الغليان الشعبي العازم وسط أحداث شكلت منعطفات تاريخية لها أثر عميق على الواقع والمستقبل. وتحول الانقلابيون فيها إلى زعماء أقاموا هيئات ومجالس عينوا أنفسهم قادة عليا، وعملوا من خلالها على تحويل مجريات الأحداث السياسية في البلاد، بعد أن منحوا أنفسهم الحق المطلق في امتلاك الرأي السديد في توجيه البلاد وتحديد مستقبلها.

كما ميز دنكوارتروستو بين الانقلابات القديمة التي لم تؤثر في حياة الناس، مثل حركة مصطفى كمال أتاتورك، انقلاب عيد الحلقاء المحتلة والقوات اليونانية الغازية، والانقلابات الحديثة التي تؤثر في المجتمع بأسره.

وتتنوع الانقلابات بارتباطها بمتغيرات، منها:

حجم السكان:كلما زاد عدد السكان، كلما زادت إمكانية عجز الدولة عن تلبية حاجياتهم، وبالتالي التذمر من العيش بسلام داخل هذه الدول ومحاولة الانقلاب عليها.

معدل زيادة السكان: كلما زاد هذا المعدل، زادت احتمالات حدوث الانقلابات.

[1] المرجع نفسه, نفس الصفحة.

التحول إلى الحياة في المدن:كلما زاد التمدن، زادت احتمالية التنمية، وبالتالي الرغبة في الانقلاب.

المركزية في الدولة:ثبت أن الدولة التي تتمركز فيها السلطات السياسية يمكن بسهولة السيطرة عليها.

نسبة الأمية في الدولة:بعد أن يصبح المجتمع أكثر تنوعًا بظهور طبقات مثقفة في المجتمع ومفكرين عصريين، تكون الطبقة المتوسطة أكثر اطلاعا على الواقع المعيش، وتسعى إلى تغيير الوضع القائم نحو الأفضل فتلجأ إلى المؤسسة العسكرية باعتبارها المؤسسة الأكثر تنظيمًا وتماسكًا بين مؤسسات المجتمع الأخرى.

السيطرة على وسائل الإعلام: السيطرة على وسائل الإعلام تسهل نشر الانقلاب في كامل الدولة وتأليب الرأي العام على النظام السائد، وبالتالي نجاح الانقلاب بزيادة فاعلية الحركة الإعلامية.

المستوى الاقتصادي:كلما ارتفع المستوى الاقتصادي، زادت احتمالية الانقلابات، والعكس صحيح، كما هو الحال في أغلب الدول الأفريقية التي تعاني من هشاشة سياسية واقتصادية.

النمو الاقتصادي:كلما زادت التنمية الاقتصادية، كلما قلت نسبة حدوث الانقلابات، والهدف الأساسي في الدول هو إنعاش الاقتصاد دليل الاستقرار.

المتغيرات العسكرية:كما قال الباحث زولتان باراني: "... المؤسسة العسكرية من أهم وأبرز الفاعلين المؤسسين في مراحل انتقال ما بعد السلطوية ..." بما فيها نسبة عدد العاملين في القوات المسلحة، التي تؤثر هذه النسبة في عملية التوازن بين المدنيين والعسكريين.

عدد قوة البوليس:كلما زاد عدد البوليس التابع للجيش، كلما زاد احتمال الانقلاب.

ميزانية الدفاع: تعكس ميزانية الدفاع مدى أهمية القوات المسلحة ومدى نفوذها في الدولة.

نسبة نفقات الدفاع إلى الاقتصاد القومي: وهي تبين أولوية المصاريف العسكرية على الموارد المدنية.

العلاقة مع قوة خارجية:إذا كان للقوة الخارجية مصالح معينة داخل الدولة والسلطات المدنية لا تستجيب لها، فإن هناك احتمالًا لدعم المؤسسة العسكرية للقيام بالانقلاب حفاظًا على مصالحها، كما كان الحال في ليبيريا وأثيوبيا بالنسبة للولايات المتحدة وغيرها، دون غض البصر عن المساعدات الخارجية

والمديونية وأهميتها في التأثير على قرار الدول وتقرير مصيرها، وأثرها الواضح على تصرفات القوات المسلحة من الناحية السياسية، لها مصلحة مباشرة في قيام الانقلاب أو عدم قيامه.[1]

حجم الجيش:تدخل الجيش في السياسة لا يأخذ نمطًا واحدًا ومحددًا، بل أنماطًا مختلفة تتفق والسياق الاجتماعي والاقتصادي الداخلي والدولي وربما الزمني أيضًا، وهذه بعض المستويات:

أ- نظم لا يتدخل فيها الجيش بصورة مباشرة: وإنما يعترض على القرارات التي لا تتفق مع أهدافه أو من أمور في الشؤون السياسية، وهو يمارس "الفيتو" على قرارات السلطة السياسية المدنية، يبقى السياسيون في مواقعهم وتستمر المؤسسات.

ب- يمارس العسكر وظيفة الحراسة في النظام: يسيطرون على السلطة فترة معينة ثم يعيدونها إلى المدنيين، بعد تصحيح النقائص والأخطاء، ويقومون بتوسيع أو حظر المشاركة السياسية بعد تسليم السلطة للمدنيين.

ج- تدخل العسكر المباشر في السلطة السياسية: إذ يقوم بتعطيل عمل المؤسسات السياسية والمدنية، ومصادرة الحريات وانتهاك حقوق الإنسان، وحل الأحزاب السياسية، وإبعاد السياسيين ومنعهم من ممارسة السياسة، مع عدم تسليمها للمدنيين مرة أخرى. يقومون بإعادة هيكلة المجتمع ويقومون بإدارة الدولة بنفسهم.

ثانيا: العوامل المؤثرة في حدوث الانقلابات العسكرية

دوافع الانقلابات العسكرية أو العوامل المؤثرة في حدوث الانقلابات يمكن أن تكون متنوعة ومعقدة، وغالبًا ما تجمع بين عوامل سياسية واقتصادية واجتماعية وشخصية. يجب الأخذ بعين الاعتبار أن الدوافع وراء الانقلابات تختلف بشكل كبير من حالة لأخرى ومن دولة لأخرى. بعض الدوافع الشائعة تشمل:

1-عدم الاستقرار السياسي: أو ما يعرف بتدني مستوى الشرعية السياسية، حيث يؤدي تراجع الأداء الوظيفي للنظام إلى تراجع شرعيته، وبالتالي خلق فترات الضعف السياسي. الانقسامات الحزبية

[1] المرجع نفسه, نفس الصفحة.

وفشل الحكومات في تحقيق الاستقرار أو إدارة البلاد بفعالية يمكن أن تخلق فراغًا يراه العسكريون فرصة للتدخل.

ويمكننا القول إن أهم سبب لعودة الانقلابات في إفريقيا هو تدهور الوضع الأمني. تتسم الانقلابات التي شهدها غرب إفريقيا، لاسيما في بلدان الساحل، بوجود قاسم مشترك، وهو غياب الأمن وتصاعد الجماعات الإرهابية العنيفة في شمال مالي. وسعت الجماعات الجهادية وجودها باتجاه المركز في السنوات الأخيرة، فيما يُسعى بمنطقة "المثلث الحدودي" الذي تتقاطع فيه حدود كل من مالي وبوركينا فاسو والنيجر. وقد تركزت الهجمات على المؤسسات الأمنية والعسكرية، ولكنها شملت أيضًا أهدافًا وأعيانًا مدنية.[1]

منذ عام 2015، واجهت بوركينا فاسو هجمات إرهابية من قبل جماعات متطرفة مثل "داعش" و"القاعدة"، أودت بحياة العديد من الضحايا وشردت أكثر من 1.5 مليون شخص. منذ ذلك الحين، تدهور الوضع الأمني بشكل حاد، ولعل ذلك يمثل مبررًا قويًا لتدخل العسكريين من أجل الإطاحة بنظام مدني عاجز.

في النسخة السابعة من منتدى داكار الدولي حول السلام والأمن في إفريقيا، الذي عقد في ديسمبر/كانون الأول 2021، أرجع رئيس النيجر محمد بازوم الوضع الفوضوي في منطقة الساحل إلى صعود الجماعات الإرهابية على خلفية الأزمة في ليبيا. ومن المرجح أن عدم قدرة الدولة على التعامل مع الجماعات الإرهابية وسوء الحكم من أبرز الأسباب التي تفسر عودة النمط الانقلابي في إفريقيا، إضافة إلى عدة عوامل أخرى منها:

2-الفساد وسوء الإدارة: إذا كانت الحكومة تعاني من الفساد المنتشر وسوء الإدارة، قد يرى الجيش أو القوى الأمنية أنفسهم كمصلحين يقومون بدور "الحامي" للمصلحة الوطنية، في ظل تمديد فترات حكم الرؤساء الأفريقيين لفترات طويلة أو استخلافها للورثة، مما أثار غضب الشعب وهيأ بيئة للانقلابات العسكرية التي تزيد الأمر تعقيدًا.

3-الأزمات الاقتصادية:الصعوبات الاقتصادية الشديدة، مثل البطالة العالية، التضخم، وانخفاض مستويات المعيشة، يمكن أن تخلق ضغطًا شعبيًا يؤدي إلى تبرير الانقلاب. توجد علاقة مترابطة بين

[1]المرجع نفسه, نفس الصفحة.

النمو الاقتصادي والتحول السياسي والرغبة في الانقلاب لتحقيق التنمية الاقتصادية والتطور الاجتماعي. فكلما تحقق النمو الاقتصادي، ساعد ذلك على التغيير السياسي. كلما تحقق الاقتصاد، زادت الرغبة في الخروج من السيطرة والدعوة للانفتاح والتنمية، وخلق طبقة مثقفة جديدة تدعو لتغيير النهج المتبع، وخلق بدائل غير حكومية للثورة والسلطة.

4-الصراعات العرقية أو الدينية: في بلدان متعددة الأعراق أو الديانات، قد تؤدي التوترات العرقية أو الدينية إلى تدخل الجيش للحفاظ على النظام أو حماية مجموعة معينة. وبقدر ما تسبب التدخل الاستعماري في إثارة النزاعات وأحيانًا الحروب بين الدول المتنافسة على حماية مصالحها، أدى ذلك إلى تحريك نزاعات أخرى وتكريسها سواء بين الجماعات الإثنية وبعضها البعض أو بين التيارات السياسية المختلفة في إطار الجماعة الإثنية نفسها.[1]

-**التهديدات الخارجية:**الإدراك بوجود تهديد خارجي يمكن أن يشجع القوات المسلحة على الاستيلاء على السلطة لتأمين البلاد. وكذا الدوافع الخارجية المؤثرة في الوحدات السياسية في الدولة والنسق الدولي ككل، مثل التداخل بين الوحدات السياسية، الثورة العلمية والتكنولوجية، تطوير وسائل الاتصال والمواصلات، العولمة، تفاعلات وعلاقات خارجية تفرض تغييرًا اقتصاديًا سياسيًا اجتماعيًا. اضطرار بعض الدول للحصول على إعانات مالية من قبل دول عظمى يفرض نوعًا من التبعية والتغيير للاستمرار في العيش بسبب الفقر والحاجة. ففي عام 1995 بلغت مديونية كل من مصر، الجزائر، والمغرب على التوالي 34.116 مليار دولار، 32.610 مليار دولار، 22.147 مليار دولار.

6-فشل النموذج الغربي: من أهم الأسباب هو فشل النموذج الغربي الذي يسعى لتطبيق مبدأ الديمقراطية على الدول الإفريقية واستغلاله لتلبية حاجياته ودفاعًا عن مصالحه، حتى لو استلزم الأمر التدخل العسكري تحت لواء الديمقراطية المشروطة، التي تعتبر صعبة التحقيق في دول المنطقة إلى يومنا هذا، لأنها ليست "وصفة" جاهزة تُطبق على الجميع. وهذا ما أدى إلى عودة الانقلابات في إفريقيا.

7-الطموحات الشخصية:غالبًا ما تكون للقادة العسكريين أو الأمنيين طموحات شخصية للسلطة والنفوذ، وقد ينظرون إلى الانقلاب كوسيلة لتحقيق هذه الأهداف.

[1] المرجع نفسه, نفس الصفحة.

8-الحفاظ على مصالح الجيش:إذا شعرت القوات المسلحة أن الحكومة القائمة تهدد مصالحها أو نفوذها، قد تتحرك للحفاظ على هذه المصالح من خلال الاستيلاء على السلطة. وقد يصل تأثيرها السياسي إلى حد حث الدول على التورط في نزاع خارجي لتشغيل الآلة العسكرية وتحقيق مكاسب من وراء ذلك.

9-اعتبار الجيش "حامي الأمة": في نهاية عام 2010، اندلعت الاحتجاجات الشعبية في بلدان الشمال الإفريقي، وانتفضت شعوب المنطقة ضد أنظمة استبدادية واقتصاد على وشك الانهيار. غير أن النخب الحاكمة تحركت في الاتجاه الخاطئ، فعوضًا عن تحقيق التنمية المستدامة في مرحلة ما بعد الاستقلال، نجدهم يرسون دعائم نظام أبوي، يقوم على شبكات الزبونية السياسية والممارسات الفاسدة. وفي مالي، على سبيل المثال، عندما سئم السكان من النظام السياسي، الذي جاء أحيانًا بتفويض شعبي، فإن تدخل الجيش لقي تجاوبًا شعبيًا عارمًا، حيث جاء تدخل الجيش استجابة للمآزق من خلال إحداث اختراق لحالة الانسداد السياسي.[1]

10-**الإصلاح الاجتماعي والأيديولوجي:** يعتبر السكان عنصرًا تكوينيًا من عناصر الدولة، فهم يعمرون إقليمها ويحرسونه وهم مصدر قوتها، أو العكس قد يصبحون أحد أعبائها في حالة وجود خلل في السياسة والاقتصاد ورغبة في التحول السياسي. في بعض الحالات، يكون ذلك عن طريق الانقلاب الذي يكون مدفوعًا برغبة في تنفيذ إصلاحات اجتماعية أو تغييرات أيديولوجية ينظر إليها على أنها ضرورية لمستقبل البلاد.

11-نمو الثقافة السياسية:يقصد بها مجموعة القيم المستقرة التي تتعلق بنظرة المواطن إلى السلطة. فهي تؤثر في المواطن وتتأثر به. عند زيادة مستوى التعليم والاتصال بالعولمة، يؤدي ذلك إلى خلق نوع من الوعي السياسي والدعوة لتغيير النظام السياسي وإدراك الناس لحقوقهم السياسية. لا يتحقق التغيير دون وجود ثقافة سياسية أو وعي سياسي. حيث أن غياب الثقافة الديمقراطية في المجتمع يدفع الأفراد إلى عدم المساهمة الواعية في عملية التغيير السياسي.

12-العامل الديني: يرى كل من ماكس فيبر، ماركس، ودوركايم، وغيرهم أن الدين معيق لتحركات الأفراد، ويبدد رغبتهم في التغيير، ويحول دون مواجهتهم لمشاكل الواقع من أجل تغييرها. ويرون أن

[1] المرجع نفسه, نفس الصفحة.

الطبقات الفقيرة هي الأكثر تمسكًا بمبادئ الدين، وهي تشكل قدرًا كبيرًا في المجتمع ويمكنها التأثير في الحياة الاجتماعية. غير أن النظرة تغيرت، وهو ما نلاحظه في وقتنا الحالي أن أزمة الهوية الدينية، بمعنى التشرذم الثقافي، تتصدر أغلب الحروب والانقلابات كما هو الحال في قضية فلسطين الشقيقة.[1]

ومن أهم ما يعين على نجاح الانقلاب عسكريًا وسياسيًا تجنب إراقة الدماء بين أفراد الشعب الواحد مهما كانت الاختلافات والدوافع، حيث يضعف ذلك من تأييد الشعب للانقلاب والالتفاف حول العسكريين وتأييدهم.

يمكننا استنتاج مجموعة من العوامل المشتركة في دول الانقلابات من خلال الواقع السياسي للبلدان التي شهدت الانقلابات واتصافها بسمات مشتركة لافتة من أهمها:

الهشاشة الكبيرة:يعد المؤشر الذي يصدره سنويًا صندوق السلام ومجلة فورين بوليسي الأمريكية من أهم المراجع حول تصنيف الدول الهشة بالاعتماد على مؤشرات سياسية مثل حقوق الإنسان وسيادة الدولة، واقتصادية كالتدهور الاقتصادي والفقر، واجتماعية كالضغوط الديمغرافية. ومراجعة هذا التصنيف خلال السنوات الخمس الماضية تكشف أن الدول الإفريقية التي شهدت انقلابات مؤخرًا تتدرج جميعها تحت خطر الهشاشة بتدرجاته المختلفة. وبينما تستقر كل من السودان وتشاد ضمن الدول الأكثر عرضة للهشاشة، يُلاحظ ميل المؤشر في البقية نحو التراجع التدريجي في المجمل وإن شهدت تقدمًا ضئيلا في بعض السنوات.

أزمات ناتجة عن فشل سياسي:عودة الجيوش لتصدر المشهد في إفريقيا جنوب الصحراء تؤشر إلى "فشل مؤكد للحكومات المنتخبة ديمقراطيًا"، مما أدى إلى مجموعة من الأزمات السياسية التي كشفت صعوبة الانتقال السياسي وهشاشة التقدم الديمقراطي الذي أُحرز في التسعينات وما بعدها. على سبيل المثال، سبق الانقلاب الأول في مالي في 18 أغسطس 2020 احتجاجات شعبية متصاعدة لأكثر من شهرين على حكم الرئيس أبو بكر كيتا، وبعد أن قضى الرئيس عمر ألفا كوندي فترتين رئاسيتين في غينيا، ضغط لتعديل الدستور لتمرير التمديد لفترة ثالثة عبر استفتاء، قام خلاله بقمع خصومه بقسوة، وتم اعتقال وسجن أكثر من 400 شخص في أعقاب الانتخابات الرئاسية، وتوفي العديد منهم في الحجز.[2]

[1] المرجع نفسه, نفس الصفحة.

[2] المرجعنفسه, نفس الصفحة.

لقد سعت فرنسا الى تثبيت نفوذها في منطقة الساحل الافريقي من خلال إقامة القواعد العسكرية او ابرام اتفاقيات ثنائية.

المطلب الثاني:اهم النظريات المفسرة لظاهرة الانقلابات العسكرية

أولاً: نظرية التطور المؤقت في المجتمعات النامية

يرى أصحاب هذا التفسير أن معظم الدول حديثة الاستقلال معرضة للانقلابات، وأنه متى حصلت الدولة على استقلالها، وتسلمت السلطة فيها إدارة مدنية، فإن هذا يعتبر مرحلة انتقالية تنتهي بحدوث الانقلاب العسكري، لأن المدنيين عادة يفشلون في إرضاء حاجات المجتمع، مما يدفع العسكريين للتدخل المباشر. وقد حدد بعض الكتاب فترة الانتقال من الحكم المدني إلى العسكري بخمس سنوات. وفي الواقع، أن لهذه الفكرة شيئاً من الصحة فيما عدا الخمس سنوات هذه، فصراع القوى في مرحلة الانتقال أو التطور من القديم إلى الجديد يخلق نوعاً من الفراغ السياسي والاقتصادي، الذي لا تستطيع الوسائل السياسية التقليدية – وهي في إفريقيا الحكومات البرلمانية التي تلت فترة الاستعمار – مواجهته. وعدم القدرة هذه من جانب السياسيين تخلق حالة من عدم التوازن تشجع العسكريين على التدخل المبدئي لحفظ حقوقهم، ثم يتسع نطاق هذا التدخل وينتهي بالانقلاب العسكري.[1]

وتفسر النظرية أسباب فشل المدنيين في الإدارة والسيطرة، وبالتالي تدخل العسكريين، بأنه غالباً ما يكون هناك تفاوت وخلاف بين البيروقراطيين وصانعي القرار في الدول النامية، يؤدي إلى سوء الإدارة وتخلخل الجهاز الحكومي، مما يغري قادة القوات المسلحة، وهم من ذوي الخبرات الفنية والإدارية، على التدخل.

وفي العديد من الحالات، وجدت القوات المسلحة نفسها قادرة على أن تلعب دوراً على قدم المساواة مع السلطات العليا في الدولة، إن لم يكن أكثر كفاءة، وخاصة أن تركيب الدول الإفريقية بعد استقلالها

---

2 دياك حورية ، الانقلابات العسكرية في الساحل الافريقي و دورها في انحصار للنفوذ الفرنسي . مجلة الفكر القانوني السياسي المجلد التاسع العدد الأول 2025، ص ص 839 855

[1]سلوى محمد لبيب ، ظاهرة الإنقلابات العسكرية بين النظرية و التطبيق(مجلة الدراسات الإفريقية ، مجلد 4 العدد 4 1975(صص 214 226)

2 سندس نيسيلةسعيدي ،تاثير الانقلابات العسكرية على التنمية المستدامة في افريقيا ، قسنطينة 3 جوان 2024 ، ص 7 .

كان تركيباً ضعيفاً لا تناسق فيه بين السلطة التشريعية والتنفيذية. كذلك، فإن المدنيين من الساسة اتجهوا إلى تحقيق مصالح قبلية وشخصية، زادت من عجزهم عن مواجهة المشاكل التي أورثها لهم الاستعمار، وفشلوا في تكوين قاعدة جماهيرية تساعدهم وتؤيد سياستهم، إلا في حالات استثنائية مثل زامبيا وتنزانيا والسنغال، حيث تمكنت السلطة المدنية في هذه الدول من خلق قاعدة شعبية قللت من احتمالات تدخل العسكريين في الشؤون السياسية المدنية.[1]

أما في الدول الأخرى، فقد تدخل العسكريون، ولعل هذا ليس بمستغرب في الدول الإفريقية، حيث كانت شعبية العسكريين وتنظيمهم من العوامل التي تلعب دوراً خطيراً في تكوين المجتمعات الإفريقية، إلى أن أدى الاستعمار إلى تفكيك هذه الروح، وحول كافة القوات المسلحة إلى قوات ذات وظائف بوليسية بحتة، انتهى دورها في الدفاع عن كيان الدولة خارجياً وداخلياً.

ونظرية التطور في المجتمعات النامية تبدو منطقية للوهلة الأولى، إلا أنها مضللة، حيث يغلب فيها التعميم بحيث يمكن إرجاع معظم الظواهر السياسية لها، مثل ظاهرة الحزب الواحد، وفشل الأنظمة البرلمانية، والثورات المضادة. وتحت نطاق هذا التفسير يمكن إدراج كثير من العوامل التي لا يمكن إنكار أن لها تأثيراً ودخلاً كبيراً في إمكانية حدوث الانقلاب، والبعض الآخر يمكن استبعاده، خاصة إذا طُبق على إفريقيا.

ثانياً: نظرية الميراث الاستعماري

اتجه بعض الكتاب عند تفسيرهم لظاهرة الانقلابات العسكرية في إفريقيا إلى وضع الخلفية الاستعمارية كعامل فعال وسبب رئيسي في هذه الظاهرة. وأكد هؤلاء المحللون أن العسكريين في إفريقيا ليسوا مؤهلين، بحكم حداثتهم، لتحمل التضحية التي تفرضها عليهم التقاليد الإنجليزية أو الفرنسية، والتي تقضي بعدم التدخل في الشؤون السياسية من جانب العسكريين. ولكن بعد الاستقلال، وانتقال السلطة إلى الأفارقة، وجد العسكريون أن الفرصة سانحة لتحسين أحوالهم، سواء من الناحية الاقتصادية أو من ناحية الأوضاع الاجتماعية. خاصة وأن الأنظمة التي تلت الاستقلال كانت ضعيفة بحكم تكوينها، ولن تؤدي إلى تحقيق مطالبهم، كذلك لا يملك المدنيون القوة والخبرة لترويض والسيطرة على العسكريين، خاصة وأن هؤلاء المدنيين يعتمدون على العسكريين للحفاظ على الوضع القائم في كثير من الأحيان. وعندما يلجأ

[1] بوحنيةقوي ، الظاهرة الإنقلابية في افريقيا السياقات،التفسيرات مركز الجزيرة للدراسات 2022

المدنيون إلى العسكريين لخدمة أغراضهم السياسية، ينتهي الأمر بسيطرة العسكريين على السلطة، كما حدث في نيجيريا بعد استعانة السلطات الفيدرالية بالجيش، وانتهى الأمر باستيلائه على السلطة في الدولة.[1]

واتجه المحللون السياسيون إلى التفرقة بين النظم السياسية الموروثة من فرنسا والنظم الموروثة من بريطانيا، من حيث قابلية كل منهما لحدوث الانقلابات العسكرية. فهم يرون أن الاستعمار البريطاني يهيئ بناء الدولة أسرع من النظام الفرنسي. كما أن التقاليد العسكرية نفسها تؤثر على مدى تدخل العسكريين في الحياة السياسية، فالفرنسيون يستمرون في دفع المرتبات والمهابة الكاملة للقوات العسكرية حتى بعد الاستقلال، كما أنهم يفرضون نظام التجنيد الإجباري، أما الإنجليز فيعتمدون على نظام التطوع، وتنتهي صلة المجند بالجيش بنهاية مدة خدمته. وهذا يؤدي إلى أن الدول التي كانت خاضعة لفرنسا تكون أكثر قابلية لحدوث الاضطرابات التي تؤدي إلى الانقلابات العسكرية، للأثر الذي يتركه نظام التجنيد في داخل المجتمعات الإفريقية.

وقد أثبتت التطبيقات العملية خطأ هذا الغرض، ففي نهاية عام 1969 نجد أن خمس دول من أصل أربع عشرة دولة كانت خاضعة لبريطانيا، قد قامت بها انقلابات ناجحة، بالمقارنة مع ست دول من خمس عشرة دولة كانت لفرنسا، وقامت بها انقلابات ناجحة أيضاً. أي أنه من الصعب الربط بطريقة مطلقة بين الميراث الاستعماري وقابلية الدولة للتعرض للانقلاب العسكري.[2]

وكحل لهذا، حاولت بعض الدول تأجيل عملية الأفرقة في داخل الجيش، ولكنها فشلت في تحقيق ذلك، بل كاد يؤدي إلى حدوث تذمر في داخل جيوشها، كما حدث في تنزانيا عندما أعلن نيريري أن أفرقة الجيش لن تتم إلا في عام 1971م، ولكنه اضطر إلى الرجوع عن رأيه بعد ثورة الجيش في عام 1964

وهناك عامل موروث من الاستعمار، وله أثر في تدخل العسكريين في الشؤون السياسية في معظم الدول الإفريقية، فنجد أن المدنيين كانوا يقودون حركة الكفاح ضد الاستعمار، وورثوا السلطة السياسية فيما بعد، في حين أن الجيش، بحكم تكوينه، كان يقود الحركة ضد الوطنيين ويخضع مباشرة للسلطة الاستعمارية. وهنا نشأ نوع من العداء بين الوطنيين التقليديين المدنيين وبين العسكريين، وقد ظهر ذلك

[1] المرجع نفسه, نفس الصفحة.

[2] المرجع نفسه, نفس الصفحة.

بوضوح في حالة المستعمرات الفرنسية، حيث تشبع العسكريون الأفارقة بالتقاليد الفرنسية لأنهم مثلوا جزءاً من الجيش الفرنسي العامل، مما أثر على شعورهم نحو التركيبات الإفريقية الجديدة بعد الاستقلال

وفي الفترة التالية للاستقلال، كانت فرنسا تساعد بقواتها على بقاء النظم المدنية، كما حدث في السنغال في عام 1962، عندما حاول محمد ضيا (Mohamedu Dia) رئيس الوزراء إحداث انقلاب ضد الرئيس سنغور. وكذلك الحال في الغابون، حيث كان لوجود الفرنسيين أثر كبير على استمرار وجود الرئيس ميبا، وأيضاً بالنسبة للرئيس هوفيه بوانيي في ساحل العاج، فطالما كان هناك وجود فرنسي، كان من الصعب حدوث انقلابات عسكرية، لكن بعد خروج الفرنسيين بدأ النفوذ واضحاً بين المدنيين والعسكريين.

ونقطة أخيرة بالنسبة للميراث الاستعماري، فمن المعروف أن التكوينات القبلية في الجيوش الإفريقية ميراث عن الاستعمار، فنجد أن القبائل الآتية تمثلت في الجيوش الإفريقية كالآتي: في كينيا نجد الـKamba، وفي نيجيريا الـTiv، وفي زائيرBa-Ngwalua و Baluba، وفي غانا الـEweوالـGie، ونيجيريا كانت من الـTboوالـ .Yorubaوكان الاختيار يقع حسب مصلحة القوى الاستعمارية، فكانت تفضل اختيار الأغلبية من العناصر الأقل تقدماً، وأما الضباط، فهم العناصر الأكثر تقدماً وهكذا.

ولكن الانقسام القبلي لم يكن سبباً في حدوث الانقلابات، وإنما الاهتمام بالتقسيمات القبلية عادة ما يظهر إلى السطح بعد حدوث الانقلاب الفعلي، كوسيلة للحصول على التأييد والحماية من الحركات المضادة، أي أن الانقلاب الناجح يؤدي إلى ظهور الخلافات القبلية، ولا تؤدي الخلافات القبلية إلى حدوث الانقلاب.

ثالثاً: نظرية العدوى:

يرى أصحاب هذا الرأي أن حدوث انقلاب في دولة أو في منطقة يشجع باقي الدول المجاورة على القيام بالانقلاب، ويعتمد أصحاب هذا الرأي على أن الانقلابات عادة ما تكون على شكل موجات. وهناك موجتان من الانقلابات العسكرية: الأولى بدأت في ديسمبر 1962م واستمرت شهراً، والثانية في نوفمبر 1965م واستمرت حتى فبراير 1966م.

والموجة الأولى كانت بين الضباط التابعين لفرنسا، والذين شعروا بأنهم يشاركون فعلاً في حكم البلاد، خاصة وأنه بعد خروج الفرنسيين سُرِّحت أعداد كبيرة من الجنود، ورفضت الدول الإفريقية الحديثة

الاستقلال ضم هؤلاء القوات إلى جيوشها، كما حدث في توغو، إذ كان حجم الجيش سوف يتضاعف أربع مرات. وقد حدث الانقلاب الأول في توغو، وجاء بحكومة مدنية، ثم تلاه انقلاب آخر أعطى الجيش السلطة المطلقة لمدة أربع سنوات.[1]

أما في الموجة الثانية، فإن ضباط كل من داهومي وفولتا العليا وإفريقيا الوسطى كانوا يخدمون جنباً إلى جنب في الهند الصينية، مما ساعد على حدوث عملية العدوى. وليس معنى ذلك حدوث تدبير مسبق من هؤلاء الضباط، وإنما هو تشابه في الظروف وفي الخلفية الاجتماعية.

ومما يُكمل هذه النظرية فكرة الربط الجغرافي، ففي إفريقيا جنوب الصحراء هناك منطقتان معرضتان للانقلابات العسكرية: المنطقة الأولى هي المنطقة الغربية، وهي مكونة من توغو وداهومي وغانا ونيجيريا وفولتا العليا ومالي، ومنطقة متوسطة أو حزام متوسط في إفريقيا الوسطى والسودان وزائير وبوروندي والكونغو وأوغندا، وقد انضمت أيضاً فولتا والصومال وسيراليون. وقد تعرضت المنطقتان السابقتان لموجات متوالية من الانقلابات.

وفي الواقع، هذه النظرية لها جانب من الصحة، ولكنها لا تشرح كل شيء، ولا تكفي لتفسير حدوث الانقلابات العسكرية، وكذلك لا تشير إلى التنبؤ بحدوث موجة جديدة من الانقلابات أو متى ستبدأ هذه الموجة.

رابعاً: نظرية التفسير الإحصائي:

الاتجاه الغالب الآن هو محاولة التحليل الإحصائي، والخروج بنظريات تشرح الظاهرة في الماضي، وتساعد على التنبؤ بحدوثها في المستقبل عن طريق استخدام الأرقام. وقد تزعم هذا الاتجاه المحللون الأمريكيون، وهم يحاولون الربط بين المجتمع والسياسة والقوات المسلحة، ويتم ذلك عن طريق التركيز على مطالب اجتماعية معينة، ومدى قدرة السلطات في الحكومة المدنية على تحقيق هذه المطالب. وفي حالة فشل المدنيين، يحدث التدخل من جانب العسكريين. وتقاس قدرة الحكومة في الاستجابة إلى هذه المطالب بتقدير عدة بنود، منها مستوى التقدم الاقتصادي، والقدرة على جمع المعلومات، وتقدم التعليم، وزيادة معدلات النمو، وغيرها.[2]

[1] المرجع نفسه, نفس الصفحة.

[2] المرجع نفسه, نفس الصفحة.

وعادة ما يُلاحظ أن زيادة الطلب في الدول النامية لا يتناسب مع قدرة الحكومات على الاستجابة لها، لقصور القدرة الاقتصادية في داخل المجتمع، وتكون هذه هي البداية لتدخل العسكريين. وقد ثبت من الإحصائيات أن هناك تناسباً بين حدوث اضطرابات من المدنيين وبين حدوث التدخل العسكري.

والصعوبات التي تواجه النظرية الإحصائية تتمثل في نوعية القياسات وإمكانية إخضاعها للإحصاء. وأول صعوبة تواجه الدارس هي تعريف التدخل العسكري، وقد حاول بوتنام (Putnam) التغلب على هذه الصعوبة، فقسم أنواع التدخل إلى أربعة أقسام، وأعطى كل منها درجة معينة:

– في حالة الدول التي لا يلعب فيها العسكريون أي دور سوى الدفاع الخارجي تُعطى درجة صفر

–في حالة الدول التي يتدخل فيها العسكريون تدخلاً معقولاً في الشؤون المدنية تُعطى درجة واحدة

–أما الدول التي يتم فيها التوافق بين العسكريين والمدنيين بحيث تُوزع بينهم الاختصاصات في الشؤون السياسية فقد أعطاها درجتين.

–والدول التي للعسكريين فيها النفوذ الأكبر ثلاث درجات.

ومن الواضح أن هذا الترتيب يخضع لكثير من الجدل والنقاش الذي يكاد يفقد معناه. وفي حالة قياس النمو الاجتماعي، يُلجأ إلى تقييم مدى انتشار وسائل الإعلام ومدى انتشار التعليم. فإذا ازدادت نسبة النمو الاجتماعي، قلت احتمالات التدخل العسكري، والعكس صحيح. أما في قياس النمو الاقتصادي، فيُحسب على أساس دخل الفرد، وكلما زاد دخل الفرد، قلت فرص التدخل العسكري. ولكن هذه العوامل ليست كل شيء، فهناك أيضاً قياس مدى النمو السياسي، وقد دارت حول إمكانية قياس هذا العامل مناقشات طويلة. فهو يُقاس عن طريق الأحزاب وأهميتها، وصحة الانتخابات، ومدى مشاركة الشعب فيها، وكلها عوامل من الصعب إخضاعها للقياس الفعلي.[1]

وقد قدم الإحصائيون فروضاً لا يُستهان بها، وإن لم يتوصلوا بعد إلى إيجاد نظرية متكاملة تُعلل الانقلابات. والخطورة في النظرية الإحصائية هي إعطاء صحة لنظرية قد تكون قائمة على فروض غير صحيحة، بسبب صعوبة، أو عدم توافر، أو عدم صحة الإحصائيات في الدول النامية.

المطلب الثالث: تداعيات الانقلابات العسكرية في إفريقيا

[1] المرجع نفسه, نفس الصفحة.

لقد ترتب عن الانقلابات العسكرية التي شهدتها كثير من الدول الإفريقية عدة تداعيات في كثير من المجالات الحيوية، والتي لها صلة بالوضعية الأمنية في إفريقيا، وفيما يلي سنذكر طرفًا من تلك التداعيات سواء على الدولة الواحدة أو على دول الجوار بصفة عامة، ثم سنتحدث عقب ذلك عن تأثر مدى الدول الإفريقية في مجموعها بتلك التداعيات الخطيرة.[1]

1-التداعيات الأمنية:

لقد عرفت أغلب الدول الإفريقية التي شهدت انقلابات عسكرية تدهورًا أمنيًا خطيرًا أدى إلى زعزعة الاستقرار الأمني والسياسي بتلك الدول، إذ قد استغلت الجماعات الإرهابية هذا الوضع لتنفيذ العديد من المخططات الإرهابية والإجرامية بدعم من الخارج، وهذا لتوسيع بؤر التوتر في الدول التي شهدت انقلابات عسكرية بهدف التدخل العسكري في تلك المنطقة، وهذا بحجّة فض النزاعات المسلحة وبطبيعة الحال تمهيدًا لاستغلال ثروات البلدان التي تشهد عدم استقرار أمني. والأمثلة على ذلك كثيرة جدًا، ولكن أبرز الدول الإفريقية التي شهدت انزلاقات أمنية خطيرة بسبب الانقلابات العسكرية المتكررة هي كل من مالي ونيجيريا وتشاد وغينيا بيساو وغيرها من الدول الأخرى. هذا وقد شهدت تلك الدول الآنفة الذكر نشاطًا ملحوظًا في الجريمة المنظمة والتهريب، مما جعل المنطقة ترزح تحت وطأة الجماعات المسلحة التي تنشط في الخفاء وتستغل تردي الأوضاع الأمنية في المنطقة لصالحها، وقد تكبدت تلك الدول وحتى الدول المجاورة لها العديد من الخسائر التي بلغت في بعض الأحيان أرقامًا مخيفة، والتي أربكت الدول الإفريقية قاطبة.

ومن ضمن التداعيات الأمنية الأكثر خطورة للانقلابات العسكرية في إفريقيا هي إضعاف قوة الجيش النظامي بسبب الانقسامات السياسية التي تظهر بعد كل عملية انقلاب عسكري، فقد تبين من خلال الواقع أنه عقب كل انقلاب عسكري يصبح الجيش النظامي عرضة للانقسام والتشردم، وهو ما يفضي إلى فقدان قوته وهيبته، وهذا الأمر يجعل الأمن القومي للدول الإفريقية مُعرّضًا لكافة التهديدات الأمنية وأنشطة الجماعات الإرهابية نتيجة الصراع على السلطة من جهة، وبسبب تركيز الجيش على

[1] رضا كشان ، ظاهرة الانقلابات العسكرية في افريقيا:الأسباب و التداعيات مجلة الفكر القانوني و السياسي المجلد الثامن العدد و الأول2024(ص،ص،111،125)

2 عميرة عائد ، الانقلابات في افريقيا: أي دور لأمريكا ؟، نون بوست ، اوت 2023 ، ص 13

إعادة توازنه وقوته بدل تركيزه على ترصد ومتابعة جميع التهديدات الأمنية المتأتية من الداخل أو الخارج من جهة أخرى. والأمثلة على ذلك كثيرة جدًا، وما حصل في السودان والنيجر وتشاد والسودان ونيجيريا توضح صحة هذا القول، كما يؤكد أن ما يترتب عن أضرار ومخاطر الانقلابات العسكرية، خاصة في الشق الأمني، قد يعرض الأمن الإقليمي لمزيد من المتاعب والخسائر العسكرية التي هي في غنى عنها.

2-التداعيات السياسية:[1]

أفضت غالبية الانقلابات العسكرية التي عرفتها بعض الدول الإفريقية، وخاصة في الفترة الأخيرة التي زادت فيها حدّة الانقلابات العسكرية، حيث تمخض عن تلك الانقلابات العسكرية حالات عديدة من الفوضى وعدم الاستقرار السياسي بين مختلف الطوائف السياسية، فضلاً عن صعوبة حل الصراعات السياسية بالطرق السلمية والدبلوماسية. كما ترتب عن تلك الانقلابات احتقان سياسي بسبب تصاعد حدة الخلافات بين الجماعات العسكرية ورجال السياسة بخصوص الحلول الأنسب التي يمكنها أن تعيد الأمور السياسية إلى مجراها الطبيعي، وبخاصة مسألة الانتخابات الرئاسية واختيار الوقت الملائم لها، مع العلم أن كثيرًا من القوى السياسية طالبت عقب الانقلابات العسكرية في مختلف الدول الإفريقية بمرحلة انتقالية لتهيئة الظروف السياسية والقانونية التي تسمح بطي الخلافات السياسية بين مختلف الفرقاء السياسيين. ومن الجدير بالذكر كذلك أنّ الانقلابات العسكرية التي عرفتها العديد من الدول الإفريقية كان لها انعكاسات سلبية بخصوص ضعف وتراجع ثقة المواطنين بأنظمتهم السياسية، مما أدى إلى عزوف كثير من المواطنين عن ممارسة كثير من الأنشطة السياسية، الأمر الذي ترك فراغًا سياسيًا رهيبًا استغلته كثير من الدول لتحقيق مصالحها من خلال إسناد كثير من الوظائف السامية لغير أهلها، وهو ما كرّس الفساد السياسي أكثر فأكثر. كما أفضى إلى ضعف كثير من المؤسسات السياسية بسبب الصراعات الضيقة التي دارت بين الجيش والمسؤولين السياسيين.

3-التداعيات الاقتصادية:

لقد شهدت الدول الإفريقية التي عصفت بها الانقلابات العسكرية عدة أزمات اقتصادية خطيرة، حيث لم يعد في إمكان تلك البلدان تلبية احتياجات المواطنين، سواء ما تعلق الأمر بالأمن الغذائي أو توفير البنى التحتية الأساسية (النقل والطرقات وشبكات الكهرباء والغاز والاتصال). ضف إلى ذلك، فقد

[1] المرجع نفسه, نفس الصفحة.

تخبطت الدول الإفريقية (على غرار مالي، والسودان، والنيجر، ونيجيريا، وبوركينا فاسو، وتشاد... إلخ) في مشكلات اقتصادية صعبة للغاية، مما جعل تلك الدول تلجأ إلى الاستدانة الخارجية لتغطية العجز الاقتصادي المفاجئ، وهذا بدوره جعل الدول الإفريقية تسجل تأخرًا كبيرًا في المشاريع التنموية والاستثمارية نظرًا لقلة التمويل وفقدان الثقة في مؤسسات الدولة، وهو ما انعكس سلبًا على تطوير وعصرنة ركائز التنمية المستدامة على الأمد المتوسط والبعيد. وقد كان من ضمن الأسباب الرئيسة التي أدّت إلى غياب التنمية الاقتصادية في البلدان الإفريقية، وبخاصة التي شهدت انقلابات عسكرية، هو انشغال القوى السياسية بالسلطة بدلاً من التركيز على مواضيع ومجالات التنمية الاقتصادية، وقد استنفدت كل الطرق للوصول للسلطة، ومن ذلك الانقلابات العسكرية التي عرفت بها القارة الإفريقية، ولهذا السبب عمّ الفساد في تلك الدول وامتد إلى كل الميادين بما فيها الميدان الاقتصادي، حيث أضحت الدول الإفريقية أفقر دول العالم رغم كونها تمتلك أغلى الثروات والمعادن الطبيعية في العالم. وتجدر الإشارة إلى أن المجاعة قد بلغت أرقامًا قياسية في الدول الإفريقية، وبحسب تقرير منظمة الغذاء العالمية، فإن أكثر من 811 مليون شخص يعانون من المجاعة، أغلبهم من إفريقيا، وهذا إن دلّ على شيء، إنما يدل في الحقيقة على هشاشة الأنظمة الاقتصادية في عامة الدول الإفريقية التي شهدت انقلابات عسكرية متكررة.

4-التداعيات الاجتماعية:[1]

من المتفق عليه بين كثير من المهتمين بالشؤون الإفريقية هو أنّ من أهم تبعات الانقلابات العسكرية وعدم الاستقرار السياسي في الدول الإفريقية هي ظاهرة الهجرة غير الشرعية أو الهجرة السرية، فهي فعلاً تعد من أبرز انعكاسات غياب الأمن بفعل الانقلابات العسكرية، حيث شهدت البلدان الإفريقية التي كثرت فيها الصراعات السياسية والانقلابات العسكرية نزوحًا كبيرًا للمواطنين إلى الدول المجاورة، إلى دول البحر المتوسط، بحثًا عن الأمن والاستقرار النفسي وفرص أفضل للعمل والحياة بصفة عامة.

وكما هو معلوم، فإنّ عدم الاستقرار السياسي الناجم عن الانقلابات العسكرية والحروب وانتهاكات حقوق الإنسان يعد أحد الأسباب الرئيسة لحركات الهجرة، والتي تجبر الأفراد إلى النزوح إلى المناطق الآمنة، وهو ما يطلق عليه بالهجرة الاضطرارية، ولهذا السبب تجد أن الدول الإفريقية هي أكثر دول العالم التي تشهد تصاعدًا مستمرًا لظاهرة الهجرة غير الشرعية. أما عن التداعيات الاجتماعية الأخرى

[1] المرجع نفسه, نفس الصفحة.

للانقلابات العسكرية في الدول الإفريقية، فهي انتشار الجهل وتردي الأوضاع الصحية وقلة الخدمات والرعاية الاجتماعية، وهذا بسبب انشغال الدول الإفريقية بمواجهة التحديات السياسية والاقتصادية التي حلت بها.[1]

خلاصة الفصل الاول:

أهمية إفريقيا الجيو–استراتيجية:

- موقع استراتيجي مهم عسكرياً واقتصادياً.
- غنى كبير بالموارد الطبيعية والطاقة.
- سوق استهلاكي ضخم وسكان متنوعون.

أهم الثروات في إفريقيا:

- **النفط والغاز** 12% :من نفط العالم، 10% من الغاز.
- **اليورانيوم**:ثلث احتياطي العالم.
- **الذهب** 25% :من الإنتاج العالمي.
- **الألماس، البلاتين، الكوبالت، الحديد.**
- **الزراعة والخشب**:مساهمة كبيرة في الناتج القومي.

[1] المرجع نفسه, نفس الصفحة.

أسباب التنافس الدولي:

- **أمريكا vs الصين:**صراع على النفط والتأثير الاقتصادي.
- **روسيا vs أمريكا:**صراع على التسليح والنفوذ الأمني.
- **أوروبا:**تحاول الحفاظ على نفوذها رغم التراجع.
- **تركيا وإسرائيل:**توغل اقتصادي واستخباراتي.
- **إيران:**توسع مذهبي عبر التشيّع والمشاريع.

الفصل الثاني:

الانقلابات العسكرية في افريقيا

(بوركينافاسو _النيجر)

المبحث الاول:الانقلاب العسكري في بوركينافاسو[1]

أعاد المجلس العسكري الذي استولى على السلطة قبل أسبوع في بوركينا فاسو العمل بالدستور، الاثنين، بعدما تم تعليقه، في اليوم الذي اجتمع فيه وفد مشترك من المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا (إيكواس) والأمم المتحدة مع الرئيس المخلوع روك مارك كريستيان كابوري. وقال أحد أعضاء هذا الوفد المشترك: "ذهب قسم من الوفد لرؤية الرئيس السابق كابوري حيث يخضع للإقامة الجبرية". وكان كابوري قد أُجبر على الاستقالة في 24 كانون الثاني/يناير، بعدما قبض الانقلابيون عليه ثم وُضع قيد الإقامة الجبرية في فيلا في واغادوغو. وكان القادة العسكريون قد أعلنوا في وقت سابق أنه تمت إعادة العمل بالدستور بعد أسبوع من انقلاب عسكري أطاح حكومة البلاد الواقعة في غرب إفريقيا. جاء ذلك بعدما أعلن الاتحاد الإفريقي تعليق عضوية بوركينا فاسو بعد الانقلاب. وقال اللفتنانت كولونيل سيبريان كابوري في خطاب متلفز إن "الحركة الوطنية للحماية والاستعادة"، التي تسلمت السلطة الاثنين الماضي، ستضمن "استمرارية الدولة ريثما يتم إنشاء هيئات انتقالية". وقرأ 37 مادة ستعمل بموجبها الحركة، بما فيها "قانون أساسي" من شأنه "رفع تعليق العمل بالدستور". وأضاف البيان: "إن الحركة الوطنية للحماية والاستعادة هي الهيئة المركزية لتحديد وتوجيه السياسة الأمنية والاقتصادية والاجتماعية والإنمائية واستعادة سلامة الأراضي"، وهذا "القانون الأساسي" يحدد كذلك تشكيلة الحركة. وفي السياق، يجتمع وفد مشترك من المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا (إيكواس) والأمم المتحدة، الاثنين، في واغادوغو مع أعضاء المجلس العسكري الذي استولى على السلطة

[1] موقع الجزيرة نت، 2025/05/11 (ص,ص 3-9)

2 نجلاء مرعي ، النفوذ العسكري الأمريكي في افريقيا في ظل التدافع الدولي ، ابعاد للدراسات الإستراتيجية ،افريل2024 ، ص 23

قبل أسبوع، بعدما نفذ انقلابًا أطاح الرئيس روك مارك كريستيان كابوري، في حين علقت عضوية بوركينا فاسو في الاتحاد الإفريقي. ووصل الوفد المشترك إلى القصر الرئاسي الساعة الأولى بعد ظهر الاثنين (بالتوقيت المحلي وتوقيت غرينتش)، وفق ما أفاد صحافي في وكالة فرانس برس. ويرأس الوفد وزيرة الخارجية الغانية شيرلي أيوركوربوتشواي، والممثل الخاص للأمم المتحدة لغرب إفريقيا والساحل (أونواس)، التشادي محمد صالح النظيف.

المطلب الاول: اسباب الانقلاب العسكري في بوركينافاسو

في صباح يوم الجمعة الموافق 30 سبتمبر 2022م، شهدت دولة بوركينا فاسو انقلابًا عسكريًا جديدًا، أطاح برئيس المجلس العسكري الحاكم للبلاد المقدم بول هنري داميبا، والذي كان بدوره قد أطاح قبل ثمانية أشهر، وتحديدًا في 24 يناير الماضي، بالرئيس روش مارك كابوري. ويأتي هذا الانقلاب الجديد عقب تصاعد الخلافات بين المقدم داميبا وعدد من شباب الضباط والعسكريين، الذين أجبروه في النهاية على تقديم استقالته، ليخلفه في حكم البلاد زعيم الانقلاب الجديد النقيب إبراهيم تراوري.

ومن خلال هذه الدراسة سوف نتناول أسباب الانقلاب العسكري في بوركينا فاسو وذلك من خلال المحاور التالية:

تتمثل أبرز الأسباب التي أدت إلى حدوث الانقلاب العسكري في بوركينا فاسو فيما يلي:

<u>عجز المقدم داميبا عن استعادة الأمن في البلاد:</u>

فقد كان العامل الأمني هو أبرز الأسباب المعلنة من قبل الانقلابيين الجدد لتمرُّدهم على المقدم داميبا، وذلك بسبب تفشي حالة انعدام الأمن المستمرة في البلاد، والتي كانت أحد الأسباب التي ساهمت في تنفيذ الانقلاب الأول الذي قام به المقدم داميبا البالغ من العمر 41 عامًا، ورفاقه على الرئيس كابوري. ولكنَّ حكومة داميبا لم تستطع التصدّي للحركات الإرهابية على مدار الأشهر الثمانية التي تولت فيها مقاليد السلطة في البلاد، واستمرت تلك الحركات في استهداف المدنيين وقوات الجيش.[1]

وقبل ثلاثة أيام من الانقلاب الجديد، شنت الحركات الإرهابية هجومًا على قافلة مساعدات مؤلَّفة من 150 مركبة تحمل إمدادات إلى مدينة جيبو الشمالية كان برفقتها قوات عسكرية، حيث نصب

[1] محمد جزار، أسباب و تداعياتالإنقلاب العسكري في بوركينافاسو،(مجلة قراءات افريقية، 10 أكتوبر 2022)(ص7)

الإرهابيون كمينًا للقافلة، وهاجموها من المقدمة والخلف، وانهالوا عليها بالنيران، مما أسفر عن سقوط 11 جنديًا من قوات الجيش، وفقدان أكثر من 50 مدنيًا. كما أشير إلى أن حصيلة القتلى وصلت إلى 60 قتيلاً، بجانب احتراق شبه كامل لقافلة المساعدات، وهو ما أدى إلى تفاقم نقص الغذاء والوقود في تلك المنطقة التي تحاصرها الجماعات الإرهابية منذ شهور.

وفي ذات السياق، استهدف المسلحون في 6 سبتمبر الماضي قافلة إمدادات بعبوة ناسفة أسفرت عن مقتل 35 مدنيًا وإصابة نحو 37 آخرين، وهو ما يعني ارتفاع مستوى العمليات الإرهابية، وعجز المقدم داميبا عن وضع استراتيجيات صارمة للقضاء عليها واستعادة الأمن في البلاد التي أصبحت الحركات الإرهابية تسيطر على نحو 40% من مساحتها. وقد ركّز بيان الانقلاب الجديد على الجانب الأمني، حيث أشار النقيب إبراهيم تراوري إلى أنهم حاولوا عدة مرات إقناع المقدم داميبا بتركيز المرحلة الانتقالية على مسألة استعادة الأمن في مواجهة الوضع المتدهور، لكنه لم يُحقق تطلعاتهم.

شيماء محي الدين، مألات انقلاب النيجر يفاقم أزمات غرب إفريقيا و يهدد مصالح القوى الدولية، (مجلة الدراسات الإفريقية تجدد مسلسل الإنقلابات العسكرية في افريقيا –بوركينافاسو نموذج–)

فشل المقدم داميبا في وضع استراتيجية للتصدي للجماعات المسلحة:[1]

حيث سعى المقدم المعزول داميبا إلى تبني استراتيجية الحوار مع بعض الجماعات المسلحة، إلا أنهالم تسفر عن وقف العمليات المسلحة، كما سعى إلى تكثيف العمليات الهجومية للجيش كاستراتيجية للقضاء على الإرهاب، لكن محصلة ذلك كانت ضعيفة بسبب ضعف المعدات والمواد العسكرية اللازمة للجنود. بالإضافة إلى ذلك، فقد قام المقدم داميبا بإقالة وزير الدفاع إيمي بارتليميسيمبوريه ومنح نفسه منصب وزير الدفاع في 13 سبتمبر الماضي، ليكون لديه صلاحيات أكبر، لكن تلك الأمور لم تساعده في القضاء على الإرهاب.

مع استمرار العمليات الإرهابية، وخاصةً العمليات الأخيرة، تصاعد السخط داخل صفوف ضباط الجيش، وتم توجيه ضربات قاسية لمعنوياتهم، بل صرح بعضهم بأنهم يشعرون بالخيانة بعد سيطرة الجماعات المسلحة على المزيد من المناطق التي كانت آمنة قبل تولّي المقدم داميبا للسلطة.

[1] المرجع نفسه, نفس الصفحة.

اتهام المقدم داميبا بعدم العدالة في منح المناصب العسكرية:

حيث أعلن العديد من الجنود عن استيائهم من قيام المقدم داميبا بتفضيل خريجي مدرسة "القيادة العسكرية لراديوجو" وهي مدرسة عسكرية، وقد لوحظ أن المقدم داميبا يمنح خريجيها مناصب رئيسية في الإدارات العسكرية، مميزًا لهم عن أقرانهم من باقي الخريجين العسكريين. بالإضافة إلى اتهامه بتعيين أقاربه وأصدقائه في مناصب كبيرة، بجانب الانقسام والتنافس الموجود بين الحرس الرئاسي ووحدة القوات الخاصة "الكوبرا"، التي شعرت بالتهميش والتي كانت تأمل في رفع الرُّتب والرواتب بعد تولّي شخص عسكري قيادة البلاد.

سخط قوات وحدة الكوبرا الخاصة على المقدم داميبا:

حيث تعد وحدة الكوبرا العسكرية التي تنتمي إلى القوات الخاصة هي الوحدة التي يُنسب إليها رعاية هذا الانقلاب، وقد تشكلت هذه الوحدة في 2019م للمساهمة في محاربة الجماعات الإرهابية. وقد قامت وحدة الكوبرا بالتمرد على المقدم داميبا بعد اعتراضها على ظروف العمل والمعيشة حيث اعتبرت أنها غير مجهزة تجهيزا كاملاً للتعامل مع الهجمات الإرهابية، بالإضافة إلى تأخر الرواتب والمكافآت المستحقة لها.

وقد قادها النقيب إبراهيم تراوري في تنفيذ الانقلاب، لتصحيح الفترة الانتقالية التي وصفوها بأنها كانت تسير في المسار الخطأ، كما تمت الإشارة إلى أن الأزمة بين المقدم داميبا والضباط الشباب كانت مستمرة منذ عدة شهور دون حل.

استمرار حبس ومحاكمة المقدم إيمانويل زونجرانا:[1]

من بين الأسباب التي أدت إلى حدوث الانقلاب على داميبا هو استمرار حبس المقدم زونجرانا، وهو أحد الشخصيات العسكرية المشهود لها بالكفاءة في الجيش، ولكنه تم اعتقاله منذ 10 يناير 2022م هو ومجموعة من المقربين منه بتهمة التحضير للانقلاب على الرئيس المعزول كريستيان كابوري.

[1]المرجع نفسه,نفس الصفحة.

وبعد عزل الرئيس كابوري ونجاح الانقلاب عليه، وتولّي المقدم داميبا مقاليد السلطة في البلاد، أبقى على حبس المقدم زونجرانا، ولم يقم بالإفراج عنه، وذلك رغم شخصيته العسكرية التي توصف بالواعدة.

وقد تولّى زونجرانا البالغ من العمر 40 عامًا العديد من المناصب العسكرية من بينها قائد القطاع الغربي لمجموعة قوات الأمن الشمالية، وقائد فوج المظلات 25 الكوماندوز، وقائد فيلق فوج المشاة الثاني عشر، بالإضافة إلى تأسيسه في 2021م وحدة من القوات الخاصة تسمى "مامبا". وعُرِفَ عنه أيضًا أنه كان مقرّبًا من وزير الدفاع الأسبق شريف سي، الذي أقيل من منصبه في يونيو 2021م.

وقد تم اتهام المقدم زونجرانا بخمس تُهم بعد اعتقاله، من بينها تهديد أمن الدولة. وفي فبراير 2022م، وبعد الإذن بالإفراج المؤقت عنه، أمر القضاء العسكري بتجديد حبسه بتهمة جديدة تتعلق بغسيل الأموال. وقد استمرت محاكمته حتى الآن وفشل محاموه في إقناع المحكمة بالإفراج المؤقت عنه، وكان من المنتظر البث في طلبه في 27 أكتوبر الجاري.

ومن جانبه، فقد أرسل المقدم زونجرانا طلبًا إلى وزير الدفاع الذي كان يتولاه داميبا نفسه، يُخبره فيه أنه يريد الانضمام إلى القوات العسكرية الموجودة على الجبهة لمواجهة الإرهابيين، ولكنه لم يستجب لطلبه.

بالإضافة إلى حدوث تعاطف شعبي وعسكري مع المقدم زونجرانا، وخاصةً من قبل وحدة الكوبرا العسكرية التي قيل إنه كان يتولى قيادتها سابقًا، وإن رجاله هم من قاموا بالانقلاب على المقدم داميبا، الذي تم اتهامه بأنه وراء محاكمة زونجرانا وله دور فيها حتى يتخلص منه.[1]

بل قال البعض إن زونجرانا كان العامل الأساسي في عزل الرئيس الأسبق كابوري، لكن داميبا هو الذي جلس على كرسي الرئاسة بدلًا من زونجرانا، ولهذا أبقى على حبسه..

وقد ارتفعت مطالبات بالإفراج عن زونجرانا، حتى إن مناصري قادة الانقلاب الجدد رفعوا شعارات تنادي بالحرية له، كما وُجدت تصريحات عقب نجاح الانقلاب بأنه سيتم إلقاء الضوء على قضية المقدم زونجرانا قريبًا.

السماح بعودة الرئيس الأسبق بليز كومباوري للبلاد:

[1] المرجع نفسه, نفس الصفحة.

حيث قام العقيد داميبا في يوليو الماضي بدعوة الرئيس الأسبق لبوركينا بليز كومباوري ورؤساء البلاد السابقين إلى حضور اجتماع من أجل عملية المصالحة الوطنية في البلاد. وقد حضر الرئيس بليز كومباوري بالفعل هذا الاجتماع، ووصل إلى البلاد دون اتخاذ أي إجراءات قضائية ضده بعد الحكم عليه في أبريل 2022م من قبل القضاء العسكري في بوركينا بالسجن مدى الحياة بتهمة اغتيال سلفه توماس سانكارا ورفاقه الاثني عشر في عام 1987م.

وقد أدت دعوة المقدم داميبا للرئيس الأسبق بليز كومباوري إلى حالة من الاستياء في البلاد، متهمين إياه بانتهاك أحكام القانون ومحاولة تكريس الإفلات من العقاب ومنع تحقيق العدالة. وقد صرح داميبا بأن هذا الاجتماع مهم لحياة الأمة، ودعا إلى تغليب المصلحة العليا للبلاد فوق أي اعتبارات سياسية، وأضاف أن ذلك الاجتماع لا يُعِيق الإجراءات القانونية التي بدأت ضد بعض الرؤساء السابقين، غير أن تلك التصريحات لم تمنع حالة الغضب في البلاد.

كما طالبت مجموعة محامين عائلة سانكارا بالقبض على بليز كومباوري، وتحميل السلطات مسؤوليتها عن ذلك الأمر. وفي ذات السياق، أعرب العديد من الجنود والضباط العسكريين الشباب عن سخطهم بسبب عودة بليز كومباوري الذي أطيح به بعد ثورة شعبية في 2014م.

كما أشار ضباط آخرون إلى كون قرار عودة كومباوري يدل على التأثير والنفوذ القوي والمستمر لأعوان رئيس الحرس الرئاسي السابق الجنرال جيلبرتديندييري، والمتهم أيضًا في نفس القضية السابقة، بجانب قضية بوكاري التي حُكم عليه فيها يوم 22 سبتمبر المنصرم بالسجن 20 عامًا، وهو ما زاد من استيائهم من المقدم داميبا ووصفه بالخيانة، خاصةً بعد إعادة كبار الشخصيات في نظام كومباوري إلى مناصبهم.

اتهام المقدم داميبا بالولاء لفرنسا:[1]

في ظل ازدياد مشاعر الغضب الشعبي من فرنسا في مستعمراتها السابقة، وخاصةً في دول غرب إفريقيا، وانتقاد رؤساء المنطقة الموالين لها، مع تأييد شعبي للنظم الجديدة التي تتصدى للوجود الفرنسي في المنطقة كالنظام العسكري في مالي، فقد اتهم المقدم داميبا بالتقارب مع فرنسا والنُّظُم المتحالفة معها في المنطقة، وخاصة بعد زيارته إلى كل من ساحل العاج والنيجر في سبتمبر المنصرم، حيث التقى

[1] المرجع نفسه, نفس الصفحة.

بالرئيس الإيفواري الحسن وتارا ورئيس النيجر محمد بازوم، وهما من الرؤساء المقربين من فرنسا، ويُنظر لهما في المنطقة على المستوى الشعبي بأنهما حلفاء باريس في غرب إفريقيا.

رغم أنه قد سبق الزيارة إليهم بزيارة النظام العسكري في مالي الذي يرفع راية العداء لباريس، غير أن تلك الزيارات لهما جعلت البعض يُسوّق لها بأنها بمثابة تحالف بين داميبا وفرنسا من خلال حلفائها الأفارقة.

كما أن لقاء داميبا مع الأدميرال جان فيليب، رئيس الأركان العسكرية الخاص للرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون، الذي تم في 8-9 سبتمبر المنصرم بحضور رئيس الأركان العامة للجيش البوركينابي ديفيد كابري، زاد وتيرة الشكوك لدى العديد من العسكريين حول نوايا داميبا المتعلقة بالتعاون مع فرنسا، خاصةً بعد قيامه بعزل وزير الدفاع الذي قيل إنه غير مؤيد على الإطلاق للعلاقات العسكرية مع فرنسا.

كما أن العديد من الجنود يرغبون في التعاون العسكري مع روسيا، وخاصة في مجال مكافحة الإرهاب والسير على منوال النظام العسكري في مالي، الذي يبث العديد من الدعاية في المنطقة والتي تشير إلى تحسن عمليات مكافحة الإرهاب بعد تعاونه مع روسيا. بالإضافة إلى وجود رغبة شعبية في بوركينا تطالب بتنويع الشراكات العسكرية للبلاد، وخاصة مع روسيا، وإنهاء الوجود الفرنسي في البلاد، بل طالبت العديد من منظمات المجتمع المدني بمغادرة السفير الفرنسي للبلاد.

رغبة القادة الجدد في التعاون العسكري مع روسيا:

من بين الأسباب التي ذكرها قادة الانقلاب الجدد أن المقدم داميبا رفض اللجوء إلى شركاء آخرين من أجل مكافحة الإرهاب في البلاد، دون ذكر صريح لهؤلاء الشركاء، وهو ما جعل البعض يفسّر أنهم يقصدون روسيا التي طالب المتظاهرون المؤيدون للانقلاب الجديد بالتعاون معها في مكافحة الإرهاب والاستفادة من تجربة مالي، حيث رفع مؤيدو الانقلاب الأعلام الروسية، مصحوبة بشعارات معادية لفرنسا، متهمين إياها بدعم الجماعات المسلحة في منطقة الساحل.[1]

كما قيل إنه قبل الانقلاب بأيام لوحظ وجود رحلات جوية لطائرات روسية في واغادوغو، يُشتبه في حملها لعناصر من قوات فاجنر العسكرية، غير أن هذا الأمر لا يوجد عليه دليل، وقد يكون من قبيل الدعاية المضادة من قبل فرنسا، ردًا على الدعاية التي تقوم بها روسيا ضد فرنسا في حرب النفوذ الدائرة

[1] المرجع نفسه, نفس الصفحة.

بينهما في المنطقة، حيث تسعى روسيا إلى ضم بوركينا إلى حظيرتها بعد نجاحها في تقليص نفوذ فرنسا في مالي وإفريقيا الوسطى.

سوء الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في البلاد:

حيث صرح الكابتن تراوري في حديث له مع الإعلام بأن معركته ليست من أجل السلطة، وإنما هو يسعى إلى إخراج الشعب من البؤس والفقر وانعدام الأمن الذي يعيش فيه. كما عبّر عن إدراكه للأحوال السيئة التي لحقت بالعديد من المواطنين في القرى والتي جعلتهم يأكلون ورق الأشجار والأعشاب، وأضاف أنهم اقترحوا حلولًا من أجل تحسين أحوال الشعب، لكن لم يتم الاستماع إلى مقترحاتهم.

ويُذكر أنه بسبب العنف الإرهابي المندلع في البلاد، فقد نزح حوالي مليون شخص، كما تخلى العديد من السكان عن حقولهم وماشيتهم، خاصةً بعد قيام الجماعات الإرهابية بمحاصرة مدينة جيبو الواقعة شمال البلاد منذ سبعة أشهر حتى الآن، وهي تضم أحد أكبر أسواق الماشية في المنطقة، وهو ما أسفر عن تضاعف معدلات انعدام الأمن الغذائي الحادّ في البلاد، بالإضافة إلى مقتل الآلاف من المدنيين والعسكريين على يد الجماعات الإرهابية التي تحاصر المدن وتفجر الجسور التي تؤدي إليها بالديناميت، وتُقيم نقاط تفتيش لعزل البلدات والمدن، وتمنع قوافل المساعدات عن الوصول إلى أهدافها من أجل تجويع السكان.

المطلب الثاني: واقع الانقلاب العسكري في بوركينا فاسو[1]

ويتأمل الأوضاع الداخلية في بوركينا فاسو خلال الفترة منذ قيام انقلاب سبتمبر عام 2022، يمكن القول إن مستقبل الأوضاع في بوركينا فاسو يدور في فلك أحد السيناريوهات التالية:

السيناريو الأول:نجاح تراوري في الوفاء بتعهداته واستعادة النظام الدستوري في يوليو عام 2024. وينطوي هذا السيناريو على الكثير من التحديات لأن الوضع الأمني في بوركينا فاسو ما زال متردياً، وهو ما برر قيام القلاب تراوري في سبتمبر 2022، ومن قبله انقلاب يناير، ولذا فحتى يتمكن من استعادة النظام الدستوري، عليه الوفاء بتعهداته ذات الصلة باستعادة الاستقرار واستعادة السيطرة على الأراضي الواقعة تحت سيطرة الجماعات الإرهابية في بوركينا فاسو، وهو أمر يحتاج للكثير من الإمكانات كما

[1] شيماء سمير محمد حسين ، الانقلابات في القارة الافريقية – المركز الديموقراطي العربي الطبعة الأولى2024 (ص,ص17-25)

يحتاج إلى تعزيز قدرات وأسلحة الجيش في مواجهة الجماعات الإرهابية من جهة، وإلى تلبية مطالب الجنود والقيادات في صرف رواتبهم ومكافآتهم من جهة ثانية، وإلى التغلب على آية انقسامات في صفوف الجيش قد تمهد الطريق أمام انقلاب مضاد من جهة ثالثة.

السيناريو الثاني: قيام انقلاب مضاد مدعوم من فرنسا لحماية مصالحها وبقاءها في الدولة، وهو أمر يغذيه حالة التقارب بين روسيا وقادة المرحلة الانتقالية وفي مقدمتهم تراوري، بحيث إذا لم يتمكن الأخير من توجيه رسائل تطمئن فرنسا على مصالحها في المنطقة وتهدئ من موجة الغضب الجماهيري إزاء الوجود الفرنسي بكافة أشكاله، يصبح من غير المستبعد أن تحاول فرنسا اللعب على الانقسامات داخل المؤسسة العسكرية وتعزيزها للتقليل من حجم إنجازات وقدرات تراوري وأعوانه والدفع ببديل آخر يبدو أكثر مرونة في التعاطي مع المصالح الفرنسية في المنطقة.

السيناريو الثالث: سعى تراوري لإطالة أمد الفترة الانتقالية والاستمرار في السلطة وذلك بحجة خطورة التهديدات الإرهابية التي تواجه أمن بوركينا فاسو في محيطها الإقليمي، وهو أمر ربما يضعه في إشكالية دولية واسعة النطاق وقد ينطوي على فرض بعض العقوبات الدولية على بوركينا فاسو التي لم يتعافَ اقتصادها بعد من تأثير الأزمات الدولية التي عصفت بها ومنها على سبيل المثال جائحة كورونا والحرب الروسية الأوكرانية. وفي هذه الحالة، لن يجد سبيلاً للخروج من هذا المأزق إلا إذا تمكن من التلاعب بآليات التحول الديمقراطي وفي مقدمتها الانتخابات من أجل إعادة تقديم نفسه بوصفه قائد المرحلة الانتقالية الذي يمكنه الترشح في الانتخابات وعندئذ يصبح رئيساً منتخباً مثلما حدث في الكثير من دول أفريقيا جنوب الصحراء من قبل.[1]

وختاماً، فإن تجربة بوركينا فاسو تحمل الكثير من الدلالات وتطرح الكثير من علامات الاستفهام بشأن مستقبل الدولة الأفريقية بصفة عامة، ففي ظل سيطرة المؤسسة العسكرية على الحياة السياسية في الدولة، وفي ظل الدور البارز الذي تضطلع به الزعامات التقليدية والدينية في معادلة القوة والتأثير في المجتمع، الأمر الذي أشادت به قوى دولية مثل الاتحاد الأوروبي، وفي ظل سيطرة القوى الكبرى التي باتت تحرك الأحداث عن بُعد وتتحكم في ماهية وتكوين النخب الحاكمة في الدول الأفريقية، يصبح السؤال عن تداعيات كل ذلك على الدول الأفريقية أمراً من الأهمية بمكان، فإلى أي مدى يمكن اعتبار الدول الأفريقية دولاً وطنية من الناحية التطبيقية؟ وهل من سبيل للبحث عن دور إيجابي للمؤسسة

[1] المرجع نفسه, نفس الصفحة.

العسكرية في الحياة السياسية غير التدخل المباشر من خلال الانقلابات؟ ثم إن التساؤل الأبرز وسط كل هذا، إلى أي مدى يمكن أن تؤثر التحولات في استراتيجيات الدول الكبرى في إطار تنافسها على النفوذ والموارد على استقرار الأنظمة الحاكمة في أفريقيا؟ وهل يعتبر انقلاب بوركينا فاسو بمثابة نقطة انطلاق للمزيد من الانقلابات في المستقبل؟ وإن كان الأمر كذلك، ما دلالة تجدد سيناريو الانقلابات العسكرية في أفريقيا بالنسبة لتجارب التحول الديمقراطي التي انطلقت في عموم أرجاء القارة منذ مطلع التسعينيات من القرن الماضي؟ كل هذه تساؤلات تحتاج إلى دراسة متأنية خارج القوالب الغربية التي كثيراً ما تربط بين التحول الديمقراطي والاستقرار، وإن كانت التجارب الأفريقية وما أسفرت عنه من نتائج في هذا المقام تشير إلى ضرورة التأمل وإعادة النظر في الكثير من الأفكار التي تستوردها دول القارة الأفريقية من الغرب دون مراعاة لخصوصية وتكوين هذه الدول أو حتى لظروف نشأتها ابتداءً.

وقد كان لبوركينا فاسو عدة جوانب عانت منها نذكرها في النقاط التالية:

تدهور الوضع الأمني:

يعتبر موضوع تدهور الوضع الأمني أحد الأسباب الرئيسة التي أدت إلى الانقلاب ضد الرئيس روش مارك كريستيان كابوري؛ حيث بررت الحركة الوطنية للحماية والاستعادة بزعامة الملازم أول بول هنري سانداوغوداميبا الاستيلاء على السلطة بسبب تدهور الوضع الأمني وعدم قدرة كابوري على صدّ الجماعات الإرهابية التي تستهدف بوركينا فاسو بشكل متكرر. ورغم وعود داميبا العديدة، فإن الجماعات المسلحة ما زالت تشن هجمات على المدنيين وقوات الأمن، وازداد نسبة الأراضي التي تسيطر عليها تلك الجماعات، وأن شعب فاسو الشجاع عانى بما فيه الكفاية ولا يزال يعاني، على حد قول المجلس الانقلابي الجديد.

إهمال الخطة العسكرية المقترحة من الجيش:[1]

حسب أعضاء الحركة الوطنية للحماية والاستعادة بقيادة الكابتن إبراهيم تراوري، إن داميبا لم يمتثل برنامج إعادة تنظيم الجيش الذي وضعوه "بطريقة منسقة" والذي من شأنه "تمكين الوحدات المقاتلة من شن هجمات مضادة"، مضيفين أن "العقيد داميبا رفض الخطة المعنية ومضى قدماً في التعاون العسكري الذي سبب فشل نظام الرئيس روك مارك كريستيان كابوري"

[1] المرجع نفسه,نفس الصفحة.

طموحات سياسية جديدة واستعادة الممارسات القديمة:

استنكر الكابتن إبراهيم تراوري في بيانه تحويل داميبا قضية تدهور الوضع الأمني الذي برر عملهم إلى مسألة ثانوية لصالح مغامرات سياسية مؤسفة، مؤكداً على أنهم قد أقنعتهم تصرفات المقدم داميبا أنّ طموحاته تنحرف بشكل كبير عن المثل الأعلى لديهم، مشيراً إلى أن تفاقم البيروقراطية الإدارية التي ميزت النظام المخلوع خلال الفترة الانتقالية أضرّ بالعمليات الاستراتيجية.

تهديد استقلال القضاء:

أكد المجلس العسكري الجديد أنهم شاهدوا استعادة نظام قديم بأفعال تهدد استقلال القضاء وتشكل سابقة خطيرة، مستدلين بعودة الرئيس السابق بليز كومباوري، الذي سبق وحكم عليه بالسجن مدى الحياة في قضية التواطؤ في اغتيال سلفه توماس سانكارا في عام 1987م. حيث دعا داميبا رئيس الدولة الأسبق إلى العودة إلى بلده بعد هروبه جراء انتفاضة شعبية، ثم عاد إلى كوت ديفوار في إفلات تام من المساءلة القضائية. ولكن الرئاسة في عهد داميبا حاولت حينها طمأنة الرأي العام قائلة: "إن العملية لا تمت لتكريس الإفلات من العقاب"، ودعت إلى "جعل مصالح الأمة فوق كل الاعتبارات السياسية

المبحث الثاني: الانقلاب العسكري في النيجر[1]

القضية ليست في الرداء العسكري او المدني ولا في طبيعة النظام الحاكم و لكن الفيصل هنا هو في قدرة النظام على السماح بحرية التعبير و الاختلافو تقبله للمعارضة و الرقابةو المشاركة في الحكم من بين مكونات المجتمع الثلاثة :الجيش ، النخب السياسية ، مؤسسات المجتمع المدني .

[1]https://www.dakhlanews.com/،موقع أحداث الداخلة-

الجيوش و التحول الديمقراطي في افريقيا ، عبد الرحمن حمدي ، منتدى العلاقات العربية و الدولية ، قطر

تعدُّ جمهورية النيجر واحدة من الدول الواقعة في غرب إفريقيا، والتي تمتلك مجموعة متنوعة من الثروات الطبيعية التي تمثل إمكانات كبيرة وتحديات متعددة. تعتبر الثروات الطبيعية في النيجر مصدرًا هامًا للاقتصاد والتنمية، إذ تشمل الموارد المعدنية والزراعية والمياه، والنفط، والغاز الطبيعي. من بين

المعادن الهامة في النيجر يأتي اليورانيوم، حيث تُعدّ الدولة واحدة من أكبر منتجي هذا المعدن في العالم. يُعتبر اليورانيوم مصدرًا مهمًا لصناعة الطاقة النووية، ويساهم بشكل كبير في الاقتصاد الوطني. ومع ذلك، يجب التعامل مع استخراج وتصدير اليورانيوم بحذر بالغ، مع مراعاة القضايا البيئية والصحية. من الثروات الزراعية الهامة في النيجر تشمل الأراضي الزراعية الشاسعة وتنوع المحاصيل مثل الذرة، والسورغوم، والفول السوداني. ومع ذلك، تواجه الزراعة تحديات مثل تغيّرات المناخ وندرة المياه، مما يستدعي تطوير استراتيجيات زراعية مستدامة. تعدُّ موارد المياه في النيجر أساسية للزراعة والحياة البشرية بشكل عام، حيث يمر نهر النيجر عبر البلاد ويوفّر مصدرًا مهمًا للمياه العذبة. يتطلب إدارة فعالة للمياه الحفاظ على هذا المورد القيم، وضمان توزيعه العادل. فيما يتعلق بالنفط والغاز الطبيعي، فإن النيجر تواجه تحديات في تطوير هذه القطاعات بسبب التحديات التقنية والاقتصادية. من المهم أن تستفيد البلاد من هذه الموارد بطريقة مستدامة تحقق التوازن بين الاقتصاد والبيئة. بشكل عام، تُمثّل ثروات النيجر الطبيعية إمكانات كبيرة للتنمية، ولكنها تتطلب استراتيجيات حكومية واضحة وشفافة، بالإضافة إلى تعاون دولي لتحقيق استغلال مستدام وعادل لهذه الثروات من أجل مستقبل أفضل للشعب النيجري.

المطلب الأول: أسباب الانقلاب العسكري في النيجر[1]

في عام 2022 وصل تباطئ النمو الاقتصادي الى 3.6 %بعد ان كانت نسبته في عام 2021 الى 4.1 %

هناك بعض الأسباب المحتملة لوقوع الانقلاب العسكري الأخير في النيجر، منها:

الأزمة الاقتصادية:

تعاني النيجر من ارتفاع معدلات البطالة والفقر، وقد أدت هذه الأزمة إلى تفاقم الوضع الاجتماعي وانتشار الاحتقان الداخلي. وعلى الرغم من كونها سابع أكبر مورد لليورانيوم في العالم، إلا أن النيجر تحتل المرتبة السابعة بين أفقر دول العالم، إذ يعيش حوالي 10 ملايين شخص (41%) من إجمالي السكان في فقر مدقع، وتتكون (40%) من ميزانية الدولة من المساعدات الخارجية.

الفساد:

يعاني النظام السياسي في النيجر من الفساد، إذ يتمتع العديد من المسؤولين الحكوميين بثروات طائلة على حساب الشعب. وقد أدى هذا الفساد إلى فقدان الثقة في الحكومة، وتحتل النيجر المرتبة الـ(123) من حيث انتشار الفساد من بين (180) دولة حول العالم، وفقًا لمؤشر مدركات الفساد لعام 2022 الذي أوردته منظمة الشفافية الدولية.

الضعف الأمني:

تنتشر العديد من الجماعات الإرهابية في البلاد، وقد أدت هذه الأزمة إلى تفاقم الوضع الأمني وزيادة الضحايا المدنيين. وبسبب النزاعات في بوركينا فاسو ومالي ونيجيريا المجاورة، تتعامل النيجر مع تدفق كبير من اللاجئين. ووفقًا لبيانات الأمم المتحدة، فإن النيجر تستضيف (255) ألف لاجئ فرّوا من البلدان المجاورة..

[1]محمد جزار، محاولة الإنقلاب العسكري في إفريقيا – أسباب و تداعيات –مجلة قراءات افريقية العدد 3(ص5)
2رقية محمد محمود ، دار المؤسسة العسكرية في الحياة السياسية الافريقية بوركينافاسو نموذج ، المجلة الاكاديمية للبحوث القانونية و السياسية ، المجلد الثامن العدد الثاني، 2024 صص 468 493 .

الخلافات بين الحكومة والجيش:[1]

هناك خلافات بين الحكومة المدنية والجيش منذ سنوات، إذ يطالب الجيش بزيادة الميزانية العسكرية ومنح الجنود المزيد من الامتيازات. وقد أدت هذه الخلافات إلى زيادة التوتر بين الحكومة والجيش، وتؤكد محاولات الانقلاب السابقة على التوازن الهش بين الجيش والحكومة، والذي كان على النظام المدني أن يقف عليه، وربما يكون بازوم قد استخف به.

وفيما أعلن رئيس أركان النيجر، الجنرال عبدو صديقو عيسى، دعم الجيش لمحاولة الانقلاب بحجة تجنب إراقة الدماء، رفض الرئيس بازوم الاستقالة ودعا الشعب إلى المقاومة وحماية المكاسب الديمقراطية التي تحققت بشق الأنفس. وقد ردد وزير الخارجية النيجري حسومي مسعودو ومسؤولون كبار آخرون هذه الدعوة.

زيادة الوجود الأجنبي:

وسط تنامي المشاعر المعادية لفرنسا في مالي وبوركينا فاسو المجاورتين، وكذلك داخل النيجر، وجدت الدولة نفسها على نحو متناقض منفصلة بشكل متزايد في وسط الساحل، وتمثل آخر حليف قوي ومقرّب لفرنسا.

كان هناك انفصال قد نما بين الخطاب الرسمي للرئيس بازوم، الذي يدعو بنشاط إلى نشر المزيد من القوات الدولية في النيجر، والرأي العام الشعبي الذي يرفض هذا الأمر. وأبرز مثال على ذلك المظاهرات الواسعة ضد وجود قوات "برخان"، التي تم حظرها قبل أن تنطلق في 17 أغسطس 2022م، وقد حملت المظاهرات مشاعر عداء واضحة لفرنسا واستياءً شعبيًا أقوى مما يوحي به الخطاب السياسي من الموالين لباريس.

الإطاحة بالجنرال تياني:

حاول الرئيس بازوم أن يُجبر الجنرال تياني على التقاعد، وكانت هناك نية لاستبداله بآخر خلال الأسابيع المقبلة، ولكن يبدو أن تياني قد استبق هذا الأمر وقام بالاستيلاء على السلطة لدوافع شخصية، منعًا لتهميشه

[1] المرجع نفسه, نفس الصفحة.

صحيح أن تياني لم يكن لديه في البداية الدعم الكامل من القوات المسلحة، لكنه حصل على تأييد بعض القادة العسكريين لاحقًا.

المطلب الثاني: واقع الانقلاب العسكري في النيجر[1]

السيناريو الأول: الاستقرار في ظل الحكومة العسكرية:

وفي هذا السيناريو، سينجح المجلس العسكري في النيجر بقيادة الجنرال تشياني في توطيد السلطة في النيجر مُحقّقاً مظهراً من مظاهر الاستقرار. وستتعزّز جهود المجلس العسكري إلى حدٍّ كبير بالدعم الخارجي من البلدان المجاورة والقوى الدولية. وستقدم كل من بوركينا فاسو ومالي – وكلتاهما تعانيان من تحدياتهما الداخلية الخاصة – دعمها للمجلس العسكري ضد أي ضغوط خارجية، بما يشمل الدعم الدبلوماسي وحتى المساعدات المادية والعسكرية.

وفي حين أدانت الولايات المتحدة وأوروبا الانقلاب، فإنَّ السياسة الواقعية ستأخذ الأسبقية على النزعة المثالية في هذا السيناريو، إذ ستتبنّى الولايات المتحدة والقوى الأوروبية نهجاً أكثر براغماتية إدراكاً منهما للأهمية الاستراتيجية للنيجر، خصوصاً في سياق جهود مكافحة الإرهاب والاستقرار الأوسع نطاقاً في منطقة الساحل. وبدلاً من عزل المجلس العسكري ودفعه لروسيا كخيار وحيد، ستنخرط في الحوار بهدف ضمان عدم تعريض مصالحها الأمنية في المنطقة للخطر. وقد يشمل هذا استمرار العمليات العسكرية المشتركة ضد المجموعات المتشددة وتشارك المعلومات الاستخباراتية.

تبرز روسيا أيضاً باعتبارها حليفاً محتملاً رئيسياً للمجلس العسكري. ومن الممكن أن تقدم روسيا الدعم الدبلوماسي وربما المساعدة العسكرية، الأمر الذي سيُعزّز موقف المجلس العسكري أكثر. ويمكن لهذا الاصطفاف مع روسيا أن يتجلّى في صورة اتفاقيات اقتصادية أو تشارك للمعلومات الاستخباراتية.

وعلى الرغم من إدانة الإيكواس للانقلاب في أول الأمر وموقفها التقليدي ضد التغييرات غير الدستورية في الحكم، فإنَّ المجموعة ستجد نفسها في موقف معقّد. ونظراً للدعم الخارجي الذي سيحصل

---

[1] بشرى جاسم محمد ، انقلاب النيجر و تداعياته الإفريقية و الأوروبية – مركز حمورابي للبحوث و الدراسات الإستراتيجية 2023 (ص,ص67-88)

2 فازيةويكن ، التدخل الخارجي و تحديات استقرار الدولة في افريقيا ، منطقة الساحل نموذج ، مجلة العلوم الإنسانية و الاجتماعية ، العدد 3 ،2020 ،وهران ، ص ص 250 275

عليه المجلس العسكري، خصوصاً من روسيا، قد تختار الإيكواس نهجاً أكثر دبلوماسية، فتدفع من أجل المفاوضات وخارطة طريق محتملة للعودة إلى الحكم المدني. وقد تضطلع المنظمة الإقليمية أيضاً بدور الوساطة بين المجلس العسكري والقوى الدولية لضمان ألا يُعرّض استقرار النيجر السلام الأوسع نطاقاً في منطقة غرب إفريقيا للخطر.[1]

وعلى الصعيد المحلي، سيُركّز المجلس العسكري على تعزيز قبضته على السلطة. وقد يشمل هذا ملاحقة الموالين لبازوم، وعمليات تطهير داخل الجيش لإبعاد المعارضين المحتملين، وتأسيس جهاز إعلامي تسيطر عليه الدولة لتشكيل الرأي العام، وبذل جهود استيعاب أو تحييد المعارضة السياسية.

وقد يؤدي توطيد المجلس العسكري للسلطة إلى فترة من الاستقرار النسبي في النيجر، لكنَّ هذا الاستقرار قد يأتي على حساب مزيد من القمع السياسي. وقد يؤدي الاصطفاف مع روسيا إلى زيادة النفوذ الروسي في المنطقة، وربما تجعل النيجر نقطة محورية في التنافس الجيوسياسي الأكبر بين الغرب وروسيا. وقد يضمن الانخراط البراغماتي من جانب الولايات المتحدة وأوروبا والإيكواس استمرار العمليات الأمنية في النيجر، لكنَّه قد يؤدي إلى انتقادات. وعلى الصعيد الإقليمي، قد تشهد منطقة الساحل فترة من الهدوء، لكن المشكلات الكامنة مثل التحديات الاقتصادية، وتأثيرات التغير المناخي، والنشاطات المتشددة ستظل مستمرة.

السيناريو الثاني: تدخل عسكري إقليمي مدعوم من الغرب (احتمال ضعيف)

في هذا السيناريو، سيثير بسط المجلس العسكري لسلطته واصطفافه إلى جانب روسيا المخاوف لدى القوى الغربية، خصوصاً فرنسا والولايات المتحدة. وستُقيّم هذه القوى التي تنظر إلى الانقلاب باعتباره يمثل تحولاً محتملاً للنيجر إلى مجال النفوذ الروسي، الوضع باعتباره خسارة جيوسياسية. ونتيجة لذلك، ستُقرّر دعم تدخل عسكري إقليمي، بالأساس من خلال الإيكواس، من أجل استعادة الحكم الديمقراطي في النيجر.

قد تشهد المراحل الأولى من هذا السيناريو عمليات استخباراتية سرية من جانب القوى الغربية لقياس قوة وقدرات المجلس العسكري، وكذلك قياس إمكانية وجود مقاومة داخلية. وبالتزامن مع ذلك،

[1] المرجع نفسه, نفس الصفحة.

سيجري تفعيل القنوات الدبلوماسية، وستضغط فرنسا والولايات المتحدة داخل الإيكواس والاتحاد الإفريقي لبناء توافق على التدخل العسكري.

وستكون الإيكواس باعتبارها المنظمة الإقليمية الرئيسية في صدارة هذا التدخل. ونظراً لموقفها التاريخي ضد التغييرات غير الدستورية في الحكم، ستحشد الإيكواس قوة متعددة الجنسيات، ربما تحت راية قواتها الاحتياطية، للتدخل في النيجر. وستكون أهداف التدخل الرئيسية هي نزع سلاح المجلس العسكري، وإعادة الحكومة المعزولة، والإشراف على الانتقال إلى حكم ديمقراطي.

محلياً؛ سيحاول المجلس العسكري، إدراكاً منه للقوة المجتمعة للإيكواس وداعميها الغربيين، حشد الدعم المحلي، مُصوّراً التدخل باعتباره تدخلاً أجنبياً في سيادة النيجر. وقد يؤدي هذا إلى ظهور جيوب للمقاومة، خصوصاً إذا ما نظرت قطاعات من السكان إلى المجلس العسكري باعتباره قوة لإرساء الاستقرار في مواجهة تهديدات المتشددين.

وقد يؤدي التدخل إلى سلسلة من النتائج. فمن ناحية؛ يمكن أن يؤدي التدخل السريع الناجح إلى إعادة الحكومة المعزولة، لكنَّ هذه النتيجة قد تأتي على حساب عدم استقرار قصير المدى وصدامات محتملة. ومن ناحية أخرى، قد يؤدي التدخل المطوّل إلى صراع طويل الأجل، بحيث يستفيد المجلس العسكري من تكتيكات حرب العصابات، وربما يسعى لمزيد من الدعم من روسيا أو حلفاء آخرين. وقد يتأثر نجاح التدخل أيضاً بموقف الشعب في النيجر؛ فإذا ما دعمت قطاعات كبيرة المجلس العسكري، قد تجد قوات الإيكواس نفسها في عملية صعبة لمكافحة التمرد. وعلى العكس من ذلك، فإنَّ الدعم واسع النطاق للتدخل قد يُعجّل بسقوط المجلس العسكري.

السيناريو الثالث: أن يواجه الانقلاب مقاومة داخلية ويفشل في الاستمرار (غير مرجح)

في هذا السيناريو، سيبدأ المجلس العسكري في مواجهة مقاومة داخلية كبيرة، بالرغم من نجاحه الأولي في تدبير الانقلاب. ولن تظهر المقاومة من السكان المدنيين فحسب، بل أيضاً من داخل صفوف الجيش.

وستتعرقل جهود المجلس العسكري للترسخ بفعل الانقسامات داخل الجيش، إذ ستعارض بعض الفصائلقيادة الجنرال عبد الرحمن تشياني والاتجاه الذي يقود البلاد نحوه. وستتضح إشارات أولية على وجود تصدعات داخل القوى الداعمة للمجلس العسكري، إذ سيبدأ مسؤولون عسكريون رفيعو المستوى،

وربما من أولئك الذين كانوا داعمين للانقلاب أول الأمر، في التعبير عن تحفظات بشأن سياسات المجلسالعسكري، أو اصطفافاته مع القوى الخارجية، أو تعامله مع المسائل الداخلية.[1]

ومع اتساع هذه التصدعات، فإنَّها ستضعف قدرة المجلس العسكري على الحكم بفعالية وتقديم جبهة موحدة. سيوفر هذا الخلاف الداخلي فرصة للفاعلين المحليين والدوليين لممارسة الضغوط على المجلس العسكري، الأمر الذي يُزعزع قبضته على السلطة أكثر.[2]

ومع تصاعد همسات المعارضة، قد تندلع احتجاجات جماهيرية تدعو لإعادة الحكومة المعزولة والعودة إلى المعايير الديمقراطية. ولن تؤدي محاولات المجلس العسكري لقمع هذه الاحتجاجات إلا لشحذ المعارضة أكثر.

وستضطلع الإيكواس بدور أكثر نشاطاً بعد استشعارها بضعف قبضة المجلس العسكري على السلطة. وبدلاً من التدخل، ستدفع المنظمة الإقليمية من أجل الحلول الدبلوماسية، وسينخرط المبعوثون من الدول الأعضاء بالإيكواس مع كل من المجلس العسكري وقادة المقاومة، بهدف التوسط في انتقال سلمي للسلطة.

وعلى الصعيد الدولي؛ ستراقب بلدان مثل فرنسا والولايات المتحدة، وحتى روسيا، الوضع عن كثب. وفي حين قد يكون لهذه البلدان مصالحها الجيوسياسية، فإنَّ الرغبة الرئيسية هي منع الانهيار الكامل للنظام في النيجر، وهو ما قد تكون له تداعيات متنامية في أرجاء منطقة الساحل.

وقد تؤدي المقاومة الداخلية، التي تتفاقم بسبب الخلافات داخل المجلس العسكري، إلى سلسلة من النتائج. يتضمَّن السيناريو الأفضل تنحي المجلس العسكري سلمياً، بما يؤدي إلى إعادة الحكومة المعزولة وتشكيل حكومة وحدة. لكن إذا ما قرر المجلس العسكري التشبث بالسلطة، قد تنحدر النيجر إلى اضطرابات أهلية أو حتى إلى حرب أهلية. وقد يؤدي تدخل قوى خارجية – إمّا دعماً للمجلس العسكري أو للمقاومة – في تعقيد الوضع أكثر.

[1] المرجع نفسه, نفس الصفحة.

[2] المرجع نفسه, نفس الصفحة.

وقد يتأثر نجاح المقاومة أيضاً بقدرتها على طرح جبهة موحدة. وإذا ما كانت للفصائل المختلفة داخل المقاومة رؤى مختلفة بشأن مستقبل النيجر، فإن التناحر الداخلي قد يوفر للمجلس العسكري فرصة لاستعادة السيطرة.

السيناريو الرابع: الوساطة والانتقال السلمي (محتمل)

في هذا السيناريو، يمنح المجتمع الدولي، بقيادة الإيكواس وبدعم من القوى الكبرى، الأولوية للحل الدبلوماسي للأزمة في النيجر. وإدراكاً لإمكانية حدوث عدم استقرار مطوّل وتداعياته على منطقة الساحل، ستُبذل جهود للوساطة بين المجلس العسكري والحكومة المدنية المعزولة.

وستضطلع الإيكواس، بتاريخها في الترويج للمعايير الديمقراطية في غرب إفريقيا، بدور القيادة في جهود الوساطة، وستعقد المنظمة الإقليمية قمماً طارئة تجمع القادة من المجلس العسكري، وممثلين عن الحكومة المعزولة، وأصحاب المصلحة الرئيسيين الآخرين. وسيكون الهدف واضحاً، وهو: وضع خارطة طريق لانتقال سلمي إلى الحكم الديمقراطي.

ومع تطور عملية الوساطة، ستُقترح عدة إجراءات لبناء الثقة. وقد تشمل هذه الإجراءات الإفراج عن المعتقلين السياسيين، ورفع أي قيود إعلامية مفروضة من المجلس العسكري، وضمانات السلامة لكل الأطراف المشاركة في الحوار.

وعلى الصعيد الدولي؛ ستُعبّر القوى الكبرى مثل فرنسا والولايات المتحدة، بل وحتى روسيا، عن دعمها لعملية الوساطة. وفي حين ستكون أدوار هذه القوى دبلوماسية بالأساس، فإنَّ هذه الأدوار ستتضمن ممارسة الضغوط على المجلس العسكري للمشاركة في الحوار بشكل بنّاء. وقد تُستخدم المحفزات أو العقوبات الاقتصادية كأدوات ضغط لضمان الامتثال.

ويمكن أن تؤدي عملية الوساطة إلى مجموعة من النتائج. فنجاح الوساطة قد يؤدي إلى إنشاء حكومة انتقالية تتألف من أعضاء من المجلس العسكري، والحكومة المعزولة، وأصحاب المصلحة الرئيسيين الآخرين. وستُكلَّف هذه الحكومة بتنظيم انتخابات حرة ونزيهة في إطار زمني محدد.

لكن تحديات قد تظهر إذا ما ظل أي من الطرفين عنيداً، أو إذا ما كانت هناك خلافات حول شروط الانتقال. وبالنظر إلى الانقلاب الأخير، قد يؤدي نقص الثقة إلى عرقلة الحوار المفتوح. لكنَّ الضغوط الجماعية من الإيكواس والمجتمع الدولي قد تكون كافية لإبقاء العملية في مسارها الصحيح.[1]

المطلب الثالث: أثر الانقلابات العسكرية على الدول الإفريقية[2]

ارتفاع الأسعار العالمية للسلع الاستراتيجية:

إن فترات الاضطراب التي تلي الانقلابات العسكرية في القارة الإفريقية ينجم عنها تباطؤ في الأنشطة الرئيسية للاقتصادات الإفريقية، مثل الزراعة والنفط والمعادن المهمة. إذ تتصارع الأطراف العسكرية أو السياسية للسيطرة على تلك الموارد، أو تعطيلها للضغط على خصومها، مما يؤثر بالسلب على إنتاج العديد من السلع الاستراتيجية، ويقود إلى مشكلات اقتصادية داخلية، فضلاً عن ارتفاع الأسعار العالمية، وتصاعد المخاوف من حدوث اضطرابات في إمدادات تلك السلع، خاصة إذا كانت تلك الدول تشارك بحصة منظورة في الإمدادات العالمية للسلع. وأمثلة ذلك ما يلي:

أ- تهديد المعروض العالمي للنفط:

أحد الأمثلة في هذا السياق هو ما شهدته السودان منذ 19 سبتمبر 2021 من احتجاجات شعبية في إقليم شرق السودان، أدت إلى إغلاق موانئ بورتسودان، مما عطّل، لفترة مؤقتة، نقل الإنتاج من حقول جنوب السودان إلى الأسواق العالمية، وذلك قبل أن تتفق السلطات السودانية مع المحتجين على استئناف نقل النفط عبر مينائي البشائر (1) و(2) على البحر الأحمر.

وقد أدت التوترات السابقة إلى ارتفاع أسعار الوقود في السودان والدول المجاورة، غير أن تأثيرها كان محدوداً على السوق العالمية؛ نظراً لأن السودان وجنوب السودان منتجان صغيران للنفط. لكن بطبيعة الحال، سيتأثر السوق العالمي للنفط بشكل أكبر إذا افترضنا أن نيجيريا شهدت اضطرابات سياسية أو أمنية؛ وذلك بالنظر إلى إنتاجها الكبير نسبياً، والذي يتجاوز 1.7 مليون برميل يومياً.

[1] المرجع نفسه, نفس الصفحة.

[1] مدحت مبارك جمعة "الانقلابات العسكرية في إفريقيا: أسبابها، آثارها على الدولة والمجتمع". ليبيا. 2024 (ص60)

ب- ارتفاع أسعار وهوامش أرباح المحاصيل الزراعية:

على سبيل المثال، تتعرض أسعار الكاكاو العالمية لارتفاعات قياسية كلما شهدت بعض الدول الإفريقية المنتجة لها اضطرابات سياسية أو انقلابات عسكرية. وتُعتبر إفريقيا الأولى في إنتاج الكاكاو بحصة تصل إلى ثلثي الإمدادات العالمية، وتنتج دولة كوت ديفوار منفردة نصف ما تنتجه القارة بأكملها. وقد استغلت الحكومة في كوت ديفوار وقادة المتمردين هناك العائدات الكبيرة لهذه السلعة الحيوية في التمويل العسكري في مواجهة الخصوم، الأمر الذي أطال أمد الحروب الأهلية والتوترات السياسية والانقلابات التي اجتاحت البلاد في فترات زمنية مختلفة، وعلى نحو أدى إلى انخفاض إنتاجية هذا المحصول المهم نتيجة تهالك المزارع ونقص الميكنة.

وكان أحد أبرز التداعيات للظروف السياسية غير المستقرة في كوت ديفوار أن دفعت المزارعين في السنوات الأخيرة للتمسك بهوامش ربحية أعلى لمحاصيل الكاكاو، تحوّطاً لفترات التقلبات الأمنية والسياسية المفاجئة في البلاد، وتزامن ذلك مع الطلب الهائل من الأسواق الأوروبية والصين والهند على هذا المحصول المهم، مما رفع أسعاره في الأسواق الدولية

ج- ارتفاع أسعار بعض المعادن الصناعية:[1]

يمثل نشاط التعدين والمحاجر حوالي 20% من الناتج المحلي الإفريقي سنوياً، وهو يعد بذلك مصدرمدحت مبارك جمعة،ظاهرة الإنقلابات العسكرية في إفريقيا أسبابها و اثارها على الدولة و المجتمع،المجلة الافريقية للدراسات المتقدمة مجلد 3 ، العدد 3 ، ليبيا سبتمبر 2024

دخل أساسياً لكثير من الاقتصادات الإفريقية. وتُساهم الدول الإفريقية بحصة كبيرة من إمدادات المعادن على غرار البوكسيت والذهب والماس وغيرها..

فعلى سبيل المثال، تُعتبر غينيا مورداً رئيسياً لخام البوكسيت المستخدم في إنتاج الألمنيوم على مستوى العالم، حيث تمثل 6.4% من الاحتياطيات العالمية ونحو 22% من الإنتاج العالمي وقد أدى الانقلاب العسكري في غينيا في سبتمبر 2021 إلى ارتفاع سعر هذا المعدن بنسبة 40%، وهو أعلى مستوى له منذ مايو 2011، لا سيما أن ذلك صاحبه انتعاش الاقتصاد العالمي بعد بدء التعافي تدريجياً من جائحة كورونا، ووجود طلب متزايد على الخام في قطاعي السيارات والبناء. ومن المتوقع أن

[1] المرجع نفسه, نفس الصفحة.

تؤدي مجمل تلك الظروف إلى تآكل في المخزون العالمي الخاص بخام البوكسيت، وعدم قدرة المعروض منه على الوفاء بالطلب، مما قد يترك السوق العالمي في حالة عجز لفترة من الزمن.

ازدهار التجارة غير المشروعة في المعادن النفيسة وبيعها بأسعار بخسة:

تأثرت تجارة الماس العالمية بسبب الصراعات الدائمة والانقلابات العسكرية في الدول المنتجة له في إفريقيا مثل جمهورية إفريقيا الوسطى وسيراليون.

وتسعى الجماعات المسلحة في هذه الدول للسيطرة على عمليات إنتاج وبيع الماس عن طريق وسطاء وقنوات غير شرعية من أجل تمويل عملياتها العسكرية، وهذه تجارة غير مشروعة تم حظرها دولياً، وعادة ما يتم فيها بيع الماس بأسعار بخسة وبفارق كبير عن السعر الحكومي المرجعي.

وبالمثل أيضاً، فإنه يجري تداول الذهب واستغلاله في قارة إفريقيا بشكل غير شرعي، حيث تزيد عمليات التنقيب غير الرسمية عن المعدن من قبل الجماعات المسلحة، ودائماً ما يكون محط اهتمامها لا سيما أثناء الاضطرابات السياسية؛ مما يؤدي إلى خسائر كبيرة في ميزانيات الدول الإفريقية المعنية.

ويتضح ذلك جلياً في دول غرب إفريقيا مثل غانا ومالي وبوركينا فاسو والنيجر، والتي تفقد سنوياً عائدات مبيعات 30 طناً من الذهب بسبب نشاط التعدين غير الرسمي. بينما تخسر دول وسط وشرق إفريقيا ما قيمته نحو 4 مليارات دولار من عائدات الذهب سنوياً بسبب عمليات التهريب غير الشرعي. وبالتالي يبدو جلياً أن الخاسر الأكبر هو الاقتصادات الإفريقية وليس كبار تجار المعادن أو الشركات، والذين يحصلون على المعادن النفيسة بأسعار بخسة تقل كثيراً عن الأسعار المرجعية المُحددة من قبل الحكومات والسلطات الرسمية.

تزايد الصراع بين القوى الدولية على النفوذ الاقتصادي في إفريقيا:[1]

لم تحاول الادارة الفرنسية تدريب الاهالى أو الاستعانة بهم فى أعمال الشركات أو وظائف الحكومة ولذلك بخطىء من يعتقد' أن البلاد ليس بها تفرقة عنصرية بل أنها كانت قائمة فعلا أثناءالاحتلالالفرنسى.

[1]المرجع نفسه,نفس الصفحة.

2 صوار أحمد ، كفاح النيجر ، لدار القومية للطباعة و النشر 2016 القاهرة

تذهب بعض الأدبيات إلى اتهام بعض القوى الدولية الكبرى مثل فرنسا والولايات المتحدة، بالوقوف وراء الانقلابات العسكرية في عدد من دول إفريقيا خلال السنوات الأخيرة؛ وذلك بهدف تقويض المصالح الاقتصادية المتنامية في القارة لقوى دولية أخرى وتحديداً الصين وروسيا.

ومثال على ذلك، تتمتع الصين بنفوذ قوي في جمهورية غينيا، حيث تشارك شركة صينية خاصة وأخرى مملوكة للدولة في أعمال استخراج وتصنيع البوكسيت لمشروع (سيماندو)، الذي يوجد به أحد أكبر رواسب لخام الحديد في العالم، ويعمل به أكبر شركتين صينيتين وهما "هونجكياو" و"ريو تينتو"، وتحصل الصين، وهي أكبر منتج ومستهلك للألمنيوم في العالم، على 50% من واردات البوكسيت من غينيا، وبما يُقدر بنحو 52.7 مليون طن في عام 2020

ويُعتقد أن هناك ارتباطات قوية بين قائد الانقلاب الأخير في غينيا وكل من فرنسا والولايات المتحدة، وهو ما يمكن أن توظفه الدولتان، وفق بعض الترجيحات، بمساعدة القوى السياسية الجديدة في غينيا لتحجيم الوجود الصيني لصالح هذه الدول الغربية.

وعلى الرغم من ذلك، يتعين الإشارة إلى أن العديد من الدول الإفريقية تنظر إلى الصين كشريك تنموي مثالي، في ظل ما تقوده من جهود تنموية بالقارة عبر مشروع "الحزام والطريق"، بالإضافة إلى تقديمها مساعدات وقروض، بعكس الدول الغربية التي يُنظر إليها البعض كمحرك خفي للصراعات والحروب الأهلية التي شهدتها عدد من الدول الإفريقية.

ختاماً، يمكن القول إن الانقلابات العسكرية في إفريقيا تترك العديد من الآثار الاقتصادية السلبية، ليس فقط على هذه الدول، ولكن أيضاً على المستوى الإقليمي للقارة، كما تنسحب هذه الآثار لتمتد إلى الاقتصاد العالمي والسوق الدولية من خلال الارتفاع الملحوظ في أسعار النفط والمعادن والسلع الزراعية.[1]

خلاصة الفصل الثاني:

يوم تقريبا شكّلت نسبة **90**٪من البلدان الإفريقية، وذلك بمعدل انقلاب عسكري كل **55**شكلت الانقلابات في إفريقيا ما يقارب 36.5٪من جميع الانقلابات على مستوى العالم. أما أكثر البلدان الإفريقية التي شهدت انقلابات عسكرية، فقد تركزت في منطقة غرب إفريقيا التي يتم تصنيفها بأنها *حزام الانقلابات*، حيث استحوذت على أكبر عدد من الانقلابات في القارة بنسبة .44.4٪

[1] المرجع نفسه, نفس الصفحة.

بعد الانقلاب الذي حدث مؤخرًا في النيجر، والذي أطاح بالرئيس بازوم من السلطة، تبين أنه امتداد لسلسلة متواصلة من الانقلابات التي شهدتها منطقة غرب إفريقيا على مدار العقد الماضي، فقد سبقته بفترة قليلة 3انقلابات في بلدان مختلفة في القارة، وبعدها بفترة تبعها انقلاب بوركينا فاسو، وذلك بسبب تفجر الخلافات داخل اللجنة العسكرية للتعديل من أجل التقدم الوطني، ووصل الخلاف إلى حد المواجهة التي حُسمت بتولي الحكم في واجادوغو من قبل الطيب جان بابتيستأويدراغو، ليتم توجيه تهم إليه بموالاته للمستعمر، ليُعزل ويحلّ محله توماس سانكارا.

لقد خلفت الانقلابات العسكرية في إفريقيا آثارًا سلبية عديدة على الدولة والمجتمع بسبب ما حملته من متغيرات سياسية واجتماعية، وانتقلت آثارها إلى دول الجوار. ولعل من بين آثار الانقلاب أنه سلوك غير دستوري، غير قانوني، فإن حالة من عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي والأمني سادت إفريقيا. هذا كله شكل نتاجًا لحالة من الفوضى، الجوع، المرض، التخلف، الصراعات القبلية، النزاعات المسلحة، النزوح الفردي والجماعي، الإرهاب.

كانت السنوات الثلاث الأخيرة مفصلية في تاريخ ومستقبل دول غرب إفريقيا. إذ شهدت منطقة الساحل الإفريقي، التي تعد من الأفقر في العالم، انقلابات عسكرية عكست المسار الذي سارت عليه دول المنطقة منذ نيلها الاستقلال عن الدول الاستعمارية الأوروبية، وبالأخص فرنسا، مع استثناء فترات قليلة شهدت محاولات لفرض حكومات مستقلة وسيادية سرعان ما جرى إجهاضها.[1]

بين عامي 2021 و2023، تسارعت الأحداث في كل من مالي وبوركينا فاسو والنيجر، وصولًا للانقلابات التي حظيت بدعم شعبي واسع، ونصبت حكومات انتقالية جديدة كان أحد أبرز عناوينها تغيير شكل العلاقة مع الغرب بشكل جذري. بينما شهدت دول أخرى كالسنغال وساحل العاج احتجاجات ضد تردي الوضع الاقتصادي، والشركات الفرنسية العاملة فيها.

قرعت هذه التطورات ناقوس الخطر في فرنسا، وكذلك في الولايات المتحدة التي عززت حضورها في المنطقة على مدى عقود، خاصة بعد أن قادت الانقلابات إلى فرض الانسحاب الكامل للقوات العسكرية الفرنسية من الدول الثلاث. هنا حضرت المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا، الإيكواس، كورقة ضغط نظرًا للنفوذ الذي تتمتع به فرنسا والولايات المتحدة في المجموعة. إذ هددت الإيكواس بالتدخل

[1] المرجع نفسه,نفس الصفحة.

عسكريًا في النيجر وفرضت عليها عقوبات اقتصادية، قبل أن تتراجع عنها وتقر بالأمر الواقع الذي فرضه الانقلاب في شباط 2024، بعدما أعلنت الدول الثلاث نيتها الانسحاب من الإيكواس.

لكن المؤكد أن فرنسا والولايات المتحدة لم تتوقفا عن محاولة احتواء الوضع منذ فشل مساعي الإيكواس. فكيف يبدو المشهد في دول الساحل الإفريقي منذ تلك الانقلابات؟

الطريق للانقلاب:

منذ الاستقلال، حافظ الغرب على سيطرته السياسية والاقتصادية في ساحل غرب إفريقيا من خلال فرض حكومات مدنية وعسكرية تابعة له. بانقلاب عسكري برعاية فرنسا في عام 1968، أطيح بأول رئيس لمالي، موديبو كيتا، الوحدوي الإفريقي الذي كان يسعى إلى عدم الانحياز بين الشرق والغرب وتطبيق سياسات من شأنها أن تساهم في تحسين مستويات المعيشة والتحرر. كان ذلك بمثابة درس عملي لكل من يسعى إلى اتباع مسار وطني مستقل.

عام 1983، انتخب توماس سانكارا رئيسًا لوزراء فولتا العليا (التي سميت بعدها بوركينا فاسو)، لكنه رأى أن البلاد خاضعة بالكامل لسيطرة الغرب عبر إثقالها بديون صندوق النقد الدولي التي حالت دون تلبية الاحتياجات الضرورية للشعب. ومع إدراكه أن استقلال بوركينا فاسو لم يكن سوى شكل من أشكال الاستعمار الجديد مع قشرة من الحكم الذاتي، سعى سانكارا إلى تعزيز الطريق الثوري نحو التنمية. سعت الحكومة الجديدة لمنح امتيازات للإصلاح الزراعي والرعاية الصحية، ومحو الأمية، وتمكين المرأة، والديمقراطية التشاركية، والقضاءعلى الأمراض المعدية، وتعزيز الصحة، وتوسيع الوصول إلى المياه الجارية، والإسكان، والتعليم، وحقوق المرأة، والبيئة، وتعزيز الثقافة المحلية، وإنهاء كل أشكال التخلف في البلاد. لهذا، في أكتوبر 1987، تمت الإطاحة بسانكارا وقتله في انقلاب برعاية فرنسية وأمريكية، فتح الباب أمام 30 عامًا من الحكم الاستبدادي، إلى أن جاء انقلاب 30 أيلول 2022، الذي قاده العسكري إبراهيم تراوري، ليتحدى الهيمنة الفرنسية وعدم كفاءة الحكومة في قمع التمرد الجهادي المتطرف الذي هدد المدنيين في جميع أنحاء البلاد.

أما النيجر، فكانت مستعمرة فرنسية من عام 1900 إلى عام 1960، إلا أنها بقيت بشكل أو بآخر مستعمرة منذ ذلك التاريخ وحتى زمن الرئيس المخلوع في الانقلاب الأخير، محمد بازوم، من خلال الاتفاقيات التي أبرمت مع فرنسا على المستوى السياسي والاقتصادي والعسكري. فالشركات الفرنسية

تستخرج وتستخلص 80% من المتوفر بكميات هائلة في البلاد، فيما تخضع عملة النيجر، الفرنك المالي الإفريقي لغرب إفريقيا، لسيطرة بنك فرنسا.

اليورانيوم:

عام 2013، شنت فرنسا حملة عسكرية في مالي لوقف تقدم المتمردين الجهاديين الذين كانوا قد سيطروا على مساحات واسعة من البلاد، قبل أن تلحقها بعملية أخرى في العام التالي كرّست وجود القوات العسكرية الفرنسية. إلا أن الحرب التي خاضتها فرنسا لم تنه انتشار الجماعات المتطرفة، ما جعل شعوب الساحل تتذمر من هذه الحرب التي بدت بلا أفق ولا نتائج، وجدد شعورها العدائي تجاه القوات الفرنسية المتواجدة على أراضيها، والسلطة المحلية التي فتحت الأراضي لهم، وجعلها تتساءل ما إذا كانت مكافحة الإرهاب قد أصبحت ذريعة لعودة الاستعمار من جديد.

من بين نهاية 2021 وبداية 2022، انقلب صغار الضباط في مالي وبوركينا فاسو لإنهاء أكثر من 60 عامًا من الهيمنة الفرنسية، ونصبوا حكومات انتقالية خصصت تمويلاً أكبر بكثير للقوات المسلحة لمكافحة العنف الجهادي. وفي أعقاب الانقلاب الناجح في مالي وبوركينا فاسو، ظلت فرنسا والولايات المتحدة تنظران إلى النيجر، وهي دولة غير ساحلية في إفريقيا، والغارقة في الفقر وأكبر من عقد من التمرد الجهادي، على أنها حليف «ديمقراطي» يمكن الاعتماد عليه في ظل حكومة محمد بازوم المنتخبة اسميًا، وهو الذي ضمن للغرب استخراج الموارد الطبيعية بأسعار رخيصة، وأبرزها اليورانيوم الذي تعتمد عليه فرنسا لتشغيل شبكة الطاقة النووية. لهذا، تفاجأ الغرب عندما استولى الحرس العسكري للرئيس، بقيادة عبد الرحمن تشياني، على السلطة في 26 تموز 2023، ليصبح المجلس العسكري، أو المجلس الوطني لحماية الوطن، الحاكم الفعلي للبلاد.

سلّط الانقلاب العسكري الذي شهدته النيجر في 26 يوليو 2023 الماضي، الضوء على أزمة الدولة الحديثة في البلدان الإفريقية في مرحلة ما بعد الاستقلال.

وأعلن قادة الانقلاب في النيجر، الأحد، إغلاق المجال الجوي للبلاد، فيما انتهت المهلة التي حددتها لهم المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا (إكواس) لتسليم السلطة أو مواجهة تدخل عسكري.

وكانت إكواس أمهلت العسكريين في 30 يوليو أسبوعًا لإعادة الرئيس المخلوع محمد بازوم إلى منصبه.

ومع انتهاء المهلة، لم يبدِ الانقلابيون الذين تولوا السلطة في 26 يوليو حتى الآن أي نية في التراجع.

تلك الأزمة تُعتبر الانقلابات العسكرية سببًا ونتاجًا لها، حيث شهدت إفريقيا 205 انقلاب ومحاولة انقلاب عسكري منذ مرحلة ما بعد الاستعمار، كان آخرها الانقلاب في النيجر، ومن قبله انقلاب مالي (أغسطس 2020)، وغينيا كوناكري (سبتمبر 2021)، وبوركينا فاسو (يناير 2022).

ومن بين تلك الدول الأربع، ثلاث تشهد وجودًا كبيرًا للتنظيمات الإرهابية من داعش والجماعات الموالية لتنظيم القاعدة، وهي مالي، والنيجر، وبوركينا فاسو.

بدايةً، تؤدي تلك الانقلابات إلى تحوّل جذري في العلاقات الخارجية للدول التي تقع فيها؛ إذ يلجأ العسكريون إلى استغلال المشاعر الشعبية المناوئة للمستعمر السابق (فرنسا)، وللدول الغربية بشكل عام، لكسب الشرعية. ولهذا يكون في مقدمة قراراتهم تعليق التعاون العسكري مع الدول الغربية، وخصوصًا فرنسا، التي تُعتبر الشريك الدولي الأول في مكافحة الإرهاب.

ويلجأ الانقلابيون إلى استبدال النفوذ الغربي بالنفوذ الروسي، وتحديدًا في جانب التعاون العسكري؛ فتحل شركة "فاغنر" محل التعاون الغربي العسكري في التدريب والعمل الميداني، بينما تقدم روسيا الدعم العسكري إلى تلك الدول. ما يؤدي إلى تحوّلات كبيرة في بنية المؤسسات العسكرية والأمنية لتلك الدول، وبالتالي انعكاسات كبيرة على الحرب ضد الإرهاب العابر للحدود.

وكما حدث في مالي وبوركينا فاسو، طلبت السلطات الانقلابية في الدولتين من فرنسا والدول الغربية سحب قواتها العسكرية التي كانت تقدم الدعم العسكري والتدريب للجيوش الوطنية، وهو الأمر المتوقع في حالة النيجر، التي تُعتبر البلد الأخير الذي يستضيف قوات عسكرية فرنسية وغربية في منطقة غرب إقليم الساحل والصحراء.

وجانب آخر من تداعيات الانقلابات العسكرية يتمثل في استهلاك جزء كبير من القدرات الأمنية لتلك الدول في فرض وتثبيت سلطة الانقلابيين، وهو ما يأتي على حساب توجيه تلك القدرات للحرب على الإرهاب، ما يجعل الأخير يستفيد من الفوضى الأمنية والسياسية لتحقيق مزيد من التمكين والانتشار.

وفضلًا عن ذلك، تؤدي الخلافات البينية بين دول الساحل والصحراء ودول غرب إفريقيا جرّاء استبدال السلطات المنتخبة بالانقلابيين العسكريين إلى قطع العلاقات الدبلوماسية ووقف التعاون الأمني والعسكري، ما يعني أنّ الجغرافيا التي ينشط فيها الإرهاب تفتقد إلى التعاون بين الدول التي تتشارك تلك

الجغرافيا. وهو الأمر الذي يفيد التنظيمات الإرهابية، التي تستغل ذلك التشرذم لاستهداف الدول في عمليات عابرة للحدود، واستغلال خلافات دول الجوار للتصدي لأيّة عمليات عسكرية تستهدفهم.

ولفهم كيف توسّع داعش في الدول الإفريقية غير العربية، هناك مدخلان؛ الأول: بناء التنظيم على ميراث تنظيم القاعدة في تلك المناطق، مع التوسع في الجغرافيا المجاورة، وهو ميراث يرتبط في الأساس بتأثر مسلمي تلك الدول بالسجال الفكري الديني في الدول العربية. الثاني: هو الاستثمار في أزمات الدولة القومية الحديثة في تلك الجغرافيا الإفريقية، التي لم تعرف الحدود الحديثة إلا مع الاستعمار الأوروبي.

ويرتبط بأزمة الدولة القومية، قضية التنوع الإثني واللغوي والديني والقبلي، التي تتداخل مع وجود داعش في تلك الجغرافيا، وظاهرة الانقلابات العسكرية التي تشهدها الدول الإفريقية، والتي تعيق البناء المؤسسي وتخلق مساحات كبيرة من الفراغ والفوضى الأمنية والسياسية التي يستفيد منها الإرهاب.

نشر مركز إفريقيا للدراسات الاستراتيجية تقريره السنوي لعام 2022 حول نشاط الحركات المصنفة إرهابيًا والمرتبطة بتنظيمي القاعدة وداعش في إفريقيا في مارس / آذار الماضي.

ذكر التقرير أنّ وتيرة العنف لدى تلك الحركات ارتفعت بنسبة 22% عن العام 2021، وتجاوز عدد القتلى المقدر بنحو 19109 قتيلًا الذروة السابقة البالغة 18850 قتيلًا على يد المتشددين، والتي تم رصدها في عام 2015 عندما كانت بوكو حرام في أوج نشاطها. تمثل تلك الأرقام انعكاسًا حادًا عن عام 2021، الذي شهد انخفاضًا طفيفًا في الوفيات وصل إلى 12920.

وأشار التقرير إلى أن تصاعد حدّة العنف في منطقة الساحل والصحراء تزامن مع الانقلابات العسكرية في دولتي مالي (أغسطس 2020) وبوركينا فاسو (يناير 2022). تلك الانقلابات المتكررة تعتبر من أهم تجليات أزمة الدولة القومية في القارة الإفريقية، فضلًا عن أن قادة تلك الانقلابات روجوا لأنفسهم شعبيًا بصفتهم محرّرين لدولهم من النفوذ الغربي، وتحديدًا الفرنسي. تُرجم ذلك في إنهاء التعاون الأمني مع فرنسا، والذي كان له دور كبير في محاربة الجماعات المصنفة إرهابيًا في منطقة الساحل والصحراء.

لم يفصل التقرير بين الجماعات المرتبطة بتنظيم القاعدة عن الأخرى المرتبطة بداعش من حيث عدد أحداث العنف والمسؤولية عن الجرائم، لكن في حالة دولة موزمبيق ترتبط الجماعة المتشددة المسؤولة عن العنف "الشباب" بالولاء لداعش، والتي سجل نشاطها ارتفاعًا في نسبة العنف بـ29% عن عام 2021، لتعود إلى أعلى نسبة مسجلة في عام 2020.

مقارنةً بذلك، شهدت منطقة دول شمال إفريقيا، وتحديدًا مصر، التي تمثل 90% من نشاط داعش في الإقليم، انخفاضًا كبيرًا بنسبة 32% في أحداث العنف في عام 2022، على التوالي.

تدخل تلك المقارنة ضمن المدخل المتعلق بأزمات الدولة القومية بين شمال القارة من جانب، وجغرافيا الساحل والصحراء وموزمبيق والصومال، التي شهدت أعلى معدلات العنف المرتبط بداعش والقاعدة من جانب آخر؛ حيث إنه كلما كانت الأزمات التنموية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية أقل، وكانت مؤسسات الدولة أقوى وأقدر على بسط سيادتها، كلما انخفض عنف الجماعات الإسلامية المصنفة إرهابيًا، وكذلك العكس.

يتوافق ما رصده التقرير السابق مع ما تنشره الصفحات الإعلامية لتنظيم داعش؛ ففي أحد أعداد مجلة "حصاد الأجناد"، حول حصيلة عمليات التنظيم وفروعه خلال أسبوعين في شهر رمضان السابق، الموافق أبريل 2023، وإصدارات أخرى لنفس المجلة، يتبين أن الهجمات التي تشنها فروع التنظيم فيما يُسمى ولايات "وسط إفريقيا، غرب إفريقيا، موزمبيق" هي الأعلى من حيث حصيلة عدد الضحايا، حتى حال تساوي عدد العمليات المنفذة في تلك المناطق مع عدد العمليات في سوريا والعراق.

جاء في إصدار للمجلة شنّ التنظيم 5 عمليات عسكرية على حدة في أسبوعين، في كل من: العراق، سوريا، وسط إفريقيا (دولة الكونغو الديمقراطية)، وجاءت حصيلة الضحايا كالتالي: 4 في العراق، 7 في سوريا، 49 في الكونغو.

فضلًا عن ذلك، تحوز بيانات التنظيم الإعلامية عن نشاط الفروع في إفريقيا مساحة أكبر مقارنةً بسوريا والعراق، وأضعاف ما يُنشر عن باكستان وأفغانستان والفلبين، ويعود ذلك إلى انحسار نشاط داعش في سوريا والعراق بعد الهزائم الكبيرة التي تلقاها التنظيم على يد قوات التحالف الدولي والحلفاء المحليين في العراق وسوريا منذ عام 2015

وفي الفلبين وباكستان لدى السلطات قدرات عسكرية قوية تواجه التنظيم، والحال كذلك في أفغانستان بدرجة أقل، مع جماعة طالبان القوية.

يتواجد تنظيم داعش في مناطق واسعة من القارة الإفريقية. إلى جانب تواجده الذي بات محدودًا في شمال القارة، وخصوصًا في شمال سيناء في مصر، ينتشر التنظيم في جغرافيا واسعة من شرق إلى غرب القارة، في منطقة القرن الإفريقي ودول الساحل والصحراء.

يقسّم التنظيم تلك الجغرافيا إلى ولايات، عابرة في بعضها للحدود السياسية بين دول القارة، كما في حالة "ولاية غرب إفريقيا" التي تُعتبر الأكبر من حيث الجغرافيا وتواجد مقاتلي التنظيم، وعدد أحداث العنف.

تشمل ولاية غرب إفريقيا نشاط التنظيم في دول (نيجيريا، النيجر، الكاميرون، وبوركينا فاسو)، وولاية وسط إفريقيا (دولة الكونغو الديمقراطية)، وولاية الساحل (مالي، النيجر، وتشاد)، وولاية موزمبيق (دولة موزمبيق)، وولاية الصومال (دولة الصومال).

ويُلاحظ على ذلك التقسيم اختلاط التقسيمات الإقليمية لدى التنظيم، حيث تُنسب العمليات في دولة النيجر تارةً إلى ولاية غرب إفريقيا وأخرى إلى ولاية الساحل، وكذلك الحال مع بوركينا فاسو، علمًا أن مصطلح "دول الساحل" يُطلق على خمس دول هي: (موريتانيا، مالي، بوركينا فاسو، النيجر، وتشاد).

جغرافيًا، على مستوى الدول في شرق القارة، يتواجد داعش – الصومال في ولاية بونتلاند بشكل أساسي، ويستهدف العاصمة مقديشو في إقليم بنادر.

ويُعرف باسم "أبناء الخليفة" في دولة موزمبيق، حيث يتركز نشاط التنظيم في إقليم كابو دلغادو، شمال شرق البلاد، ويحمل اسم "تنظيم أهل السنّة والجماعة" أو "الشباب."

ويمتد نشاط التنظيم في دول النيجر ومالي وبوركينا فاسو، من أقصى الغرب في النيجر، مرورًا بجنوب مالي وشمال شرق بوركينا فاسو، وهي منطقة تُعرف باسم "المثلث الحدودي"

وفي حوض بحيرة تشاد، يتواجد التنظيم في جنوب تشاد، وشمال الكاميرون، وشمال نيجيريا، وجنوب شرق النيجر، مع قدرة على اختراق الحدود إلى دول مثل بنين وتوغو، وغيرهما.

وتُعتبر معظم الجغرافيا السابقة، خصوصًا في الصومال ومالي والنيجر وتشاد ونيجيريا، مناطق نفوذ قديمة لتنظيم القاعدة، قبل أن يتوسع فيها داعش على حساب الأخيرة.

يعتمد تنظيم داعش في إفريقيا على استراتيجيات متعددة تهدف إلى تثبيت وجوده وتوسيع نفوذه. من أبرز هذه الاستراتيجيات:

–استغلال الفوضى الأمنية والسياسية في بعض الدول الإفريقية التي تعاني من ضعف في مؤسسات الدولة، مثل مالي، النيجر، وبوركينا فاسو.

-استقطاب المقاتلين المحليين من خلال استغلال الأزمات الاجتماعية والاقتصادية، ومنحهم هوية دينية وعسكرية تحفزهم على القتال.

-الاعتماد على هجمات متفرقة ومتنوعة، مثل الهجمات الانتحارية، والكمائن، والاغتيالات، بهدف إضعاف القوات الحكومية وزعزعة استقرار المناطق.

-التنقل المستمر بين المناطق الحدودية بين الدول، ما يصعب مهمة القوات الأمنية في ملاحقته واحتوائه.

-محاولة السيطرة على مناطق واسعة لإقامة ما يشبه "دولة داخل الدولة"، عبر فرض سيطرته على القرى والمدن الصغيرة، وتطبيق قوانينه الخاصة.

-ورغم التحديات الكبيرة التي تواجه التنظيم في إفريقيا، إلا أنه استطاع أن يبني شبكة من الولاءات والتحالفات مع جماعات محلية، مما يزيد من تعقيد مهمة مواجهته.

انتشار تنظيم داعش في إفريقيا له تداعيات خطيرة على الأمن الإقليمي والدولي، إذ:

-يزيد من زعزعة استقرار دول المنطقة، مما يؤثر سلباً على التنمية الاقتصادية والاجتماعية

-يؤدي إلى موجات نزوح كبيرة للسكان، بسبب العنف وعدم الاستقرار، مما يخلق أزمات إنسانية ضخمة.

-يفتح الباب أمام تهريب الأسلحة والمخدرات، وتمويل الجماعات الإرهابية عبر شبكات معقدة

-يعقد جهود المجتمع الدولي في مكافحة الإرهاب، حيث يتطلب الأمر تعاوناً إقليمياً ودولياً متكاملاً.

-قد يشكل تهديداً مباشراً للدول الغربية التي تستهدفها الجماعات الإرهابية من إفريقيا عبر شن هجمات أو دعم عمليات إرهابية خارج القارة.

لذلك، فإن مواجهة خطر داعش في إفريقيا يحتاج إلى استراتيجية شاملة تأخذ في الاعتبار الأبعاد الأمنية والسياسية والاجتماعية.

مواجهة تنظيم داعش في إفريقيا تتطلب مجموعة من الإجراءات المتكاملة التي تشمل:

-**تعزيز القدرات الأمنية والعسكرية** للدول المتضررة، عبر تدريب القوات وتزويدها بالمعدات اللازمة لمكافحة الإرهاب بفعالية.

-**التعاون الإقليمي والدولي** من خلال تبادل المعلومات الاستخباراتية، وتنسيق العمليات الأمنية، ودعم جهود مكافحة تمويل الإرهاب.

-**مواجهة التطرف الفكري** عبر تعزيز برامج التوعية الدينية والثقافية التي تدعو إلى الاعتدال والوسطية، وتحارب الفكر المتطرف.

-**تحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية** في المناطق المتضررة، لتقليل عوامل الفقر والبطالة التي يستغلها التنظيم لجذب الشباب.

-**دعم المؤسسات الحكومية والقضاء** لضمان تطبيق القانون ومحاسبة المتطرفين، وبناء دولة قوية تحترم حقوق الإنسان.

التدخل الإنساني لتخفيف معاناة النازحين واللاجئين، وتحقيق الاستقرار الاجتماعي في المناطق المتأثرة.

بهذا النهج المتكامل يمكن تقليل خطر داعش وإعادة الأمن والاستقرار للدول الإفريقية المتضررة.

إستنتاجات:

-من المبكر الحكم على نجاح أو فشل الانقلابات في غرب ووسط إفريقيا منذ 2021

-تعاني الدول الإفريقية من الفساد، الفقر، البطالة، وتدهور التنمية

-تفشي الاستبداد السياسي والمحسوبية، وقيام الحكام المدنيين بتمديد فترات الحكم، من العوامل المشتركة بين تلك الدول.

-الانقلابات الأخيرة لاقت قبولًا شعبيًا بسبب رفعها شعارات مناهضة للنفوذ الفرنسي واستغلاله للموارد.

-مطالبات شعبية بإنهاء الوجود العسكري الفرنسي في المنطقة.

-فرنسا ما تزال تتعامل مع القادة الأفارقة بنظرة أبوية تقليدية.

-بعض الانقلابات اعتُبرت محاولة لانتزاع استقلال حقيقي من التبعية الفرنسية.

-في الغابون، أعلن ضباط الجيش استيلاءهم على السلطة نهاية أغسطس.

-يُنظر إلى الجيش كالقوة الوحيدة القادرة على تحقيق مطالب الشعوب والدفاع عن السيادة.

-لكن الجيش يُستنزف بوظائف سياسية قد لا يكون مؤهلًا لها.

--الانقلاب: إحلال قسري لعناصر عسكرية محل المدنيين، غالبًا مباغت، عنيف، غير شرعي، يتطلب مهارة في التنفيذ.

-هو آلية غير دستورية لتغيير السلطة التنفيذية.

-أكثر من 200 محاولة انقلابية منذ الاستقلال، نصفها ناجح.

-دولة إفريقية شهدت انقلابات حتى عام 2019 27انقلابًا ناجحًا منذ 1990، 20 منها في دول غرب إفريقيا (12 في الساحل، 8 في خليج غينيا).

-تركز ظاهرة الانقلابات في منطقة الساحل الإفريقي.

-يصعب تحليل الظاهرة بسبب تشابك الأبعاد التاريخية، الأمنية، الاقتصادية، والاجتماعية.

-القارة عرضة لما سُمّي "وباء الانقلابات" بحسب الأمين العام للأمم المتحدة.

-لا تزال إفريقيا تسجل أعلى معدلات الفشل الدولتي والفساد.

-التنمية مقرونة بالأمن والديمقراطية، وكلها مؤشرات هشّة حاليًا.

-تصنّف ضمن دراسات الأمن والسلم، لما لها من أثر على الاستقرار الإقليمي.

-القوى العظمى تنظر لإفريقيا كمحور استراتيجي، وهو ما يُسمى بـ "التدافع الجديد" أو "الاستعمار الجديد".

-حسب طارق البشري، الانقلاب عادة يُسوَّق كتحرك لحماية الدولة، لكنه يهدم النظام القائم.

-يرفع شعارات التصحيح والإصلاح، لكنه يُنتج أنظمة فاسدة جديدة.

-الفرق الجوهري بين "الأمر الواقع" و"الشرعية" يجب ألا يُغفل.

-الانقلاب: يتم عبر قوة محدودة من الجيش بدعم من بعض القوى المدنية والسياسية

-الثورة: طابعها شعبي وجماهيري.

-بعض الباحثين الأفارقة والعرب يقدمون تبريرات ناعمة للانقلابات بدعوى "التصحيح الثوري".

-الشعوب تلجأ للجيش في مواجهة النخب السياسية الفاسدة.

-مثال مالي: تدخل الجيش جاء بعد سخط شعبي على النظام المنتخب.

-من النادر أن يتم انقلاب دون معرفة الاستخبارات الأجنبية.

-غالبًا ما يتواصل الانقلابيون مع قوى أجنبية لضمان الدعم.

-فرنسا مثال واضح على الدعم الضمني أو المباشر للانقلابات.

-تعثر الديمقراطية الوليدة وفشلها في تلبية طموحات الشعوب.

-تفشي الفساد، وانعدام العدالة في توزيع السلطة والثروة.

-تحديات أمنية وصراعات داخلية تضعف الأنظمة.

-تمديد فترات الحكم الرئاسية يغري العسكريين للتدخل.

-الدعم الشعبي لبعض الانقلابات يمنحها نوعًا من المشروعية.

-عدم الاعتراف بالحكومات المنبثقة عن الانقلابات.

-تعليق المساعدات، تجميد الأصول، وحرمان الانقلابيين من النظام المالي الدولي.

-ضرورة التراجع عن الانقلاب أولًا، ثم التفاوض وليس العكس.

-منظمة الوحدة الإفريقية (ثم الاتحاد الإفريقي) اتخذت مواقف صارمة ضد الانقلابات.

-الاتحاد علّق عضوية 14 دولة منذ 2003، لكنه يتراجع لاحقًا بفعل الضغوط هذا التراجع يغري العسكر بالقيام بانقلابات ينص على أن الوسائل غير الشرعية لتغيير الحكم تشمل الانقلابات العسكرية ضد الحكومات المنتخبة.

-تدخل المرتزقة.

-تدخل جماعات مسلحة أو متمردة.

-رفض تسليم السلطة بعد الانتخابات.

-تعديل الدساتير لإلغاء مبدأ تداول السلطة.

-يمتلك سلطة فرض العقوبات على الحكومات الانقلابية.

-لكنه يواجه صعوبة في إرضاخ المؤسسة العسكرية لتسليم الحكم المدني.

-بعض الانقلابيين يتحولون إلى حكومات مدنية شكلية.

-أكثر من 10 رؤساء أفارقة حكموا لأكثر من 15 سنة.

-فقط 40% من الدول الإفريقية تضع حدودًا دستورية لفترة الرئاسة.

-عدد قليل من الرؤساء احترموا حدود الولايتين.

-الصراعات طويلة ومعقدة، واحتمال عودة العنف كبير.

-الطابع المتجدد للنزاعات بسبب تغذيتها المستمرة.

-أمثلة على ذلك: تجدد النزاعات في تيغراي (إثيوبيا)، وجنوب السودان.

الخاتمة

خاتمة:

أثار الانقلاب العسكري الذي شهدته دولة النيجر، بعد الإطاحة بالرئيس الشرعي "محمد بازوم"، وتعويضه بقائد الحرس الرئاسي الجنرال "عبد الرحمن تيشاني" كرئيس مؤقت للبلاد، واعتماد عدد من التدابير الصارمة، كإقالة الوزراء، وتعليق نشاط الأحزاب السياسية، وإغلاق المنافذ البرية والجوية بالبلاد، مخاوف جدية بشأن تدهور الأوضاع الأمنية في البلاد، وانعكاساتها السلبية على المحيط الإقليمي، وكذا عودة موجة الانقلابات إلى إفريقيا من جديد، بعد سلسلة من الإصلاحات الاقتصادية والسياسية التي اعتقد معها الكثيرون أن القارة السمراء حسمت مع تلك الصورة النمطية التي كانت تروج عنها، والتي تربطها بالاستبداد، والمجاعات، والأوبئة.

من الأسباب التي تذرع "الانقلابيون" بمجموعة دفعتهم إلى الإطاحة بالرئيس الشرعي، من قبيل الاستياء من التعيينات الجديدة داخل الجيش، والتي رافقها تهميش وإزاحة لعدد من النخب العسكرية من مناصبهم، والسعي إلى الهيمنة على مؤسسات الدولة، واعتماد مركزية مفرطة في تدبير الشؤون العامة.

إن توالي الانقلابات داخل القارة خلال السنوات الأخيرة، يطرح من جديد مستقبل الدولة في إفريقيا، ذلك أن الإصلاحات التي شهدتها الكثير من الدول الإفريقية، والتي أفرزت نخبا سياسية جديدة عبر الانتخاب، لم تسمح بإرساء مؤسسات سياسية صلبة، وآلية، ومستقرة، قادرة على مواجهة مختلف التحديات في أبعادها الداخلية والخارجية. كما أنها لم تكن كفيلة بتحقيق التنمية عبر الحد من المعضلات الاجتماعية والأمنية، ووقف نزيف الهجرة نحو أوربا.

كما يُلاحظ أن هذه الانتكاسات السياسية تتزامن مع التهافت الإقليمي والدولي المتزايد على إفريقيا، في سياق السعي إلى تعزيز النفوذ، والتموقع في مناطق استراتيجية داخل القارة، وهو ما تعكسه توجهات عدد من القوى الدولية كروسيا والصين، اللتان تعتمدان على المدخل الاقتصادي، وعلى استثمار تراجع النفوذ الفرنسي في عدد من المناطق الإفريقية، إضافة إلى طموحات عدد من الدول الأخرى كتركيا واليابان في هذا الخصوص، مع توالي الأزمات الاقتصادية جرّاء الحرب الجارية في أوكرانيا، وما فرضته من بحث عن موارد جديدة لمصادر الطاقة، وأخرى تدعم الأمن الغذائي.

تراجع النفوذ الفرنسي بشكل ملحوظ داخل القارة، وهو ما برز بشكل جلي مع طرد القوات العسكرية الفرنسية من مالي، وتنامي الاستياء من التواجد الفرنسي في عدد من المناطق الإفريقية، التي تبين مع

مرور الوقت أنه يسعى إلى تكريس الانتظارية، والتبعية، بدل مساعدة هذه الدول على ركوب قطار التنمية، وبناء المؤسسات، وتعزيز الأمن.

وقد طالبت دول الاتحاد الإفريقي غير ما مرّة البلدان الأوروبية بإرساء تعاون وشراكة متوازنين، يستحضران مصالح القارة، ويعكسان استيعاب التحولات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي عرفتها إفريقيا على امتداد العقود الثلاثة الأخيرة.

علاوة على هشاشة الوضع السياسي الذي ما زال يتلمس الطريق نحو ترسيخ الممارسة الديمقراطية، لا تخفى تداعيات الصراع الدولي القائم بين القوى الدولية الكبرى، كفرنسا وروسيا، في سياق تعزيز النفوذ داخل هذه القارة الغنية بإمكانياتها الطاقية، وثرواتها الطبيعية، ومكوناتها البشرية المتنوعة والشابة، وهو الصراع الذي تجاوز البعد الاقتصادي إلى مظاهر عسكرية تُذكّر بزمن الاستقطاب الذي ساد في ظل الحرب الباردة.

عبّرت الكثير من الدول عن رفضها وتنديدها بهذا الانقلاب، الذي يمثل ضربة للتجربة الديمقراطية الفتية بالبلاد، فيما فرضت المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا (الإكواس) عقوبات اقتصادية ومالية على قادة الانقلاب، بل وهدّدت باستخدام القوة العسكرية ضدهم ما لم يتم إعادة الأمور إلى نصابها.

علاوة على الإكراهات الاجتماعية التي تعيشها النيجر، والتي تعكسها نسب الفقر المتزايدة، وتصاعد حدة الهجرة نحو الخارج... بالإضافة إلى التحديات الأمنية التي يطرحها تمدّد الجماعات المسلحة في المنطقة، فإن دخول أطراف خارجية على الخط يمكن أن يُعمق الوضع أكثر، بصورة تتجاوز حدود البلاد إلى منطقة الساحل الإفريقي برمتها.

إن توالي الانقلابات العسكرية في إفريقيا؛ يمثل ناقوس خطر، ينبغي على الدول الإفريقية مجتمعة أن تستوعب مخاطره، وانعكاساته على سيادة وأمن دول القارة، والعمل بشكل جدّي ومسؤول على التصدي لكل العوامل الداخلية والخارجية التي تغذيها.

إن أول طريق كفيل ببناء الدولة، وتقوية مؤسساتها، هو تعزيز الممارسة الديمقراطية، وترسيخ التداول السلمي على السلطة. كما يمكن للبلدان الإفريقية أيضًا استثمار الصراع الدولي الراهن، والتموقعات الرامية لإرساء نظام دولي جديد، في تنويع شركائها، وفي الخروج من تحت مظلة بعض الدول

الأوروبية، كفرنسا، التي طالما دعمت الاستبداد، وعدم الاستقرار داخل القارة؛ بل وكرّست تبعية دولها، ضمانًا لمصالحها الضيقة.

ملخص الدراسة:

وهكذا، وخلال عامين فقط، تعرضت إفريقيا لسلسلة من الانقلابات التي هددت بإعادتها إلى حقبة الثمانينيات، واستبدال الحكم المدني بمجالس عسكرية.

ومع كل دولة تُضاف إلى القائمة، تزداد الأصوات التي تدعي أن الديمقراطية غير ناجحة في إفريقيا، إذ أعقبت – كما لاحظنا – الإطاحة ببعض الرؤساء المدنيين احتفالات في الشوارع، حيث تعالت هتافات المواطنين تهليلاً بسقوط القادة المنتخبين.

وقد يرى البعض أن الديمقراطية ليست أفضل شكلاً للحكم في القارة، لكن ذلك يعني أن المكاسب الديمقراطية التي تحققت منذ التسعينيات أصبحت أثراً بعد عين.

وفي حين أنه من المغري تفسير موجة الانقلابات على أنها دليل على كون الديمقراطية في إفريقيا تحتضر، فإن ذلك سيكون خطأً فادحاً، لأنه على الرغم من هذه الانتكاسات، إلا أن الديمقراطية تبقى السبيل الوحيد للمضي قدماً وتحقيق الاستقرار.

وفي العادة، يعتمد الانتقال إلى الديمقراطية بعد الانقلابات إما على حدوث انقسام داخل الجيوش نفسها، أو على تدخل قوى خارجية قد تؤثر في نتائج الانتخابات.

وعادةً ما تؤدي هذه التدخلات، والتي تتمحور حول استقطاب قادة الانقلاب أو فرض عقوبات، إلى توابع تضر بالمواطنين.

التداعيات على التنمية الاقتصادية:

هناك تداعيات طبيعية للانقلابات المتواصلة وعدم الاستقرار السياسي في إفريقيا، فعلى الرغم من تمتع غرب ووسط القارة بإمكانات هائلة للنمو الاقتصادي، نتيجة توفر الموارد الطبيعية، فضلاً عن الموقع الاستراتيجي المهم، ولكن تواجه المنطقة أيضاً تحديات كبيرة، مثل الفقر، وعدم المساواة، والفساد، وانعدام الأمن.

في رأي المحلل الاقتصادي النيجيري "بول جودوين"، أن عدم اليقين السياسي بعد الانقلابات الأخيرة له آثار سلبية على الاقتصاد بطرق مختلفة.

فأولاً: يمكنها أن تمنع الاستثمار الأجنبي والمحلي، فقد ينظر المستثمرون إلى المنطقة على أنها محفوفة بالمخاطر، وقد يقلل ذلك من تدفق رأس المال، والتكنولوجيا، والخبرة الضرورية للتنمية الاقتصادية.

وثانياً: يمكن أن تؤدي الانقلابات إلى تعطيل التجارة، حيث احتمالات حدوث العنف السياسي، والاضطرابات المدنية، وإغلاق الحدود واردة، مما يعيق حركة البضائع والأشخاص، ويدمر البنية التحتية، ويؤثر على القدرة التنافسية وإنتاجية الشركات، فضلاً عن توافر السلع والخدمات الأساسية، والقدرة على تحمل تكاليفها للمستهلكين.

كما تقوم الحكومات العسكرية لفترة طويلة بعد الانقلاب بحجب الإنترنت، في محاولة لخنق المعارضة السياسية، ولكن ذلك يؤدي إلى صعوبات تشغيلية للشركات، وتعطيل النشاط الاقتصادي بوقف التجارة الإلكترونية، ويولد خسائر في المعاملات الحساسة للوقت، ويزيد البطالة، ويقطع الاتصالات بين الشركات والعملاء، ويخلق مخاطر مالية ضخمة.

على سبيل المثال، يتضح من تقرير لموقع "بيزنس داي" أنه في عام 2020 خسرت تشاد 23.1 مليون دولار بسبب إغلاق الإنترنت، وخسرت بوركينا فاسو حوالي 35.9 مليون دولار في عام 2021 بسبب انقطاع الإنترنت لمدة ثمانية أيام فقط.

كذلك فإن الشركات الدولية تعيد النظر في استثماراتها في البلدان المضطربة. والمعروف أن الدول الإفريقية تستفيد كثيراً من وجود مستثمرين دوليين يعملون داخلها، وخاصة من منظور خلق فرص العمل، والإنتاج، والضرائب.

وهذا بدوره سيؤثر على تمويل مشاريع التنمية والبنية التحتية من البلدان والمنظمات المانحة. وقد يفرض المجتمع الدولي عقوبات اقتصادية للضغط من أجل إنهاء الانقلابات، قد تشمل حظر الأسلحة، وتخفيض المساعدات الأجنبية أو قطعها، وقيود على التصدير والاستيراد، وتجميد الأصول، والتصويت السلبي في المؤسسات المالية، وسحب العلاقات الدبلوماسية، ورفض التأشيرات، وإلغاء الرحلات الجوية، وخفض الائتمان.

بالإضافة إلى ذلك، فإنه من الممكن أن تذهب بعض الدول إلى حد مطالبة المستثمرين الأجانب بعدم دفع الضرائب للنظام العسكري حتى تتم استعادة الديمقراطية، مما يؤثر على تدفقات إيرادات الدولة وقدرتها على تطوير نفسها.

وبالنظر إلى كيفية اعتماد القطاع غير الرسمي في إفريقيا على توافر النقد، الذي يمثل جزءاً كبيراً من النمو الاقتصادي، فإن العديد من تجار القطاع الخاص سوف يعانون نتيجة إغلاق البنوك. وتعد النيجر من الدول التي أعلنت وسائل إعلامها إغلاق بنوكها، وتوقف ماكينات الصراف الآلي عن العمل أثناء الانقلاب، مما أثر على التدفق النقدي.

نادراً ما تكون الانقلابات حلاً مثالياً للحكم السيئ، وبالطبع يجب أن تتوقف هذه الظاهرة، ولكن كثافتها مؤخراً تدعو إلى إعادة تقييم المشروع الديمقراطي الليبرالي في إفريقيا.

فالأحداث تثبت أنه على الرغم من تحقيق بعض المكاسب، لكن تظل الديمقراطية في دول القارة شكلية إلى حد كبير، ولا تزال الظروف التي تؤدي إلى الانقلابات قائمة لا تتغير، من حيث تحديات الحكم الوطني كعامل داخلي، والديناميكيات العالمية ذات التأثير الكبير على الحكم والأمن في القارة كعامل خارجي.

في رأي الدكتور "حمدي عبد الرحمن"، أستاذ العلوم السياسية في جامعتي زايد والقاهرة، أنه بعيداً عن مآلات الانقلابات الإفريقية، فإننا أمام ظاهرة إعادة الهندسة الجيوسياسية للمنطقة من خلال صياغة التحالفات الإقليمية والدولية.

ربما تشهد المنطقة بوادر حرب باردة جديدة، فتحاول كلٌّ من الصين وروسيا ملء الفراغات الأمنية التي يخلفها رحيل القوات الغربية.

وعليه، فإن الدول الغربية ستتخذ بدورها قرارات حاسمة فيما يتعلق بمصالحها الأمنية والاستراتيجية في إفريقيا (موقع مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، 31 أغسطس 2023).

في الواقع، تعتبر الانقلابات العسكرية مسؤولة عن الإخفاقات السياسية في بلادها، مما يجعلها أكبر الأخطار التي تواجه الديمقراطية.

وهذا يضع القوى الخارجية أمام خيارين: إما العمل مع قادة المجتمع المدني والحكومات العسكرية لمساعدة هذه الدول على تطوير وتعزيز المؤسسات، وتحديد جدول زمني للانتقال الديمقراطي، أو استغلال الفوضى للحصول على موطئ قدم لاستخراج الموارد، والمزيد من الاستغلال، وفرض الهيمنة.

وعلى أية حال، حتى الآن، لم تقدم القوى الدولية مسارات قابلة للتطبيق للانتقال إلى الديمقراطية تتلاءم وطبيعة إفريقيا، وتكتفي فقط بفرض عقوبات شاملة تعاقب المواطنين في المقام الأول، دون معالجة السبب الجذري للصراع.

وبالتالي، نحن أمام حالة من عدم الاستقرار طويلة الأمد، ما لم يتدخل المجتمع الدولي بأسلوب يتسم بالحكمة، بعيداً عن تحقيق أي مصالح خاصة.

Thus, in just two years, Africa was subjected to a series of coups that threatened to return it to the 1980s and replace civilian rule with military juntas.

With every country added to the list, the voices claiming that democracy is not working in Africa increase, as — as we have noticed — the overthrow of some civilian presidents was followed by celebrations in the streets, where citizens chanted in praise of the fall of the elected leaders.

Some may argue that democracy is not the best form of government on the continent, but it does mean that the democratic gains made since the 1990s are a relic.

While it is tempting to interpret the wave of coups as evidence that democracy in Africa is dying, that would be a grave mistake, because despite these setbacks, democracy remains the only way forward and to achieve stability.

Usually, the transition to democracy after coups depends either on a division within the armies themselves or on the intervention of external forces that may affect the election results.

These interventions, which revolve around attracting coup leaders or imposing sanctions, usually lead to consequences that harm citizens.

Implications for Economic Development:

There are natural repercussions of the ongoing coups and political instability in Africa. Although the west and center of the continent have enormous potential for economic growth as a result of the availability of natural resources, as well as an important strategic location, the region also faces major challenges, such as poverty, inequality, corruption, and lack of security.

In the opinion of Nigerian economic analyst Paul Goodwin, political uncertainty after the recent coups has negative effects on the economy in various ways.

First, it can inhibit foreign and domestic investment. Investors may view the region as risky, and this may reduce the flow of capital, technology, and expertise necessary for economic development.

Second, coups can disrupt trade, with the potential for political violence, civil unrest, and border closures, hindering the movement of goods and people, destroying infrastructure, and affecting the competitiveness and productivity of businesses, as well as the availability and affordability of basic goods and services for consumers.

Military governments also block the Internet for a long period after the coup in an attempt to stifle political opposition, but this leads to operational difficulties for companies, disrupts economic activity by stopping e-commerce, generates losses in time-sensitive transactions, increases unemployment, cuts off communications between companies and customers, and creates huge financial risks.

For example, it is clear from a report by Business Day that in 2020, Chad lost $23.1 million due to internet shutdowns, and Burkina Faso lost about $35.9 million in 2021 due to an internet outage lasting only eight days.

International companies are also reconsidering their investments in troubled countries. What is known is that African countries benefit greatly from the presence of international investors operating within them, especially from the perspective of job creation, production, and taxes.

This, in turn, will affect the financing of development and infrastructure projects from donor countries and organizations. The international community may impose economic sanctions to press for an end to coups, which may include arms embargoes, reductions or cuts in foreign aid, export and import restrictions, asset freezes, negative votes in financial institutions, withdrawal of diplomatic relations, visa denials, flight cancellations, and credit cuts (Business Day: 1 Sept. 2023).

In addition, it is possible that some countries will go so far as to ask foreign investors not to pay taxes to the military regime until democracy is restored, affecting the country's revenue flows and its ability to develop itself.

Given how Africa's informal sector depends on the availability of cash, which accounts for a large portion of economic growth, many private traders will suffer as a result of bank closures.

Niger is one of the countries whose media announced the closure of its banks and the cessation of ATM machines during the coup, which affected cash flow.

Conclusion:

Coups are rarely an ideal solution to bad governance, and of course this phenomenon must stop, but their recent intensity calls for a re-evaluation of the liberal democratic project in Africa.

Events prove that although some gains have been achieved, democracy in the countries of the continent remains largely formal, and the conditions that lead to coups remain unchanged, in terms of the challenges of national governance as an internal factor, and global dynamics that have a significant impact on governance and security on the continent as an external factor.

In the opinion of Dr. Hamdi Abdel Rahman, professor of political science at Zayed and Cairo Universities, apart from the consequences of African coups, we are facing the phenomenon of geopolitical re-engineering of the region through the formulation of regional and international alliances.

The region may witness signs of a new Cold War, as China and Russia try to fill the security vacuums left by the departure of Western forces.

Accordingly, Western countries will in turn make decisive decisions regarding their security and strategic interests in Africa (Al-Ahram Center for Political and Strategic Studies website, August 31, 2023).

In fact, military coups are responsible for political failures in their countries, making them the greatest threats to democracy.

This presents outside powers with two options: either work with civil society leaders and military governments to help these countries develop and strengthen institutions, and set a timetable for democratic transition, or exploit the chaos to gain a foothold to extract resources, further exploit, and impose hegemony.

However, so far, international powers have not offered viable paths to transition to democracy that suit the nature of Africa, and are content only with imposing comprehensive sanctions that punish citizens in the first place, without addressing the root cause of the conflict.

Therefore, we are facing a state of long-term instability, unless the international community intervenes in a wise manner, far from achieving any special interests.

قائمة

المصادر والمراجع

- أ/ الكتب باللغة العربية:

1-إسبر أمين . إفريقيا سياسيًا واقتصاديًا واجتماعيًا. دار دمشق للطباعة والنشر. ط1. 1985

2-غورما ليبتاكو. الانقلابات العسكرية وإعادة التشكل الجيوسياسي في الساحل الإفريقي. دار المستقبل للنشر.

3-سمير شيماء . الانقلابات في القارة الإفريقية. المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية. ط1. ألمانيا. 2024

4-الضامن منذر . أساسيات البحث العلمي. دار المسيرة للنشر والتوزيع. ط1. عمان.2007

5-عبد الغني سعودي محمد ، محسن أحمد الخضيري. الأسس العلمية لكتابة رسائل الماجستير والدكتوراه. مكتبة الأنجلو المصرية. القاهرة. 1992

6- صوار أحمد ، كفاح النيجر ،لدار القومية للطباعة و النشر 2016 القاهرة

7-عبد الرحمن حمدي،الجيوش و التحول الديمقراطي في افريقيا ، منتدى العلاقات العربية و الدولية ، قطر

ب/ الكتب باللغة الأجنبية:

1- The Military in African Politics. By Samuel Decalo.

2- From Precolonial Times to the Present. By OlaywilaAbygunrin

- ج/ المقالات:

1-محمد باسم بشرى . "انقلاب النيجر وتداعياته الإقليمية والدولية". مركز حمورابي للبحوث والدراسات الإستراتيجية. بغداد. 2023

2-قوي بوحنية . "الظاهرة الانقلابية في إفريقيا: السياقات، التفسيرات". مركز الجزيرة للدراسات. 2022

3-محي الدين شيماء . "مآلات: انقلاب النيجر يفاقم أزمات غرب إفريقيا ويهدد مصالح القوى الدولية". مجلة الدراسات الإفريقية. "تجدد مسلسل الانقلابات العسكرية في إفريقيا: بوركينافاسو نموذج"

4-صلاح الدين رأفت. "الأهمية الجيوإستراتيجية للقرن الإفريقي". مجلة البيان الرقمية

5-مبارك جمعة مدحت . "الانقلابات العسكرية في إفريقيا: أسبابها، آثارها على الدولة والمجتمع". ليبيا. 2024.

6-محمد لبيب سلوى . "ظاهرة الانقلابات العسكرية في إفريقيا بين النظرية والتطبيق". مجلة الدراسات الإفريقية.

7-كشان رضا ، ظاهرة الإنقلابات العسكرية في افريقيا: الأسباب و التداعيات،مجلة الفكر القانوني و السياسي، المجلد الثامن العدد الأول 2024

8 – ديالوكريسبو ، موقع حبر جوان 2024

9- بن يحيى سامية ،الإنقلابات في إفريقيا و عسكرةالديموقراطية : هل تصنع اللإنقلابات العسكرية مقاربة افريقيا للأفارقة ؟ ، المركز الديموقراطي العربي 19 سبتمبر 2023

10- دياك حورية ، الانقلابات العسكرية في الساحل الافريقي و دورها في انحصار للنفوذ الفرنسي . مجلة الفكر القانوني السياسي المجلد التاسع العدد الأول 2025، ص ص 839 855

11- حموم فريدة و ابتسامطليس ، إشكالية بناء السلام في منطقة الساحل الافريقي في ظل التنافس الدولي ، سياسة العالمية المجلد الثامن العدد واحد 2024 ،الجزائر ، ص ص 328 344

12- سلامي جنيدي و شيبانيفاتح ، العلاقات المدنية العسكرية لجمهورية افريقيا الوسطى بين هشاشة الدولة و التدخلاتالخارجية ، جامعة الجزائر 3 ، 5 جوان 2021 ،المجلد6 ، العدد 1 ، ص ص623 639

13- رقية محمد محمود ، دار المؤسسة العسكرية في الحياة السياسية الافريقية بوركينافاسو نموذج ، المجلة الاكاديمية للبحوث القانونية و السياسية ، المجلد الثامن العدد الثاني، 2024 صص 468 493 .

14-علاء الدين زردوميو فائزةسبتي ، التنمية في افريقيا بين الهشاشة السياسية و الانقلاباتالعسكرية ، الجزائر

15- الياس نايت قاسي ، المحددات المؤثرة في السياسة الاستعمارية الفرنسية في غرب افريقيا خلال القرن 19 ، مجلة الدراسات الافريقية ، مجلد 3 ، العدد 8 ، ماي 2020 ،الجزائر ، ص 204

16 – عميرة عائد ، الانقلابات في افريقيا: أي دور لأمريكا ؟ ، نون بوست ، اوت 2023 ، ص 13.

17 – نجلاءمرعي ، النفوذ العسكري الأمريكي في افريقيا في ظل التدافع الدولي ، ابعاد للدراسات الإستراتيجية ،افريل2024 ، ص 23

18– فازيةويكن ، التدخل الخارجي و تحديات استقرار الدولة في افريقيا ، منطقة الساحل نموذج ، مجلة العلوم الإنسانية و الاجتماعية ، العدد 3 ،2020 ،وهران ، ص ص 250 275

➢ د/ مواقع:

1https://www.dakhlanews.com/–موقع أحداث الداخلة،

2–موقع الجزيرة نت، أبو ظبي ، 11 ماي 2025

3–موقع تردنز، ترندز للبحوث و اللإستشارات ، 19 نوفمبر 2023 .

4– كريسبوديالو ، موقع حبر، جوان 2024

5– موقع thesesalgeria

6– البوابة الوطنية للمجلات ASJP

➢ ه/ أطروحات:

1–حسين علي محمد ، موجة الإنقلابات العسكرية الجديدة في إفريقيا في منطقة الساحل الإفريقي ، أطروحة مكملة لنيل شهادة الماستر في الدراسات الأمنية و الإستراتيجية ، جامعة قالمة 2024

2–عقون أمال ،اللإنقلابات العسكرية في إفريقيا ، دراسة مقارنة بين انقلابي النيجر_الغابونالعسكريين ، أطروحة مكملة لنيل شهادة ماستر في العلوم السايسةو العلاقاتالدولية ، جامعة خنشلة 2024

–3– كفسي علي ، التدخلات العسكرية الفرنسية في افريقيا 2011/ 2016 دراسة حالة كوت ديفوار ، مالي و جمهورية افريقيا الوسطى ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السايسية جامعة الجزائر 3 2017

4– عبد النور زيام،(أطروحة دكتوراه) في العلوم السياسية و العلاقات الدولية تخص دراسات افريقية : المؤسسة العسكرية و دورها في عملية التحول السياسي في مصر ، 2011/ 2019 2020 / 2021 جامعة الجزائر 3

5- منير محمودي ، (مذكرة ماجستير)مصادر الصراعات الداخلية في بلدان غرب افريقيا و الاياتادارتها ، جامعة الجزائر 3 2016 ، ص 35

6- حسن الحاج علي أحمد ، للانقلاب العسكري بمنزلة عملية سياسية ، الجيش و السلطة في السودان ، جامعة الخرطوم ، مجلة سايسات عربية العدد 34 يناير 2017 ، ص 53

7- يوسف معمري ، القواسم المشتركة في الانقلابات العسكرية بالقارة السمراء ، مركز بينون للدراسات ، ص 47

8 - سندس نيسيلة سعيدي ،(مذكرة ماجستير) تاثير الانقلابات العسكرية على التنمية المستدامة في افريقيا ، قسنطينة 3 جوان 2024 ، ص 7 .